وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق

بعد عام 2003 – البطاقة التموينية حالة دراسية–

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية

قدمتها الطالبة

الآء عباس حسين عبد

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

شيماء رشيد محيسن

1446 هـ 2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

(ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّستَخلَفِينَ فِيهِۖ
فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُم وَأَنفَقُواْ لَهُم أَجرٞ كَبِيرٞ)

صدق الله العلي العظيم

سورة الحديد :الاية (7)

(إقرار الخبير اللغوي)

اشهد أن الرسالة الموسومة ب (دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام 2003 – البطاقة التموينية حالة دراسية)للطالبة الاء عباس حسين /قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى عدت خالية من الاخطاء اللغوية والاسلوبية ولاجله وقعت

الخبير اللغوي

م.د. محمد سلام مظهر العامري

(إقرار المشرف)

اشهد ان إعداد الرسالة الموسومة ب (دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام 2003 – البطاقة التموينية حالة دراسية) والتي تقدمت بها الطالبة (الاء عباس حسين عبد)، قد جرت تحت اشرافي في جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

المشرف: أ.د شيماء رشيد محيسن

/ / 2024

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة)

أ.م.د خضير عباس حسين الوائلي

رئيس قسم الاقتصاد

/ / 2024

(إقرار لجنة المناقشة)

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة ب (دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام 2003 – البطاقة التموينية حالة دراسية) التي تقدمت بها الطالبة (الاء عباس حسين) وقد ناقشنا محتوياتها وفيما له علاقة بها، وعلية وجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (امتياز).

أ.د (طالب حسين فارس)

(رئيساً)

أ.م.د (محمد مدلول علي)

(عضواً)

أ.م.د (محمد راضي جعفر)

(عضواً)

أ.د شيماء رشيد محيسن

(عضواً ومشرفاً)

(أقرار رئيس لجنة الدراسات العليا)

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد للطالبة (الاء عباس حسين) الموسومة ب (دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام 2003 – البطاقة التموينية حالة دراسية) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

(مصادقة مجلس الكلية)

(صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة)

الاستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

لإهداء

إلى روح والدي الزكية الطاهرة رحمة الله

إلى والدتي ينبوع المحبة والحنان

إلى سندي في الحياة اخوتي الأعزاء حفظهم الله تعالى

إلى بنت اخي العزيزة سارة

أُهدي لهم جهدي المتواضع هذا عرفان بالجميل

الاء عباس حسين

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه واله وسلم)وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين وما توفيقي إلا من عند الله عز وجل لإتمام هذا البحث المتواضع .

وأمتنانا وعرفان بالجميل أقدم شكري وتقديري إلى مشرفتي الفاضلة (أ. م. د.شيماء رشيد محيسن لتفضلها مشكورة بالإشراف على رسالتي

وأتقدم بالشكر والتقدير لجميع أساتذتي الافاضل، رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضلهم قبول مناقشة الرسالة مع بالغ الاعتزاز بملاحظاتهم وارائهم المثرية لهذا الجهد العلمي والتي تفتح له الأبواب ليرى النور بإذنه تعالى

كما أتقدم بشكري وتقديري لأساتذة كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد الذين كانت لهم بصمة وفاء واخلاص في تدريسنا في مرحلة البكالوريوس والماجستير ،واتقدم بالشكر والامتنان لرئيس قسم الاقتصاد السابق (ا.د.توفيق عباس المسعودي) شكرا وامتنانا ورئيس القسم الحالي (أ.م.د خضير عباس الوائلي) لكرمه وأخلاقه النبيلة في تقديم يد المساعدة والنصح ومساعدتي في كافة جوانب البحث والجانب القياسي ،و (أ.م.د سلام كاظم شاني) لتقديمه المعلومة والإرشاد دون ملل منه، لهم مني وافر الاحترام لموقفهم النبيل وجزيل الشكر والتقدير

كما أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة العتبة العباسية المطهرة ومكتبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد لما بذلوه من جهد في الحصول على المصادر وإلى كل من قدم المساعدة لي لكم جل التقدير والثناء .

الاء عباس حس

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة دور برامج الدعم الحكومي لاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر إذ تعاني اغلب الاقتصادات ولاسيما الاقتصاد العراقي من الفقر كونه من المشكلات التي لها آثار وانعكاسات خطيرة في المجتمع، وأعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظريات الإقتصادية والمنهج الكمي القياسي القائم على الاقتصاد القياسي بتطبيق الأساليب القياسية الحديثة التي تستند إلى منهجية انموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة لقياس وتحليل العلاقة بين تخصيصات الدعم الموجهة للبطاقة التموينية وبين معدل الفقر لسنوات الدراسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews)، وتتمثل مشكلة البحث في ان برامج الدعم الحكومي متمثلة ببرنامج البطاقة التموينية الذي استهدف تحقيق الامن الغذائي في العراق ومنع تفاقم ظاهرة الفقر والذي واجه تحديات عديدة ومحاولات اصلاح مختلفة ولاجل فهم هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤل التالي: ماهو دور برامج الدعم الحكومي متمثلة ببرنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق بعد عام 2003 في ظل التحديات التي واجهها البرنامج والاصلاحات التي حاولت تحسين عمله وجاءت نتائج التحليل بإنخفاض تخصيصات دعم البطاقة التموينية في العراق بعد عام(2003)لمدة الدراسة (2004-2022)، وجاءت فرضية البحث ان برنامج البطاقة التموينية ساهم في الحد من الظاهرة الفقر في حدود حجم الانفاق الفعلي على البرنامج وضمن محددات عديدة من بينها محاولات اصلاح البرنامج وكفاءة ادارته وعدالة وصول مخرجاته الى مستحقيها ،واهم استنتاجات البحث جاءت وجود علاقة عكسية طويلة الامد بين تخصيصات البطاقة التموينية وعدد المشمولين فيها وبين خط الفقر في العراق وان الزيادة في تخصيصات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية تؤدي إلى المساهمة في الحد من الفقر لاسيما فقر الدخل (الفقر النسبي ،الفقر المدقع ،الفقر المطلق).

الكلمات المفتاحية :البطاقة التموينية والفقر

المحتويات		
تسلسل	**الموضوع**	**رقم الصفحة**
الآية		ا
الإهداء		**ب**
شكروعرفان		**ت**
المستخلص		**ث**
المحتويات		
المقدمة		**1**
الفصل الأول: الإطار النظري لبرامج الدعم الحكومي و ظاهرة الفقر		7-55
التمهيد		7
المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي لبرامج الدعم الحكومي		8
أولا	مفهوم برامج الدعم الحكومي	8
ثانيا	نشأة برامج الدعم الحكومي	9
ثالثا	تقسيمات برامج الدعم الحكومي	10
رابعا	أهداف برامج الدعم الحكومي	12
خأمسا	أشكال الدعم الحكومي	14
سادسا	الجدل الفكري للمدارس حول برامج الدعم الحكومي	19
المبحث الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي للفقر		23
أولا	مفهوم الفقر	23
ثانيا	أسباب الفقر	24
ثالثا	ملامح الفقر	26
رابعا	النظريات المفسرة للفقر	27
خأمسا	انواع الفقر	30
سادسا	قياس الفقر	34
سابعا	مؤشرات الفقر	36
ثأمنا	خطوط الفقر	39
المبحث الثالث:العلاقة بين برامج الدعم الحكومي في الحد من ظاهرة الفقر		41
أولا	دعم المستهلكين وعلاقته بالفقر بإستخدام منحنيات السواء	42
ثانيا	دعم المنتجين وعلاقته بالفقر بإستخدام منحنيات العرض والطلب	48
ثالثا	العلاقة بين الأشكال المختلفة لبرامج الدعم الحكومي والفقر	51

الفصل الثاني:تحليل واقع برامج الدعم الحكومي والفقر في العراق للمدة(2004-2022)		57-100
تمهيد		57
المبحث الأول:تحليل العوامل المؤثرة في الدعم الحكومي		58
أولا	تحليل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي	58
المبحث الثاني:الدعم الحكومي في العراق بعد عام 2003		71
أولا	مبررات الدعم الحكومي في العراق بعد عام 2003	73
ثانيا	الدعم الحكومي للبطاقة التموينية	73
ثالثا	الدعم الحكومي لشبكة الحماية الاجتماعية	82
رابعا	الدعم الحكومي لبرنامج التقاعد الموحد	84
المبحث الثالث:تحليل دور البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2022)		86
أولا	مؤشرات الفقر في العراق بعد عام 2003	86
ثانيا	البطاقة التموينية والفقر في العراق	93
الفصل الثالث:التحليل القياسي لدور برامج الدعم الحكومي لاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2022)		106-127
تمهيد		106
المبحث الأول:الإطار النظري للاختبارات القياسية		107
أولا	اختبار سكون السلاسل الزمنية	107
ثانيا	التكامل المشترك	110
ثالثا	الانحدار الذاتي للابطاء الموزعة (ARDL)	111
المبحث الثاني:تقدير النموذج القياسي وتحليل تأثير البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022)		112
أولا	توصيف النموذج القياسي	112
ثانيا	تحليل النتائج وفقا لمنهجية ARDL	114
الاستنتاجات		128
التوصيات		129

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الدعم والفئات المستفيدة منه ونوع الفقر المرتبط	33
2	المؤشرات الحديثة لقياس للفقر	39
3	تطور الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاعات الأخرى 2004-2022	60
4	النفقات العامة والايرادات العامة وايرادات النفط وحالة الموازنة مليون دينار عراقي للمدة 2004-2022	63
5	هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة 2004-2022	66
6	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)للمدة 2004-2022	68
7	نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)للمدة 2004-2022	70
8	مؤشرات الحصة التموينية لعام 2014	74
9	سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2009	75
10	سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2021	77
11	سلة السلع الغذائية المجهزة للمشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية بعد عام 2022	77
12	عدد الأفراد المشمولين بالبطاقة التموينية وعدد مراكز التموين وعدد الوكلاء للمدة 2004-2022	79
13	تخصيصات الدعم الحكومي ونسبتها من النفقات العامة مليون دينار عراقي للمدة 2004-2022	81
14	أعداد المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية والمبالغ المصروفة للمدة 2004-2020	83
15	أعداد المتقاعدين المدنيين والمبالغ المصروفة لهم مليون دينار عراقي 2004-2022	85
16	تطور معدل الفقر في العراق للمدة 2004-2022	87
17	نسب الفقر لكل محافظة للمدة (2007-2012-(2017-2018))	89
18	تطور مؤشرات الفقر في العراق للمدة2005-2007-2012-2018	91
19	تقديرات معامل جيني للمدة(2004-2021)	92
20	خط الفقر المدقع قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينية بالاسعار الجارية للمدة (2004-2019)الف دينار	95
21	خط الفقر المدقع قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينية بالاسعار الجارية	96

	للمدة (2004-2021)الف دينار	
22	أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وأعداد الفقراء للمدة 2004-2022	98
23	المؤشرات الإحصائية للمتغيرات (GR ,NP ,PR)	115
24	اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية (unit root)ديكي -فولر الموسع للمدة 2004-2022	118
25	نتائج تقدير انموذج(ARDL) الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة	119
26	اختبار الحدود(Bound Test) والتكامل المشترك	121
27	اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)	122
28	اختبار عدم التجانس ا (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)	122
29	معالم الأجل القصير والأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	127

فهرست الأشكال

تسلسل الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الحلقة المفرغة للفقر	28
2	انواع الفقر	33
3	آثار الدعم الحكومي من خلال البطاقات بإستخدام منحنيات السواء	43
4	آثار الدعم الحكومي من خلال زيادة الدخول النقدية للمواطنين بإستخدام منحنيات السواء	44
5	تحليل هيكس لأثر الدخل وأثر الإحلال	46
6	تحليل سلوتسكي لأثر الدخل وأثر الإحلال	47
7	أثر الدعم الحكومي للمنتجين على سعر وكمية التوازن	49
8	أثر تقديم الإعانات للمنتجين على سعر وكمية التوازن	49
9	تطور الناتج المحلي الإجمالي وناتج النفط وناتج القطاعات الأخرى2004-2022	61
10	النفقات العامة والايرادات العامة وايرادات النفط وحالة الموازنة مليون دينار عراقي	64
11	هيكل الميزان التجاري العراقي	67
12	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	69
13	نصيب الفرد من الدخل القومي	71
14	سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2009	76
15	سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2021	77
16	سلة السلع الغذائية المجهزة للمشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية بعد عام 2022	78
17	عدد (الأفراد والأطفال ومراكز التموين ووكلاء المواد الغذائية والطحين)للمدة 2004-2022	79
18	تخصيصات الدعم الحكومي ونسبته من النفقات العامة مليون دينار عراقي للمدة 2004-2022	82
19	أعداد المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية والمبالغ المصروفة للمدة	84
20	أعداد المتقاعدين المدنيين والمبالغ المصروفة لهم للمدة 2004-2022	85
21	تطور معدل الفقر في العراق للمدة 2004-2022	88
22	نسب الفقر لكل محافظة للمدة(2007-2012-(2017-2018))	90
23	تقديرات معامل جيني للمدة 2004-2021	92
24	خط الفقر المدقع قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينية بالاسعار الجارية للمدة (2004-2019)الف دينار	96
25	خط الفقرالمطلق قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينية بالاسعار الجارية للمدة (2004-2021)الف دينار	97
26	أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وأعداد الفقراء للمدة 2004-2022	99
27	تثبيت الاسعار بواسطة البطاقة التموينية	102

28	السلاسل الزمنية(PR-GR-NP)	116
29	معيار (Akaike)للتخلف الزمني للانموذج	120
30	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية(Histogram)	123
31	اختبار (CUSUM)	124
32	اختبار (CUSUM OF Squares)	125
33	الاداء التنبؤي للنموذج(Forecast)	126

المقدمة

تعد برامج الدعم الحكومي أحد الإجراءات والبرامج التي تنفذها وتقدمها الحكومة عن طريق الإنفاق العام وهي تقر بموجب الموازنة العامة للدولة تستهدف فيها فئات محددة من المجتمع مثل برامج الدعم الحكومي لأفراد وفئات المجتمع الفقيرة، وأهم البرامج الحكومية هي برنامج البطاقة التموينية وبرنامج الحماية الإجتماعية وبرنامج محو الأمية، وترمي هذه البرامج إلى تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام عند رفع المستوى للدخل الحقيقي لبعض أفراد المجتمع عن طريق الإعانات الموجهة لفئات معينة، وكذلك هي أحد البنود الرئيسية للموازنة الحكومية فضلا عن الإنفاق الحكومي والضرائب، والإنفاق على برامج الدعم يستخدم في تحويل الدخل بين فئات المجتمع لصالح الأقل دخلا، و نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق بسبب الحظر الشامل للبلد عقب أحداث اب / 1990 تم العمل بنظام البطاقة التموينية بالرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذها الا انها تحولت إلى اكبر نظام للتوزيع ليحصل الشعب خلالها على احتياجاته الأساسية ولمنع وقوع مجاعة كبيرة في البلد وياتي دور هذا النظام في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة إذ يعد شبكة الأمان الفاعلة ووسيلة انية لحالة طارئة ،ويعنى النظام بدعم أسعار المستهلك الذي له أهمية كبيرة في البرامج الإقتصادية للدولة لما يحققه هذا النوع من الدعم من آثار مباشرة في المستهلك والمجتمع بصورة عامة في حفاظه على الدخول الحقيقية للأفراد عن طريق استقرار الأسعار بعيدا عن تقلبات الأسعار العالمية ،و يرتفع الفقر وعدم المساواة في العراق على نطاق واسع ولم تأتِ الجهود المتصدية للفقر في العراق وان الأزمات المتوالية تعمل على تاكل المكاسب المتحققة في مجال خفض الفقر، وتم إستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة في التحليل القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية محل البحث ،وبهدف تحديد طبيعة ودور برامج الدعم الحكومي ولاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022) بالاعتماد على الجانب التحليلي ،معززا بأساليب القياس الإقتصادي لاختبار ومقارنة النظرية بالواقع

أولا:أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ان الإنفاق الحكومي تجاه برامج الدعم الحكومي الهادفة للحد من ظاهرة الفقر في العراق ولاسيما برنامج البطاقة التموينية له تأثير على الأفراد دون خط الفقر.

ثانيا:مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ان برامج الدعم الحكومي متمثلة ببرنامج البطاقة التموينية الذي استهدف تحقيق الامن الغذائي في العراق ومنع تفاقم ظاهرة الفقر والذي واجه تحديات عديدة ومحاولات اصلاح مختلفة ولاجل فهم هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤل التالي:

–ماهو دور برامج الدعم الحكومي متمثلة ببرنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق بعد عام 2003 في ظل التحديات التي واجهها البرنامج والاصلاحات التي حاولت تحسين عمله ؟

ثالثا:فرضية البحث

ان برنامج البطاقة التموينية يساهم في الحد من اظاهرة الفقر في حدود حجم الانفاق الفعلي على البرنامج وضمن محددات عديدة من بينها محاولات اصلاح البرنامج وكفاءة ادارته وعدالة وصول مخرجاته الى مستحقيها

رابعا:أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الدعم الحكومي وأهم آلياته المتبعة خصوصا في العراق وما آثاره الإقتصادية والإجتماعية وكذلك إيجاد العلاقة بين برامج الدعم الحكومي ومؤشرات الفقر بإستخدام الأسلوب القياسي للوصول إلى استنتاجات معينة تكون في متناول متخذي القرار بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews).

خأمسا:منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الاسلوب الوصفي في تحليل الحقائق النظرية والوقائع الاقتصادية كما يستند البحث الى المنهج الاستقرائي من خلال الاسلوب الاحصائي والكمي في تحليل السلاسل الزمنية وقياس العلاقة بين المتغيرات وفق طرق القياس الاقتصادي وباستخدام برنامج (Eviews) للتحليل الاحصائي القياسي

سادسا:حدود البحث

1. الحدود المكانية: دور برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق
2. الحدود الزمانية :يغطي البحث المدة الزمنية من(2004–2022) والتي كانت تعاني من المشكلات الإقتصادية والأمنية والإجتماعية والمالية .

سابعا:هيكلية البحث

لغرض تغطية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول: الإطار النظري لبرامج الدعم الحكومي وظاهرة الفقر ويتضمن ثلاثة مباحث (المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبرامج الدعم الحكومي والمبحث الثاني :الإطار النظري والمفاهيمي للفقر والمبحث الثالث: العلاقة بين برامج الدعم الحكومي وظاهرة الفقر)

أما الفصل الثاني: تضمن تحليل واقع برامج الدعم الحكومي والفقر في العراق للمدة (2004–2022)ويتضمن ثلاثة مباحث(المبحث الأول :واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والمبحث الثاني :تحليل الاختلالات الهيكلية والدعم الحكومي في العراق والمبحث الثالث: البطاقة التموينية والفقر في العراق)

في حين تناول الفصل الثالث : التحليل القياسي لدور برامج الدعم الحكومي ولاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004–2022) ويتضمن ثلاثة مباحث (المبحث الأول : الإطار النظري للاختبارات القياسية والمبحث الثاني: توصيف النموذج القياسي والمبحث الثالث : تقدير الانموذج القياسي وتحليل النتائج وفقا لمنهجية (ARDL)).

ثأمنا:الاستعراض المرجعي لبعض الدرأسات السابقة:

– دراسة(خضير عباس النداوي :2009)بعنوان (البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية)ويهدف البحث الى توضيح وتحليل جانبا من الحاجات الداخلية التي يتطلبها الاقتصاد العراقي والضغوط الخارجية عبر تطبيق وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي للاقتصاد في بلد انتقل بصورة مفاجئة عقب ظروف غير تقليدية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق بعد عام 2003 وذلك من خلال تقليص برامج الدعم المالي الحكومي للبطاقة التموينية دون مراعاة للظروف والحاجات الداخلية التي يعاني منها العراق واهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث كانت ان نظام البطاقة التموينية هو نظام ناجح وذو جدوى اقتصادية وسياسية واجتماعية ،اما اهم التوصيات بشان البطاقة التموينية فكانت ضرورة استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية طيلة فترة المرحلة الانتقالية المقترحة (خمس سنوات)مع تحسين مفرداتها ولحين تجاوز العراق لازمته الكارثية في الميدان الاقتصادي.

– دراسة (اللجنة المشكلة بموجب الامر الديواني رقم 120 لسنة 2009 من قبل مجلس الوزراء)بعنوان (تعديل نظام الاستهداف لنظام البطاقة التموينية)والتي هدفت الى تحليل الاهمية النسبية لاستهلاك سلع البطاقة التموينية حسب مستويات الدخول ووضع سيناريو للتحول من البطاقة التموينية الى نظام حماية اجتماعية يستهدف الفقراء ضمن خطة خمسية وجاء في اهم توصياتها الربط بين نظام البطاقة التموينية ونظام الحماية الاجتماعية وتوفير السلع المدعومة للفقراء

– دراسة (ظاهر عمران السعبري :2014)بعنوان (التحويلات الإجتماعية ودورها في تقليل التفاوت بين الدخول في العراق)وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على برامج الدعم الحكومي المتمثلة بالتحويلات الإجتماعية الموجهة إلى ذوي الدخول المنخفضة ومدى فاعليتها في تقليل التفاوت وتوجيه تلك البرامج وحسن ادارتها للتخفيف عن كاهل ذوي الدخل المنخفض وأهم ما توصلت اليه الدراسة ان نظام البطاقة التموينية هو برنامج تثبيت الامن الغذائي اكثر منه برنامج لمعالجة الفقر هكذا تاسس من قبل الامم المتحدة .اما فيما بعد فظروف العراق منذ 2003 ولغاية 2012 كانت فيها الحاجة ماسة لبقاء البرنامج كضامن للأمن الغذائي لجميع السكان ،اما بعد 2012 فاصبح البرنامج اداة اساسية لحماية الفئات

الفقيرة والهشة من الصدمات الاقتصادية التي تهدد الامن الغذائي وبالتالي اصبح برنامج امان اجتماعي كبر منه برنامج دعم بالنسبة للفئات الهشة اما الفقر فبقي يساهم في الحماية .

–دراسة (حسن علي محمد إبراهيم :2016)بعنوان (سياسات الدعم الحكومي في العراق بين مبررات التوسع ومتطلبات الإصلاح) تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات الدعم الحكومي في ظل الإصلاحات الإقتصادية في العراق قبل وبعد عام 2003 ،وتوصلت الدراسة ان للدعم الحكومي آثارا مباشرة وأخرى غير مباشرة من زاوية الإنفاق العام أو من زاوية الايرادات المستخدمة في تمويله ولتحقيق الأهداف من الدعم لابد ان يخضع إلى عدد من الشروط والأطر التنظيمية وأوصت الدراسة ان توجيه الدعم إلى مستحقيه يترتب عليه اخضاع الدعم لآلية واضحة للقياس لتحديد حجم التغير المطلوب وكيف نحصل عليه، وان دعم المستهلكين حق من حقوق المواطن العراقي .

– دراسة (روز مهدي تعبان : 2021)بعنوان (سياسات الدعم الحكومي في العراق)وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الدعم الحكومي وأهم آلياته المتبعة خصوصا في العراق وما آثاره الإقتصادية والإجتماعية وكذلك إيجاد علاقة دالية بين سياسات الدعم الحكومي ومؤشرات الفقر بإستخدام الأسلوب الكمي وأهم ما توصلت اليه الدراسة ان الفقر يعرقل مسيرة التنمية البشرية في العراق لأسباب عديدة، كالحروب والحصار وذهاب الموارد لتمويل الإنفاق العسكري وان الاقتصاد العراقي يتأثر بالأزمات التي تحدث باسواق النفط العالمية بفعل إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة مما أدى إلى إنخفاض ايرادات النفط وبالتالي إنخفاض تخصيصات الدعم الحكومي والتي تعتمد بشكل اساس على قدرة العراق التصديرية اي ان هذه التخصيصات تكون حساس للصدمات التي يتعرض لها العراق .

–دراسة (هبة عبد الرزاق خضر الموزاني :2022) بعنوان (تحليل قياس أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الفقر في العراق) تهدف الدراسة إلى ان السياسات الإقتصادية الكلية ولاسيما سياسة الإنفاق الحكومي غالبا ما تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي والرفاهية الإقتصادية وخفض الفقر وذلك يتطلب القيام بالعديد من الاستراتيجيات المترابطة، من أجل تحقيق الهدف وتوصلت إلى ان نتائج العلاقة بين نسبة الفقر والبطاقة التموينية والرواتب والأجور تتوافق مع المنطق الإقتصادي، كون البطاقة والرواتب والأجور توجه مباشرة للأفراد فتحقق لهم الدخل والذي يعد أساسا للخروج من الفقر في تعويض البطاقة التموينية عن شراء السلع من الأسواق ربما يحقق دخلاً إضافياً للأفراد لانفاقه على متطلبات أخرى.

الاسهام العلمي للبحث

تميز هذا البحث بكونه احد الابحاث التي جمعت بين برنامج البطاقة التموينية كأحد برامج الدعم الحكومي وعدد المشمولين به وخطوط الفقر في معادلة واحدة وتفسير العلاقة فيما بينهم على مستوى الاقتصاد العراقي ضمن مدة البحث وكذلك اكمل البحث مسيرة الزملاء الافاضل السابقين كما بينت الدراسة واقع الاختلالات الهيكلية في العراق التي تسببت بارتفاع معلات الفقر في العراق واثبت البحث بالتحليل القياسي وجود علاقة عكسية طويلة الامد بين المتغيرات المستقلة تخصيصات البطاقة التموينية وعدد المشمولين بها وبين المتغير التابع خطوط الفقر المطلق في العراق للمدة 2004–2022 الامر الذي يمكن صناع السياسات الاقتصادية الكلية من وضع السياسات الهادفة للقضاء على الفقر من خلال تقديم الدعم العيني للفقراء بزيادة تخصيصات البطاقة التموينية فضلا ان الدراسات السابقة لم تتناول موضوع الدراسة بشكل مباشر كما انها تستخدم طرق القياس الحديثة للكشف عن دور برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق خلال مدة الدراسة .

الفصل الأول

الإطار النظري لبرامج الدعم الحكومي و ظاهرة الفقر

المبحث الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لبرامج الدعم الحكومي

المبحث الثاني :

الإطار النظري والمفاهيمي للفقر

المبحث الثالث:

العلاقة بين برامج الدعم الحكومي وظاهرة الفقر

الفصل الأول

الإطار النظري لبرامج الدعم الحكومي و ظاهرة الفقر

تمهيد

تعد برامج الدعم الحكومي من المواضيع المهمة،. كونها أحد أدوات الحكومة للتدخل المباشر في الاقتصاد القومي للتأثير في عمل السوق لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فهو ينطوي أما على نفقة عامة أو تخفيض في بالضرائب كما انه ينظم التعامل بين أبناء المجتمع في قطاعات معينة هادفا إلى رفع الدخول الحقيقية لمحدودي الدخل تحقيقا للعدالة الإجتماعية وتوجيه الموارد على النحو الذي يحقق التنمية الإقتصادية إذ يشمل نفقات الدولة التحويلية الإجتماعية للأفراد ونفقات الدولة الإقتصادية للمشروعات سواء بشكل نقدي أو عيني ويحصل الأفراد على الدعم المباشر بشكل نقدي أو عيني أما المشروعات تحصل على الدعم بشكل منح كنسبة من تكلفة الإنتاج عند مشاركة الدولة المشروعات في خسارتها، والدعم الحكومي من أهم بنود النفقات التحويلية في الدول التي تكون فيها زيادة في نسبة الفقراء إلى السكان وهو من أهم الأدوات المستخدمة في توجيه النشاط الإقتصادي إلى الوجهة المرغوب فيها، وكذلك الدعم عن طريق السياسة الإقتصادية التي تتبعها الدولة للتحكم بالأسعار وتسعير السلع والخدمات بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقة لصالح فئة من أفراد المجتمع، وبما ان ظاهرة الفقر ظاهرة متشعبة بسبب كثير من الأسباب والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تسود المجتمع فقد حظي باهتمأم دولي باختلاف مستويات التنمية لكل دولة مما يحتم التدخل الحكومي واعتماد منهجية ملائمة للحد من الفقر لتحقيق النمو الإقتصادي وتوفير فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع وتأمين وصول الفقراء للموارد والاصول المنتجة ،ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي لبرامج الدعم الحكومي

المبحث الثاني :الإطار النظري والمفاهيمي للفقر

المبحث الثالث:العلاقة بين برامج الدعم الحكومي وظاهرة الفقر

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لبرامج الدعم الحكومي

أولا : مفهوم برامج الدعم الحكومي

برامج الدعم الحكومي هو كل ما تقدمه الحكومة من أمدادات مادية كتخفيض أسعار السلع، سواء كانت لصالح المواطن أم لصالح الصناعة، وهي مهمة جدا في كثير من المجتمعات، ويعد الدقيق والرز والسكر والحليب والكهرباء والمحروقات وكذلك السكن من أهم السلع المدعومة [1]، وبرامج الدعم الحكومي هي مجموعة الإجراءات والبرامج التي تنفذها وتقدمها الحكومة عن طريق الإنفاق العام وهي تقر بموجب الموازنة العامة للدولة تستهدف فيها فئات محددة من المجتمع مثل برامج الدعم الحكومي لأفراد وفئات المجتمع الفقيرة، فالحكومة تهتم بتوفير الخدمات للقطاعات الإجتماعية الأساسية بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية (الصحة والتعليم) بأسعار مدعومة تجعلها بمتناول الأفراد تحت خط الفقر، وبرامج الدعم الحكومي من البرامج الهامة التي تؤثر في استهلاك الفرد من الغذاء والخدمات الإجتماعية للوصول للرفاه الاجتماعي مثل دعم أسعار المستهلك ودعم مفردات البطاقة التموينية ودعم المحروقات ودعم الإنتاج والزراعة والصناعة وأهم البرامج الحكومية هي برنامج البطاقة التموينية وبرنامج الحماية الإجتماعية وبرنامج محو الأمية[2] ،وترمي هذه البرامج إلى تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام عند رفع المستوى للدخل الحقيقي لبعض أفراد المجتمع عن طريق الإعانات الموجهة لفئات معينة [3] ، وكذلك هي أحد البنود الرئيسية للموازنة الحكومية فضلا عن الإنفاق الحكومي والضرائب، ان الإنفاق الحكومي يتضمن شراء السلع والخدمات أما الإنفاق على برامج الدعم الحكومي يشمل مدفوعات الحكومة دون حصولها على سلع وخدمات مثل تأمينات البطالة والمعاشات وهذا الإنفاق على برامج الدعم يستخدم في تحويل الدخل بين فئات المجتمع لصالح الأقل دخلا أما الضرائب فهي مدفوعات تدفع لصالح الحكومة ولا يحصل دافعيها على عائد مباشر مقابلها وبالتالي فهي عكس المدفوعات التحويلية

([1])هيفاء نجيب مهودر ،الدعم الحكومي في الفكر الإقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي ،مركز درأسات البصرة والخليج العربي،جامعة البصرة، العدد 23، 2012،ص 254 .

([2]) احمد خليل الحسني ،الفقر والدولة، مطبعة الدار العربية ، بغداد،2019،ص73.

([3]) عبد الله الشيخ محمود الطاهر ،مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ،مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،ط2 ،1412ه، ص190.

[1]، والمدفوعات التحويلية هي التي تحول القوة الشرائية بين أفراد المجتمع ولا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي[2]، كذلك هي مدفوعات للأفراد دون ان يتم مقابلها سلع أو خدمات [3]، أما الدعم الحكومي مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو اي هيأة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويلي فعلي للأموال، أو شكل تحويلي محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمان القروض، أو شكل تنازل عن ايراد من جانب الحكومة. كما في الاعفاءات الضريبية أو الكمركية ،أو شكل تقديم خدمات أو سلع (دعم معنوي)،فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول [4] .

ثانيا :تطور برامج الدعم الحكومي

كانت بداية نشأة برامج الدعم في القرن التاسع عشر منذ عام 1880 من خلال خطوات الزعماء السياسيين في دول أوربا الغربية لإعطاء دورا اقتصاديا للحكومة، في تحقيق الرفاه للمواطنين في منحهم الحماية بضمان حدا معينا من مستوى المعيشة عن طريق قوى السوق، وسميت بدولة الرفاه (welfare state) وتشمل هذه البرامج برنامج التقاعد العام وبرنامج التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث والبطالة كذلك برامج الغذاء (قسائم الطعام) وبرامج الاسكان وضمان وتوفير الدخل لفئات معينة من المواطنين وهذه البرامج تم إدخالها بشكل تدريجي وحتى اليوم[5]، وفي انكلترا نشأت ما تسمى بالموازنة الانسانية * بواسطة اللورد وليم بفردج (w.Bevredge) وكتابه (العمل للجميع في مجتمع حر)للفترة 1919 –1939 الذي يدعو للقضاء على البطالة بتصميمه الضمان الاجتماعي وأن هدف الموازنة الانسانية هو تحقيق السعادة للإنسان لمحاربة الآفات الإجتماعية ومنها البطالة وتوفير عمل

([1]) احمد فوزي ملوخية ،الاقتصاد الجزئي، جامعة الاسكندرية ،مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ،الاسكندرية،ط1 ،2005،ص 386.

([2]) صلاح نجيب العمر ،اقتصاديات المالية العامة ،مطبعة العاني ،بغداد ،1981،ص175.

([3]) BradleyR.Schiller,TheMacroEconomyToday,TWELFTHEDITIN,2010,P.265.

([4]) وفاء المهدأوي و انعام مزيد ،إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،العدد الرابع والعشرون ،2010 ،ص182.

([5]) بول سأمويلسون ،ويليأم د.نورد هأوس ،ط 15 ،الاقتصاد ،ترجمة هشأم عبد الله ،الدارالاهلية للنشر والتوزيع،الاردن-عمان ،2006،ص 405.

*الموازنة الانسانية :(ويقصد بها ان تقوم الدولة بزيادة نفقاتها إلى الحد الذي يؤمن العمل المنتج للجميع والغاية منها اسعاد الانسان ومعالجة أمراض المجتمع لاسيما البطالة وإيجاد عمل للجميع باستثناء جزء ضئيل لايتجأوز (3%)وان تؤمن الواردات لغرض الإنفاق المتواصل سواء بزيادة معدلات الضرائب على المداخيل الكبيرة زيادة من شانها أمتصاص ما يمكن ان يجمد في ايدي اصحابها أو اللجؤ إلى القروض)

للجميع و(w.Bevredge)يقوم بمقارنة بين أوقات الحرب وأوقات السلم من الناحية الإقتصادية ويرى إن أعداد العاطلين عن العمل تزداد في أوقات السلم بنسبة(16%)وفي أوقات الحرب تبلغ(1%)والسبب في ذلك يرجع لإستخدام جميع الموارد المالية في أوقات الحرب وبقاء موارد معطلة في أوقات السلم وهذا يؤدي لخسارة في الإنتاج مما يؤدي لمشاكل اجتماعية، وان واجب الدولة هنا هو القضاء على البطالة والمرض والفقر والجهل باعتماد الموازنة الانسانية ليزيد انفاق الدولة إلى أن توفر فرصة عمل منتجة لجميع الأفراد وكذلك توفير الموارد اللازمة لهذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب على الدخول العالية أو اللجوء حتى للاقتراض [1]، أما في الوقت الحاضر فإن الدولة(الجزائر) تتدخل لأغراض التصحيح لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فالهدف الإقتصادي يعمل على تخفيف العبء على القطاعات التي تجد صعوبة اقتصادية "(الفلاحة والصيد وصغار التجار والصناعات التقليدية)"عن طريق جباية الايرادات وكذلك اتباع سياسة إنفاقية لمنح القروض بمعدلات فائدة مناسبة والإعانات لهذه القطاعات، أما الهدف الاجتماعي يتم بإستخدام النفقات العامة عن طريق الإعانات الإجتماعية على شكل منح البطالة والتقاعد والمنح المدرسية ومنح السكن ومنح الأمومة وأيضا تطوير وتنمية الخدمات العمومية المقدمة للجمهور بصورة عامة والفئات المحرومة ولاسيما من حيث المستوى المعيشي الجيد ومحاربة التلوث والنقل والسكن والثقافة والتعليم، وأيضا تقليص أوإلغاء الضريبة لبعض الفئات ورفعها لفئات أخرى ميسورة [2] .

ثالثا :- تقسيمات برامج الدعم الحكومي

تقسم برامج الدعم الحكومي إلى ما ياتي من حيث:

1- الزيادة في الناتج القومي:

ويتضمن ماياتي :

ا-البرامج التي ينفق عليها لغرض تحقيق زيادة في الناتج القومي بصورة مباشرة: وتعد برامج منتجة لانه يقابلها سلع وخدمات اي تكون بمقابل مثل برامج الإنفاق على الأجور ومرتبات موظفي الدولة وكذلك البرامج الصحية والتعليمية او القيام بمشاريع إنتاجية وهذا يتطلب خبرات ومهارات فنية لإدارتها

(1) عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، ط1 ،البقاع، 2015،ص 38-39.

(2) محرزي محمد عباس ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجأمعية، ط 2 ،الجزائر ،2005 ،ص 28.

ونفقات مادية. ويكون أثر هذه البرامج مباشر عن طريق خلق طلب فعال يؤثر على نوع وحجم الإنتاج من قبل الدولة ويخلق دخلا لمزودي هذه السلع والخدمات .

ب–البرامج التي ينفق عليها ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي: وظيفتها إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد وتتم بدون مقابل وتسمى نفقات تحويلية مثل إعانات البطالة والحماية الإجتماعية [1]

2 – برامج الدعم المباشرة وغير المباشرة:

أ– تكون برامج الدعم مباشرة :عن طريق الإنفاق الحكومي الذي يخفض هأمش الأسعار بين المستهلكين والمنتجين، عن طريق التحكم الاداري بأسعار السوق باتباع أسلوب التسعير الجبري للتأثير على أسعار وكميات التوازن في السوق بفرض أسعار رسمية لبعض السلع [2] .

ب– تكون برامج الدعم غير مباشرة :عندما تخفض الدولة أسعار السلع دون سعر التوازن أوعندما تفرض على المنتجين ضريبة ضمنية.[3]

3– الهدف من الدعم ويقسم إلى :

ا–**<u>الهدف الإقتصادي</u>**: عن طريق توزيع السلع و الخدمات لأفراد المجتمع بأسعار أدنى من كلفة انتاجها وهو يعد دعم غير مباشر يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل [4] ، فقد ترفع الدولة من نفقاتها او تخفض معدلات الضرائب اذا ما ارادت زيادة الطلب والعكس بالعكس اذا ما ارادت تقليص الانفاق وتحقيق زيادة في الانتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد يتم زيادة الانتاج السلعي بتوسيع وتنويع القاعدة الصناعية باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[5]

ب–<u>الهدف الاجتماعي</u> : ويقصد به تحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق قدر مناسب من التوازن بين شرائح المجتمع المختلفة وهي مثل إعانات الضمان الاجتماعي ومبالغ الإعانات لمواجهة غلاء المعيشة والإعانات لبعض الجمعيات التي تخدم المجتمع وتحقق له النفع العام والإعانات في الدول التي تعاني

([1]) محمود حسين الوادي ،وزكريا احمد عزام ،مبادئ المالية العامة ، ط 1، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2007، ص140-141.

([2]) محمد احمد الافندي،مقدمة في الاقتصاد الجزئي ،الأمين للنشر والتوزيع ،صنعاء ،2012 ،ص 93.

([3]) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ،حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ،إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الانماط الغذائية والصحية ،2022،ص 55 .

([4]) عادل فليح العلي،المالية العامة والتشريع المالي،جامعة الموصل ،2002،ص65.

([5]) حسين محمود الوادي ،تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي اومكافحة الفساد ،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،الاردن 2010،ص143.

من قلة السكان بهدف زيادة الكثافة السكانية وكذلك دعم بعض السلع الضرورية ذات الأهمية الإستراتيجية لمساعدة الطبقات الفقيرة و المتوسطة [1] .

ت–الهدف المالي : عن طريق القروض العامة واقساطها ،التي يتم تنظيم فوائدها أما لصالح اصحاب الدخل المنخفض أو لصالح اصحاب الدخل المرتفع من حملة السندات .[2]

4– تحويل القوة الشرائية

ا–تحويل مباشر للقوة الشرائية:عن طريق منح الأفراد دعم نقدي يؤدي إلى زيادة بدخله بصورة مباشرة مثل الضمان الاجتماعي والإعانات الإجتماعية وإعانات العجزة والفوائد من الدين العام.

ب–تحويل غير مباشر للقوة الشرائية : من خلال توفير السلع والخدمات للأفراد بالمجان أو أقل من كلفة انتاجها وهذا يؤدي إلى زيادة للدخل الحقيقي بصورة غير مباشرة مثل الدعم الموجه لخفض أثمان السلع أو الدعم الموجه لتقديم خدمات مجانية[3] .

رابعا :– أهداف برامج الدعم الحكومية

تتمثل أهداف برامج الدعم الحكومي بالآتي :–

1. إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع: بواسطة برامج الضمان الاجتماعي للمسنين والفقراء ،وإعانات البطالة والمعاشات والتي تؤدي لزيادة دخل الأفراد المتاح ومن ثم زيادة الطلب الاستهلاكي لديهم وهذا يؤدي لزيادة الطلب الكلي بالمجتمع بصورة غير مباشرة عن طريق التأثير في الاستهلاك فقط وتسمى المدفوعات التحويلية الحكومية[4]، وكذلك عن طريق الإنفاق على البرامج الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة أما بصورة مجانية أو بأسعار أقل من كلفتها وتسمى نفقات التحويل الاجتماعي وكذلك الإنفاق على برامج الأمن الداخلي والدفاع والقضاء وهذه تؤثر في إعادة توزيع الدخل بتأثيرها على المستوى العام للأسعار وتسمى نفقات حقيقية (إدارية) [5] .

2.تحقيق العدالة الإجتماعية :تهدف لإعادة توزيع الدخل ليصل المجتمع إلى مستوى اعلى من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع لتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين

([1]) عادل فليح العلي ،المالية العامة والقانون المالي والضريبي،اثراء للنشر والتوزيع ،ط 2،عمان –الاردن ،2011 ،ص 76.

([2]) رانيأمحمود عمارة ،المالية العامة الايرادات العامة،مركزالدرأسات العربية للنشر والتوزيع،ط1 ،القاهرة ،2015 ،ص 54.

([2])Ursula Hicks,public Finance,1948,p 229

([4]) محمد فوزي ابو السعود واخرين،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار التعليم الجأمعي،الاسكندرية ،2015،ص 125-126 .

([5]) محمود رياض عطية ،موجز في المالية العامة ،لاتوجد طبعة،دار المعارف ،مصر ، 1969،ص 76-75 .

طرق التوزيع للمنتجات على الأفراد .ليحصل المجتمع على اعلى منافع من مقدار معين من المنتجات بإعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة اي تحقيق المساواة بالتدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخل القومي من ثم تحقيق التوازن الاجتماعي ثم التوازن العام عن طريق أدوات السياسة المالية المتمثلة بالضرائب والقروض والإعانات والاعفاءات.[1] .فتفرض الضرائب لغرض زيادة ايرادات الحكومة وتحويل الدخل الشخصي إلى دخل قابل للتصرف بفرض ضرائب تصاعدية على الثروة والدخل الشخصي . والمبلغ الفعلي المتاح للانفاق هو الدخل المتاح للاسرة [2] .كذلك تتحقق العدالة الإجتماعية عن طريق اتباع نظام اقتصاد السوق بوسائل وأدوات لاتتعارض مع أدوات السوق وآلياته والتي تحقق للمواطن اكثر ماتحققه النظم الإقتصادية المركزية وكذلك تحقيق معدلات نمو اعلى وتفتح أوسع الافاق لأفراد المجتمع وتخلق اكثر الفرص للتوظيف المنتج بدلا من البطالة المقنعة التي تتسم بها الاقتصادات المركزية ويلجا اقتصاد السوق إلى برامج شبكة الحماية والأمان الاجتماعي ونظم تأمين المعاشات والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ومساعدة كبار السن والمعوقين [3].

3.تحقيق الرفاهية الإقتصادية: ويتم قياس الرفاهية الإقتصادية باجمالي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في فترة زمنية محددة بواسطة دخله الحقيقي إذ ان[4]:

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي ÷ عدد السكان

دخل الفرد الحقيقي = دخل الفرد النقدي ÷ الرقم القياسي للأسعار

و تتأثر الرفاهية الإقتصادية بمحدد رئيسي وهو الاستهلاك فهناك علاقة بين الرفاه والادخار[5]

الادخار = الدخل – الاستهلاك

من ثم فالاستهلاك ينظر اليه على انه مجموعة من السلع وهو مرتبط بالدخل والثروة.

([1]) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة ،الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،2005 ، ص43-42.

(2) Michael p.Todaro,Economic Development,Elighth Editin,2003,p.270-271.

([3]) شريف لطفي ،حماية المستهلكين في اقتصاد السوق ،الجزء لثاني،دار الشروق للطباعة، سنة 1993 م،ص6.

([4])محمد عبد العزيز عجمية ،التنمية الإقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات ، مكتبة طريق العلم،2008، ص 16 .

(5) PETER BIRCH SORENSEN AND HANS JORGEN WHITTA-JACOBSEN ,INTRODUCIN ADVANCED GROWTH MACRO ECONOMICS AND BUSINESS CYCLES , SECOND EDITION , ,2010 ,P.422.

4.تقليل التفاوت في توزيع الدخل: ان التفاوت في توزيع الدخل له آثار سلبية تؤدي إلى استغلال الأفراد بشكل بشع وكذلك فيه كثير من المشكلات من الناحية الإقتصادية والإجتماعية لذلك تسعى الحكومات التي ترتفع فيها نسبة التفاوت في الدخول إلى تحقيق المساواة بين الأفراد بواسطة ادواتها لإعادة توزيع الدخل والثروة وهذه الأدواتمثل ضريبة الدخل والتي تستقطع من دخل ذوي الدخول المرتفعة لصالح ذوي الدخول المنخفضة [1] .

خأمسا :- أشكال برامج الدعم الحكومي

توجد عدة أشكال لبرامج الدعم الحكومي وهي كما ياتي :

1.الدعم الحكومي للمستهلكين

ا-برنامج البطاقة التموينية: وهو برنامج يضمن حصول جميع أفراد المجتمع على حصص متساوية من المواد الغذائية الرئيسية وبأسعار مدعومة من قبل الدولة ،وتستخدمه الدولة في أوقات الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الأزمات[2]. ويدخل الدعم الحكومي عن طريق البطاقة التموينية ضمن السياسة السعرية التي يتبعها النظام الإقتصادي والسياسي السائد وفقا للواقع الإقتصادي للفئات المستهدفة ومدى التأثير المرغوب على نظام السوق ومستوى الأفراد المعاشي في المجتمع [3] ' ويتم تحمل مبالغ الدعم من الايرادات الحكومية، وغالبا ما تستقطع مبالغ الدعم من التراكم الرأسمالي باتجاه الاستهلاك إذ يتم منح الأفراد المستفيدين السلع بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية باعتباره كجزء من الدخل غير المنظور [4]، فالدول تقدر المتوفر لديها من السلع ثم تسعى إلى توزيعها على المستهلكين بتحديد حصة لكل واحد منهم ومن ثم فهي إذن شراء تعطيه الدولة للأفراد، لتجنب ارتفاع أسعار هذه السلع عند زيادة الطلب

([1])مهند خميس عبد حمود، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الإقتصادي والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019)،اطروحة دكتوراه ،جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد ،العراق،2021،ص 22-23.

([2]) خضير عباس النداوي ،البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ،المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، العدد12 ،2009 ، ص206.

([3])روبرت ميرفي ،دروس مبسطة في الاقتصاد ،ترجمة رحاب صلاح الدين ،مؤسسة هندأوي ،المملكة المتحدة ،2013، ص232 .

([4]) طارق العكيلي ،الاقتصاد الجزئي ،دار الكتب للطباعة والنشر، جأمهة الموصل ،2001،ص61.

عليها مع نقص المعروض منها وإنخفاض القوة الشرائية بشكل عام وتختلف احيانا حصة فئات معينة عن الأخرى بحسب تأثرهم بالأزمات والكوارث ونسبة إلى درجة الضرر الذي تعرضوا له فقد يطبق على فئات محددة أو على كافة أفراد المجتمع [1].

ب-برنامج الضمان الاجتماعي:

برنامج الضمان اجتماعي هو برنامج تلتزم الحكومة فيه بتقديم المساعدة لكافة المحتاجين على اختلاف ديانتهم أو جنسياتهم متى ما كانوا بدون دخل يصل إلى حد الكفاية، كما في حالات المرض أو العجز أو الشيخوخة. وتهدف الحكومة من وراء برنامج الضمان الاجتماعي إلى زيادة رفاهية السكان لاسيما الضعفاء منهم عن طريق الخدمات الموجهة لكبار السن والأطفال وهذا له دور في تحقيق التكافل الاجتماعي والوحدة بين أفراد المجتمع[2]، وللفرد الحق في الحصول على الضمان من دولته باعتبارها العارفة بحقه وعجزه وحاجته وهذا الحق يكون مشروطا بضوابط واعتبارات وهذه الضوابط تأخذ بعين الاعتبار عند عدم استطاعته الاستفادة من قدرته ومهاراته بسبب عجز ما. وتضمن الدولة كفالة الفرد من بيت المال [3]، (ويشمل البرنامج خططا لمساعدة المكفوفين والأطفال المعولين المحتاجين لاسيما اطفال الارأمل باعتبارهم طبقة من العاطلين المستحقين المساعدة ممثلهم مثل المسنين)[4]، والضمان الاجتماعي يشمل عدة أشكال وانظمة بشكل قوانين فردية لمعالجة اخطار اجتماعية كحالات الاضطهاد أو العجز وأول دولة لها السبق في هذا المجال هي دولة المانيا، فقد اصدرت ثلاثة قوانين بهذا الصدد الأول عام 1883 ضد المرض والثاني عام 1884 ضد اصابات العمل والثالث 1889ضد العجز والشيخوخة ،وتأتي بعدها بريطانيا في عام 1911 باصدار قوانين للضمان الاجتماعي ،وفرنسا 1928وأمريكا 1939،وعلى صعيد العراق صدر القانون رقم 57 لسنة 1956 والذي كان يمثل نظاما للادخار والية لتمويل صندوق الضمان الاجتماعي، وبذلك فالضمان الاجتماعي قانونيا يمكن تعريفه على انه مجموعة من القواعد الإلزامية على الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي للأفراد لمواجهة مخاطر

([1]) برنامج الأمن الغذائي العالمي ،المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق،2018،ص33.

([2]) سيدعلي موسى،فاطمة ملياني،دور الضمان الاجتماعي في التماسك الاجتماعي ،مجلة درأسات في علم اجتماع المنضمات ،المجلد 1،العدد 9، 2021، ص153 .

([3]) محمد بن احمد الصالح ،الرعاية الإجتماعية في الاسلأم وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودي، جامعة الأمأم محمد بن سعود الاسلأمية، ط1، مكتبة الاسكندرية، الرياض ،1999،ص 49.

([4]) اريك راشواي ،الكساد الكبير والصفقة الجديدة ،ترجمة ضياء وراد ،مؤسسة هندأوي للنشر ،2014،ص111.

محددة من قبل القانون ،مقابل اشتراكات يدفعها العمال وصاحب العمل يحصل الأفراد على مزايا نقدية وعينية، اي ان العامل مجبر على الاشتراك بالضمان الاجتماعي .فالضمان الاجتماعي يختلف عن المساعدات الإجتماعية التي تكون بدون مقابل عندما تقر الدولة راتب لمن ليس له دخل [1]، ويقصد بالضمان الاجتماعي هو ان الدولة ملزمة بسد عوز المحتاجين الذين لايقدرون على العمل ولديهم عذر مشروع ولايوجد لديهم معيل اي حق المواطن في الحصول على الحماية ضد المخاطر وهو ليس منحة ويختلف عن مفهوم التكافل الاجتماعي[2]، ويتم سداد قروض الضمان الاجتماعي بزيادة الضرائب بشكل كبير وهذا من شانه ان يحد من أمكانية انتهاج سياسة مالية تقديرية عندما يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد مستقبلا [3] .

ت–برنامج القروض الصغيرة المدرة للدخل:

وهو برنامج تعتمده مؤسسات الاقراض الجزئي كأحد خدماتها المالية ويمتاز هذا النوع من القروض بسرعة الولوج والشروط الواضحة والمرونة والسهولة وبضمانات بديلة لا تقبل بها البنوك التقليدية لعدم إمتلاك الفقراء ضمانات تقليدية[4]، وأهمية هذه القروض تأتِ من كونها نمط من الانماط الجديدة للتشغيل والعمل فهي توفر الفرصة لذوي الدخل المحدود أو عديمي الدخل في العمل الذاتي الذي يرفع المستوى المعاشي وتتميز المشاريع الصغيرة بإنخفاض تكاليفها الثابتة اي رأس المال الإنتاجي والبنية التحتية وإنخفاض الحاجة للقوى العاملة الماهرة والمواد الأولية المصنعة فضلا عن عدم الاعتماد على التكنلوجيا العالية ومنافذ التسويق الواسعة[5]، و يتضمن برنامج القروض قيام الدولة بمنح القروض لإقامة المشاريع الصغيرة كشكل من أشكال الدعم الحكومي للمساهمة في تقليل حدة الفقر عن طريق تقليل حجم البطالة وهذه المشاريع تستخدم تقنيات الإنتاج كثيفة العمل خاصة عند انحسار فرص العمل في القطاع العام[6]، وقد تضمنت استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق لعام 2022 سياسات

([1]) رشا خليل عبد ،ضمانات حق العمل والضمان الاجتماعي على الصعيدين الدستوري والدولي ،جامعة ديإلى،كلية القانون،مجلة الفتح،العدد السابع والثلاثون،2008،ص6.

([2]) عبد الهادي الفضلي ،مشكلة الفقر،دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع،ط4،بيروت ،1977 ،ص 43-42 .

(3)Bradley R.Schiller,The Macro Economy Today,TWELFTH EDITION,2010,P.265 .

([4]) ماركو ايليا،التمويل متناهي الصغر (نصوص وحالات دراسية)،ترجمة فادي قطان ،جامعة تورينو،كلية الإدارة ،ايطاليا ،2006،ص34.

([5]) هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الأقليمي والحضري،دار صفاء للنشر ،الاردن ،ط1،عمان،2006 ،ص289 .

([6]) ثأمر عبد العالي كاظم الشمري ،المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، والاقتصاد، جامعة بابل، ،العدد 2 ،2012 ،ص225 .

سياسات النمو في جميع القطاعات وكذلك تشريعات وبرامج إصلاحية للحد من الفقر ومناصرة الفقراء إذ تضمنت عدة مشاريع منها دعم القروض الصغيرة للفقراء وتشمل قروض الأرامل والمعوقين والمهجرين ومتضرري العمليات الإرهابية لتقليص معدلات البطالة وزيادة مساهمة القوى من النساء((لتحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا))[1]، اضافة إلى الدعم الحكومي لحاضنات الاعمال الحكومية لدعم نمو المشاريع الهادفة إلى تحدي الفقر والبطالة والأمية ومشاكل المجتمع الرئيسية الأخرى وهذه الحاضنات ترتبط بالحكومة لمسؤوليتها في حل المشكلات الاقتصادية في المجتمع [2] .

2.الدعم الحكومي للمنتجين

ا–**<u>دعم الإنتاج الزراعي</u>:** يأتي الإهتمام الحكومي للقطاع الزراعي من أولويات خطة التنمية باعتباره ركيزة اقتصادية وسياسية في اقتصادات الدول لاسيما التي يتوفر فيها مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي يمكن استغلالها في زراعة المحاصيل الصيفية والشتوية وللوصول للهدف من هذا القطاع يجب توفير الدعم اللازم والخدمات اللازمة لرفع كفاءته وزيادة قيمته المضافة [3] ،عن طريق إتخاذ عدة أمور لدعم وتطوير القطاع الزراعي منها توفير المكائن والقروض الزراعية وزيادة رأس مال صندوق قروض الفلاحين وصغار المزارعين وشراء المعدات والمكائن الزراعية والهدف من هذا الدعم هو زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي [4] .

ب _ <u>دعم الاسكان :</u> تدعم الدولة الاسكان عن طريق التحويلات العينية التي تكون لها آثار مباشرة على تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة يكون لها أولوية لدى الدولة وتتفق مع أهدافها الإقتصادية والإجتماعية حيث تدخل الدولة بصفتها مشترية ومقدمة لسلعة عامة معا عن طريق علاقتها مع منتجي

([1])وزارة التخطيط ، العراق، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، 2018-2022 .

([2]) عدنان حسين يونس ورائد خضير عبيس ،دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة ، ط 1 ،دار الايأم للنشر ،عمان،2015،ص 65.

([3]) مقداد جاسم عبد واخرون ،القطاع الزراعي ودوره في معالجة البطالة في محافظة المثنى للمدة (2003-2017)مجلة المثنى للعلوم الادارية والإقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المثنى ،2019،ص 124.

([4]) مزاحم ماهر علي ،الإنتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010) مجلة المستنصرية للدرأسات للدرأسات العربية والدولية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،العدد 38 ،2012 ،ص 28-25 .

هذه السلع [1] ، ويدخل دعم الاسكان ضمن النفقات الإجتماعية للدولة و تمارس الدولة دورا تحكميا في السوق لهذه السلع والخدمات لتوجيه السوق باتجاه المنفعة العامة عن طريق دعم قطاع الاسكان وتشييد المساكن الإقتصادية منخفضة الكلفة لفئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود حيث تشجع الإنتاج الصناعي الخاص بمواد البناء كذلك لا تشجع على استغلال المستأجرين من قبل ملاك العقارات [2] .

ت _ دعم الصناعة :تدعم الحكومة القطاع الصناعي عن طريق تقديم الإعانات المالية والمنافع الإقتصادية للمشاريع الصناعية بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الارباح أو حصول المشروعات الصناعية على الخدمات أو مدخلات الإنتاج بأسعار أدنى من سعر السوق السائد أوعن طريق شراء منتجات المشروع بسعر اعلى من سعر السوق، حيث تقدم الدولة للمشروع الصناعي أسعار صرف تفضيلية لمشترياته سواء كانت مدخلات إنتاجية أو معدات رأسمالية أو تقديم خدمات الصيانة وإعادة التأهيل على سبيل المثال كذلك يظهر الدعم الحكومي عند منح القروض أو المساهمة باسهم المشروع أو تقديم ضمانات القروض أو تنازل الحكومة عن ايرادات حكومية مستحقة وترك تحصيلها لصالح المشروع [3] .

ث_دعم قطاع التعليم :وهذا النوع من الدعم يأخذ الشكل العيني إذ تدعم الحكومة قطاع التعليم عن طريق الدعم لكمية معينة من السلع والتي تخضع لرغبات المستهلكين وتقدم هذه الخدمة مجانا أو بسعر مدعوم، إذ توفر المدارس الحكومية بكميات ونوعيات معينة وعند عدم رغبة الأفراد بهذه الخدمة فهم يلجاؤن للتعليم الخاص الذي يحملهم نفقة التعليم الكلية [4] .

ج _ دعم قطاع الصحة :إن توفير الخدمات الصحية بتكاليف مناسبة تعد حق من حقوق الأفراد لضمان أمنهم الصحي لذلك تؤكد منظمة الصحة العالمية على توفير خدمات الأمن الصحي بتوفير

([1]) سعود جايد العامري وعقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر،ط 2،2022، ص42.

([2]) سعود جابر مشكور وعقيل حميد جابر ،مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق .جامعة المثنى .العراق .ط1 ،2016،ص45.

([3]) عامر احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،العدد التاسع والثمانون ،2011، ص 4 .

([4]) عزت قناوي ،اساسيات في المالية العامة ،دار العلم للنشر والتوزيع ،الفيوم،2006،ص73 .

مايلزم للوقاية من الأمراض كاللقاحات والأمصال لدعم جهاز المناعة لدى الأفراد على مقاومة الأمراض وكذلك توفير البيئة الصحية عن طريق المياه النظيفة والهواء النقي والغذاء الصحي الخالي من المواد الحافظة، إذ إن الفرد الذي يتمتع بصحة جيدة يعتبر أساسي في عملية الإنتاج ثم التنمية، وإن تقدم المجتمعات يقاس بصحة شعبها فالتنمية البشرية تعتبر رصيد فعلي للتنمية الإقتصادية المستهدفة ودعامة لبناء الدول وتقدمها حضاريا واقتصاديا [1] .

سادسا:- الجدل الفكري للمدارس الإقتصادية حول برامج الدعم الحكومي

1- المدرسة الكلاسيكية والدعم الحكومي :

لاقت الافكار الإقتصادية للمدرسة الكلاسيكية انتقادات كثيرة بسبب بنيانها القائم على فكرة الحرية الإقتصادية المطلقة والتي تؤدي لآثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع ، فهي لاتنظر إلى فئات المجتمع العاملة الفقيرة نظرة انسانية [2] ،بل تستغل هذه الفئات ابشع استغلال مما يؤثر سلبا على التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والنمو الإقتصادي ووفقا للكلاسيك ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي (الملاك والعمال والتجار) وطبقة العمال تعمل باجر لايسد حاجتها وهو عند مستوى حد الكفاف مقابل بيع قواها لصاحب رأس المال(طبقة الملاك) [3]، ومن ابرز رواد المدرسة الكلاسيكية هو ادم سميث وريكاردو ومالثوس إذ يرى سميث ان الأجور تستقر عند حد الكفاف بسبب العلاقة العكسية بين مستوى الأجور وحجم السكان وان زيادة الأجور تنعكس سلبا على ارباح اصحاب رأس المال [4] ، أما مالثوس يرى بان الزيادة في حجم السكان تفوق الزيادة في انتاج الغذاء وان الفقر والمجاعة عقاب طبيعي للسكان إذا لم يتم تحديدهم بذلك هو ضد المعونة الحكومية للفقراء وان الاغنياء معفوون من المسؤولية تجاه المحرومين والفقراء ويرى ان هناك توازن تلقائي بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات [5]،أما ريكاردو فيرى ان الدخل يتوزع بين الأجور والارباح والريع وان الأجور لها علاقة سلبية مع الارباح وهي

([1]) فاطمة سيد عبد القادر ،تحديات الأمن الصحي وآثارها الإقتصادية التنموية بالتطبيق على جائحة كورونا ،المجلة العربية للتنمية الادارية،جامعة الدول العربية،المجلد 44،العدد 4، 2021 ،ص 35.

([2]) مدحت القريشي ،تطور الفكر الإقتصادي، دار وائل للنشر ، ط1، عمان ،2008، ص139.

([3]) كريم مهدي الحسنأوي ،مبادئ علم الاقتصاد ،دار السنهوري ، بيروت ، 2015 ،ص 223.

([4]) رفعت السيد العوضي ،تاريخ الفكر الإقتصادي ، دار الفكر الجأمعي ،الاسكندرية،2019،ص139.

(5)Alessandro Roncaglia , THE Wealth OF Ideas AHISTORY OF ECONOMIC THUGHT Cambridge University . Press ,New York ,2005 ,p.160

تتحدد عند مستوى الكفاف إذ إن ارباح الصناعة تنخفض بارتفاع الأجور[1]، وكما نلاحظ حصول تفاوت في توزيع الدخل والثروة وعدم تحقيق العدالة الإجتماعية وزيادة الادخار(الثروة) لدى طبقة الملاك الرأسماليين وبسبب عدم وجود طلب كافي على السلع المنتجة نتيجة إنخفاض اجور العمال فتظهر الأزمات والبطالة .

2- المدرسة الحدية(النيوكلاسيك) والدعم الحكومي :

وهذه المدرسة ابتدأت بأفكار جون ستيوارت مل وكتابه (مبادي الاقتصاد الساسي)في عام 1848 وهو خلاصة لأفكار ادم سميث وريكاردو إذ اعطى اهتمام إلى القيمة الشخصية التي تعتمد بصورة اساسية على المنفعة الحدية إذ ان نظريته مكملة للنظرية الكلاسيك مع اضافة تجديدات المدرسة الحدية إذ الافكار تجمع بين تكلفة الإنتاج والمنفعة الحدية [2]، وبعد ذلك جاءت افكار الفريد مارشال بإستخدامه فكرة تناقص المنفعة الحدية بمزيد من الايضاح ويرى ان الدخل القومي يتوزع بين الأجور والارباح وسعر الفائدة والريع وان دخول هذه العناصر هي أثمان عناصر الإنتاج وتتحدد وفقا لظروف العرض والطلب وحسب إنتاجية كل عنصر منها [3]، فهو يهتم بالقيمة والاقتصاد الوحدوي * وكذلك يرى ان العرض يخلق الطلب وان التوازن يحدث عند التشغيل الشامل وهو يعترف بوجود التقلبات الإقتصادية ولكنها لا تمثل له سوى حالات طارئة يمكن لقوى السوق ان تعيدها إلى وضع التوازن من جديد وان المستوى العام للأسعار يتأثر بكمية النقود المعروضة [4]، وان المدرسة الحدية تسير على خطى المدرسة الكلاسيكية في عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بشكل مطلق إذ حسب اعتقادهم ان نشاط الأفراد افضل من نشاط الدولة لايمانهم بمبدا الحياد المالي لمفهوم الدولة الحارسة وليضمنوا

---

*الاقتصاد الوحدوي: وهو التحليل االذي يتناول دراسة الوحدات الاقتصادية والفردية في المجتمع ، كالمستهلك الفرد والمنتج الواحد والسلعة والسوق الواحد .. وهكذا . السوق عبارة عن المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع.

**(الحياد المالي :مصطلح يشير إلى الحالة التي تحدث عندما يكون نظام الضرائب والإنفاق الحكومي محايدًا ولا يؤثر أي منهما على الطلب)

([1]) تيم هارفورد ،المخبر الإقتصادي ،ترجمة زينب حسن البشاري ،مؤسسة هنداوي للنشر،المملكة المتحدة ،2017 ،ص 20 .

([2]) حازم الببلاوي ،دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، دار الشروق، ط 1،القاهرة ، 1995 ،ص 121.

([3]) عبد علي كاظم المعموري ،تاريخ الافكار الإقتصادية، إدارة ومكتبة حأمد للنشر والتوزيع ، ط1،عمان ،2021 ،ص427.

([4]) المصدر السابق نفسه ،حازم الببلاوي ،ص 126.

تحقيق الحياد المالي** لذلك يجب ان يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية في الحصول على الايرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة فتدخلها في غير مجالاتها المعهودة في الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العامة يعد ضياع وتبديد لبعض مواردها الإقتصادية .(1)

3 – المدرسة الكينزية والدعم الحكومي :

وتاسست على يد المفكر وعالم اقتصاد جون مينرد كينز وتختلف افكار كينز عن افكار الكلاسيك والحديين حول الحرية الإقتصادية فهو يرى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ويرى ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تساهم في تحديد السلوك الفردي ضمن الاقتصاد الجزئي ويرى ان الطلب الكلي له تأثير فعال على عكس الكلاسيك الذين ركزوا اهتمامهم على العرض[2]، ويرى كينز ان التوازن يمكن ان يحصل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وعند وجود بطالة وتضخم وان التشغيل أو التوظيف الكامل حالة غير دائمة وان على الحكومة محاربة البطالة عن طريق تشجيع الطلب الكلي الفعال[3]، ولتحقيق العمالة الكاملة يجب ان يكون هناك مستوى ملائم من الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار [4] .

4 – المدرسة النقودية و الدعم الحكومي :

مؤسس هذه المدرسة هو ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو وهو من كبار الداعين للسوق التنافسية الكلاسيكية فقد عارض التنظيمات الحكومية وتدخل الحكومة بشكل عام، ويعتقد بوجوب ترك الحرية للفرد للتصرف بدخله وفقا لرغبته ولم يهتم بضرورة وجود دخل لدى الفرد لينفقه واعطى أهمية لضريبة الدخل وانها كلما اقتربت من فئات الدخل المنخفض يجب ان تنخفض إلى الصفر ويمكن اعطاء الدخل لشرائح الدخل المنخفض و يزيد الدخل الممنوح مع زيادة الفقر اي بإستخدام الضرائب العكسية يمكن ضمان حد أدنى من الدخل يمكن من الوصول للجميع وذلك لرايه في ان كمية النقود

([1]) باهر محمد عتلم ،اقتصاديات المالية العامة ،مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،1998،ص11-10 .

([2]) فردينانند زوريج ،ترجمة عمر قباني ،الفكر الإقتصادي ،دار الكتب المصرية ،وكالة الصحافة العربية، مصر ،2019 ،ص 7.

([3]) روبرت سكيد لسكي ،جون مينارد كينز (مقدمة قصيرة جدا)،ترجمة عبد الرحمن مجدي،مؤسسة هندأوي دار اليسر الجامعة،المملكة المتحدة،2015 ،ص 81.

([4])جون مينارد كينز ،النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ،ترجمة الهأم عبدارأوس ،هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ،كلمة،2010 ،ص 358.

المعروضة هي المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد [1]، وان دالة الطلب على النقود تعتمد على المتغيرات المستقلة في الاقتصاد الكلي ودالة عرض النقود هي المحدد للنشاط الإقتصادي وان توسع الدولة في عرض النقود لابد ان يكون مساوي للنمو الإقتصادي الحقيقي لتحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي وعند حدوث خلل في هذا التوازن سيؤدي ذلك إلى زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد [2]،إذ ان السياسة المالية هنا لاتؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاعات العام و الخاص ونظرا لان زيادة النفقات الحكومية يرافقها غالبا إنخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسة وفي هذه الحالة لامعنى للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي [3] .

5- اقتصاديو جانب العرض:

ظهرت الافكار الخاصة باقتصاديو جانب العرض كبديل للافكار الكنزية التي اعطت أهمية للطلب الكلي وتأثيره بالاقتصاد والتي استمرت للفترة بعد الحرب العالمية الثانية إذ تم صياغة سياسة جديدة في عقد ثمانينات القرن العشرين تؤثر على جانب العرض في الاقتصاد عرفت باقتصاديات جانب العرض التي طرقت افكارها في عهد الرئيس الأمريكي ريكان ،وهذه السياسات تعمل على تشجيع العرض الكلي عن طريق تشجيع الاستثمار لتحفيز النشاط الإقتصادي ،وزيادة الإنتاج عن طريق زيادة توريد السلع والخدمات باتباع سياسات ضريبية ونقدية وتنظيمية ، فالضرائب تقوم بوظائف اقتصادية ومالية واجتماعية فعن طريق وظيفتها الإقتصادية تعمل الضرائب على تحفيز النمو وتقليل التفاوت في توزيع الدخول إذ تعد اداة من ادواة السياسة المالية أما وظيفتها المالية فتؤمن الضريبة ايرادات مالية لخزينة الدولة لتغطية نفقاتها العامة أما وظيفتها الإجتماعية فهي تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل مستوى التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة فهي تؤمن عدد كبير من الخدمات لأفراد المجتمع ودعم للفقراء ومحدودي الدخل وعلى سبيل المثال في فترات النمو الإقتصادي المتسارع المصاحب لنسب عالية من التضخم يتم رفع معدلات الضريبة لغرض تقليل الضغوط التضخمية ،وعند فترات الانكماش يتم التوسع في منح الاعفاءات الضريبية لغرض تحفيز الإنفاق لزيادة الإنتاج ومن ثم إعادة التوازن للسوق [4] .

([1]) جون كينيث جالبرت ، تاريخ الفكر الإقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع ،الكويت ،2000، ص 2090-2091 .

([2]) احمد ابريهي العلي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات،القصر الأوسط ،ط2،بغداد ،2021،ص53 .

([3]) باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد،ترجمة طه عبدالله وعبد الفتاح عبد الرحمن ،جامعة الملك سعود ،1998، ص478-481.

([4]) عبد الكريم احمد قندوز، موجز سياسات، صندوق النقد الدولي،العدد الثاني والعشرون ، سبتمبر 2021، ص1-2.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للفقر

أولا – مفهوم الفقر

وهو الضعف وهو ضد الغنى وكما جاء في قوله تعإلى {انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم } [1]، فالفقير هو الذي لديه ما يأكله ولا يضمن الكسب لتأمين رزقه ولا يستطيع الحصول على أدنى حد للمعيشة ، وهو اشد حاجة من المسكين [2]، و الفقر: هو عدم استطاعة الفرد الحصول على المستويات الإقتصادية والإجتماعية التي تمكنه من العيش الكريم وهو له ابعاد انسانية واقتصادية وسياسية وثقافية [3] ، وأيضا الفقر هو عدم قدرة الأفراد على زيادة دخولهم بسبب عدم أمتلاكهم مهارات مهنية خاصة سوى جهدهم البدني من ثم عليهم الانضمام إلى برامج تدريبية للحصول على هذه المهارات الخاصة التي تمكنهم من الكسب وتكون لهم قيمة في سوق العمل [4]، والفقر أيضا هو عدم قدرة الانسان على العمل لسد حاجاته الضرورية، كذلك عدم أمتلاكه الأموال التي تمكنه من أدنى حد للمعيشة، والفقير هو الذي يستحق الزكاة والصدقة اي الذي يستحق المعونة من المجتمع الذي يعيش فيه للتغلب على مشاكله وتوفير ضرورياته ليصون نفسه من الضياع بأقل مرتبة للعيش [5]، والفقر هو إنخفاض الاستهلاك الغذائي كما ونوعا وكذلك تدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وتدني أوضاع السكن وعدم الحصول على السلع الضرورية والمعمرة وعدم وجود احتياطي من الأموال لمواجهة الاحوال الطارئة كالمرض وعدم توفر العمل والأزمات [6]، أو هو عدم الاستطاعة على الوفاء لتحقيق

([1]) القران الكريم ،سورة التوبة،الاية 60.
([2]) عبد الرحمن سيف سردار ،اقتصاد الفقروتوزيع الدخل،دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان ،2015.ص15 .
([3]) يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي ،تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي الجزائر انموذجا،الطبعة العربية ، دار أمجد ،عمان،2015،ص 16-15.
([4]) مجدي سعيد ، تجربة بنك الفقراء ، الدار العربية للعلوم-ناشرون ،بيروت ،2006 ، ص37 .
([5]) محمد عيسى الافغاني، الكفاح الاسلامي في مشكلة الفقر،مطبعة الضمان-النجف الاشرف،1973 ،ص10.
([6]) بسمة عبد الرحمن عودة و سوزان عبد الباقي ،مشكلة الفقر الحضري العراقي المعاصر ،دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والإقتصادية ،المجلد السادس عشر ،العدد(1)،2016،ص298 .

الحد الأدنى من مستوى المعيشة المادية في مجتمع ما في فترة زمنية معينة [1]، وقد عرف البنك الدولي الفقر بانه الوضع الإقتصادي الذي يفتقر فيه الفرد لما يكفيه من الدخل ،للحصول على أدنى مستوى من الرعاية الصحية والتعليم والمسكن والملبس والمأكل اللازم لتأمين مستوى العيش اللائق [2]، أيضاهو الوضع الإقتصادي الذي يفتقر فيه الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على أدنى المستويات من الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والملبس[3]، وعرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الفقر بانه عدم توفر الغذاء والسكن وتفشي المرض وعدم الحصول على العلاج ،وعدم الحصول على فرص التعليم و عدم إمتلاك عمل والفقر عدم توفر المياه النظيفة والذي يؤدي لموت الأطفال وكذلك هو الخوف من المستقبل المجهول [4]، ويمكن تعريف الدول الفقيرة بانها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه النقية صحيا للاستهلاك البشري والصرف الصحي ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا اضافة إلى معاناتها من التدهور والاستنزاف المستمر لمواردها الطبيعية مع إنخفاض مستوى دائرة الفقر [5] .

ثانيا– أسباب الفقر

هناك عدة أسباب لتفشي ظاهرة الفقر منها ضعف السياسات والبرامج الحكومية في توفير الحاجات الأساسية والصحية والتعليمية وعدم تحفيز النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق والموازنة الذي يتجه إلى الإنفاق العسكري الأمني، فضلا عن مجمل برامج الإصلاح والهيكلة التي تفرض من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبني برامج خفض الإنفاق العام لاسيما في مجال الدعم والمعونات ،وكذلك الأسباب الإجتماعية التي تختلف من فترة لأخرى كإنخفاض الأجور،والبطالة، وكبر

([1]) عبد الرزاق الفارس ،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،مركز يوان الوحدة العربية ،ط 1،بيروت ، 2001 ،ص21 .

(2) INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS WORD BANK ,institute August 2005 ,p 9 .

([3]) هشأم عياد ،اثر النمو الإقتصادي على الفقر في وجود اللأمسأواة الإقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013 ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بلقايد تلسمان ،2016-2017 ،ص 5.

(4)YUDP.human development report poverty.oxfotd university.(New York.UNDP).1990.P.53.

([5]) اية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي ،استراتيجية مكافحة الفقر في منهج الأمام علي ابن ابي طالب (عليه السلأم)،مؤسسة النبا للثقافة والأعلام ،ط1،كربلاء المقدسة ،2012 ،ص13 .

السن، وفقد العائل الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر بين النساء ،وتردي الوضع الصحي[1]،ويمكن تقسيم أسباب الفقر كما ياتي :

1.الأسباب السياسية :وهي من الأسباب المهمة والموضوعية التي تقف وراء ظاهرة الفقر في الدول الفقيرة والنامية، إذ باتت هذه الدول ولفترات طويلة ساحات حرب مدمرة تغذيها اطماع الدول الغنية في نهب ثرواتها لاسيما دول العالم العربي وأمريكا الجنوبية ،يقود ذلك هذه الدول الاخيرة إلى زيادة انفاقها العسكري إذ تخصص له ميزانيات ضخمة للدفاع وشراء الاسلحة والمعدات الحربية وكل ما يحتاجه الحفاظ على الأمن ،فيما لو وظفت هذه الأموال لرفع المستوى المعاشي للمواطنين المحتاجين وتشييد المدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية وتطوير كافة جوانب الحياة الإقتصادية وما يحتاجه الانسان ليحيا حياة كريمة [2] .

2.الأسباب الإقتصادية : وتشمل الأسباب الإقتصادية على الدخل المتدني وتكاليف المعيشة المرتفعة ومعدل النمو الإقتصادي المنخفض فضلا عن مايتعرض له البلد من ازمات مثل الانكماش والتضخم ،كذلك تعد السياسات الإقتصادية المتبعة الغير جيدة من الأسباب المؤثرة في مستوى الفقر إذ عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع الدخول المنخفضة للاسر الفقيرة يؤدي ذلك إلى الضغوط على هذه الأسر واثقالا لكاهلها مما يزيد من مستوى الفقر في المجتمع[3] .

3.الأسباب الإجتماعية: ان انتشار الأمية والتعليم غير الجيد والتدريب غير الملائم لسوق العمل باعتبارها عوامل تؤثر على ثقافة المجتمع والفقر في آن واحد ،كذلك تعاني المرأة من التهميش في الدول النامية لاسيما انها لا تجد المكانة الإجتماعية التي يحظى بها الرجل إذ يتم حرمانها من استحقاقها في التقدير المعنوي والمادي المناسب وقيمتها الانسانية والحيوية في المجتمع فضلا عن ابعادها عن سوق العمل مما يولد الإرتفاع في مستوى الفقر في المجتمع [4] .

([1]) أميرة وحيد خطاب وشلال حميد سليمان ،أسباب اختلال الأمن الإقتصادي "الفقر انموذجا "دراسة نظرية ،مجلة آداب الرافدين ،جامعة الموصل ،العدد 91 ، 2022، ص 488.

([2]) محمد حسيني شيرازي ، من أسباب الفقر والحرمان في العالم ، ط1 ،مؤسسة المجتبى ،بيروت،2005،ص6 .

([3]) حسن بو كرين ، السبل والمنى في صناعة الفقر والغنى ،ترجمة ليلى الطويل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت ،2019،ص110 .

([4]) سعد طه علام وفريد احمد عبد العال ،اقتصاديات التنمية البشرية ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،2012 ،ص 302.

ثالثا – ملامح الفقر

توجد عدة ملامح يمتاز بها الفقر وهي تميزه عن غيره من الأوضاع الأخرى من هذه الملامح هي حرمان الفرد من الغذاء والماء والسكن والصحة والتعليم وهي حاجات ضرورية لإدامة الحياة وهناك حاجات أخرى ترتبط بالعصر الراهن والعولمة وغيرها من المؤثرات على سلوك الفرد وتصرفاته ومن أهم ملامح الفقر هي ماياتي :

1. الحالة الغذائية : الحالة الغذائية من أهم ملامح الفقر ويمكن قياس الحالة الغذائية للأفراد عن طريق حساب الفرق بين الأمكانيات والاحتياجات اي الفرق بين العرض والطلب على الغذاء في البلد، فالأسر الفقيرة لا تختار اصناف الطعام حسب رغبتها وانما يفرض عليها السوق اصناف معينة من الطعام وذلك تبعا لأمكانياتها الدخلية [1] .

2.الحالة الصحية: يعاني الفقراء من الحالة الصحية المتدهورة مقارنة بغيرهم من فئات المجتمع بسبب إنخفاض مستوى المعيشة لديهم وإنخفاض نسبة حصولهم على الغذاء الصحي الجيد، وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية يعد الجوع وسوء التغذية من اخطر التهديدات على الصحة العامة إذ ان سوء التغذية يؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات لاسيما لدى الأطفال، فضلا عن أمكانية الاصابة بالإعاقة والأمراض مثل السل والملاريا، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية الفرد من ثم على الناتج المحلي الإجمالي للبلد فضلا عن عدم قدرة الفقراء الحصول على الرعاية الصحية بسبب ارتفاع تكاليفها وتزداد نسبة الاصابة بالأمراض المزمنة لدى الأسر الفقيرة [2] .

3.الحالة التعليمية : تعد الحالة التعليمية من الملامح المهمة للتطور والتنمية على عكس الجهل الذي يعد من ملامح الفقر، فالمجتمعات الفقيرة ترتفع فيها نسبة الأمية لدى البالغين وتنخفض نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي [3] ، وتشير الدراسات إلى ضعف معدلات اداء الطلاب الذين يعيشون بمستوى معاشي منخفض بالمقارنة مع اداء الطلاب الذين يعيشون في مستوى معاشي مرتفع فضلا عن عدم حصول المدارس في المناطق الفقيرة إلى التمويل الكافية للنفقة التعليمية وهذا ينعكس على الطلاب انفسهم بسبب

([1]) خولة غريب فرج ،الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق انموذج)،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية ، لتربية بغداد الرصافة 3،العراق ،جامعة بابل،العدد 36 ،2017 ،ص 406.

(2)Malaney Sachs and Pia Jeffrey ,The economic and Social burden of malaria ,USA, 2010,P.85.

([3]) نادية حصروري ، تحليل وقياس الفقر في الجزائر (رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2009-2008 ،ص12.

التفاوت في توزيع النفقات بين المناطق الفقيرة والغنية [1]، إذ هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر ومستوى التعليم .

4.حالة السكن : بسبب الزيادة السكانية بمعدل يفوق الزيادة في عدد الوحدات السكنية نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة أو وجود العائلة الممتدة وكذلك عدم وجود مشاريع الاسكان بسبب غياب التخطيط والتنفيذ في معالجة مشاكل المجتمع ينشا (العجز السكني) وهو الفرق بين الوحدات السكنية المتوفرة وعدد الأسر في فترة زمنية معينة وكذلك يعرف العجز السكني (بانه الرصيد السكني من الناحيتين الكمية والنوعية أو كليهما معا من توفير سكن ملائم ومريح ضمن المعايير والمؤشرات التصميمية التي تحددها عوامل المكان والزمان بغض النظر عن القابلية الإقتصادية)[2]، فعندما يكون الطلب على السكن اكبر من العرض في مجتمع معين فيعاني الفقراء من نقص في السكن [3] .

5.فرص العمل : ترتبط البطالة مع الفقر ارتباطا موجبا بسبب الإنخفاض في مؤشر الفقر البشري للتنمية المستدامة لارتباطه بعلاقة طردية مع معدل البطالة فكلما ارتفع معدل البطالة ارتفع معدل الفقر عند عدم وجود فرص عمل في القطاع العام وإنخفاض مساهمة القطاع الخاص [4] .

رابعا – النظريات المفسرة للفقر

توجد عدة نظريات مرتبطة بتفسير ظاهرة الفقر منها النظرية السلوكية والتي تركز على السلوك الفردي المرتبط بالحوافز والثقافة ،والنظرية السياسية التي تركز على ان السلطة تنتهج السياسات المسببة للفقر وعلاقتها بسلوك الفرد، والنظرية الهيكلية التي تركز على سوق العمل الذي يؤثر بسلوك الفرد وتركز على السياق الديمغرافي للفقر [5]، ويمكن استعراض ابرز النظريات المفسرة لظاهرة الفقر وكما ياتي :

---

(1) Black Angel and Morin M Patrice, The impact of Poverty on child development and Educational Outcomes , MINISTRY OF SOCIAL , TEMANATO WHAKAHIATO ORA ,P.4.

([2]) صلاح هاشم زغير الاسدي وماهر ناصر عبد الله ،النمو السكاني ومشكلة السكن في مدينة السمأوة 2012-2025 ،أوروك للعلوم الانسانية ،المجلد 7،العدد 4 –ج 2،2014 ،ص 219 –220.

([3]) معاذ سعيد الرفأوي الجزائري،الاقتصاد الجزئي ،الجامعة الافتراضية السورية ،2018 ،ص145 .

([4]) فهد مغيمش حزيران الشمري واخرون،السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل ،دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1 ،عمان ،2017،ص118.

([5])David Brady ,Theories of the Causes of poverty,ANNUAL REVIEWS ,2019,P.157.

1- نظرية الحلقة المفرغة للفقر:وهذه النظرية ترتبط باسم الإقتصادي (Nurkse)والذي حلل ظاهرة الفقر بناءا على فكرة اساسية مفادها أن الاقتصاد يدور في حلقات مفرغة والتي تبدا بإنخفاض الدخل الذي ينتج عنه إنخفاض القوة الشرائية بحكم العلاقة الطردية بين الدخل والقوة الشرائية ومن ثم يعني إنخفاض حجم السلع والخدمات الممكن الحصول عليها من قبل الأفراد قبل إنخفاض الدخل والذي يؤدي بدوره إلى سوء التغذية وتراجع الوضع الصحي وهذا يؤثر في مستوى الإنتاجية للأفراد بصورة خاصة والإنتاج بصورة عامة مما يقود إلى إنخفاض الدخل الذي يضعف الادخار لدى الأفراد وكلما انخفض الادخار انخفض الاستثمار وهكذا بالنسبة لمستوى التعليم الذي يؤدي إلى إنخفاض المهارة الفنية والتي تؤدي إلى إنخفاض إنتاجية الأفراد أيضاومن ثم إنخفاض الدخل لديهم ومن ثم إنخفاض القوة الشرائية وإنخفاض الادخار ،ويرى الإقتصادي(Nurkse) انه للتخلص من هذه الحلقات المفرغة يجب ان يتلقى المجتمع دفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح له للانطلاق في مسار النمو الذاتي عن طريق استيراد رأس المال والتكنلوجيا والمعرفة من الخارج بواسطة القروض والمساعدات الاجنبية والعمل على الحد من الزيادة السكانية السريعة التي تمتص الزيادة الإنتاجية الطفيفة [1] ويمكن توضيح الحلقة المفرغة للفقر من الشكل (1)وكالاتي:

الشكل (1) الحلقة المفرغة للفقر

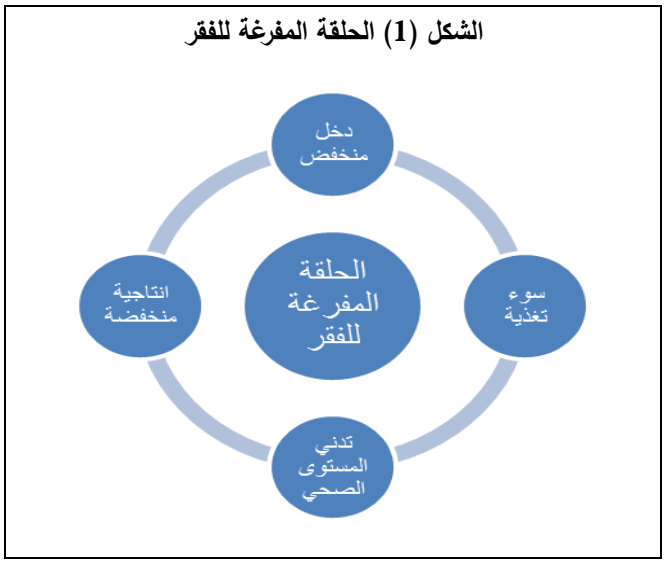

الرسم من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:احمد إبراهيم منصور،عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية :رؤية اسلأمية مقارنة ،ط1، النشر والتوزيع مركز درأسات الوحدة العربية ،بيروت ،2007 ،ص 220 .

([1]) هناء عبد الغفار حمود واثير عبد الخالق محمد ،تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،السنة الحادية والاربعون ،العراق،الجامعة المستنصرية ، العدد 117 ،2018 ،ص 20 .

2-نظرية مالثوس للفقر : جاء تحليل مالثوس للفقر اعتمادا على نظريته التشاؤمية والتي تعرف بنظرية مالثوس للسكان وان الفقر حسب اعتقاده يرتكز على النمو السكاني السريع مقارنة بنمو الموارد الغذائية إذ إعتبر ان نمو السكان يكون على شكل متوالية هندسية أما الموارد الغذائية فتزداد بشكل متوالية عددية اي ان تكأثر السكان يزيد على قوة الارض في انتاج الغذاء اي ان الناتج لا يكفي لسد حاجات الأفراد الأساسية ومن ثم فان مسالة الفقر والجوع هي مسائل حتمية فالأفراد هم المسؤولون عن الزيادة السكانية السريعة وليس واجب المجتمع تقديم العون لهم وان الفقر هو بسبب زيادة عدد السكان [1] .

3-النظرية الإجتماعية للفقر :حسب تفسير هذه النظرية فان المجتمع والعلاقات القائمة فيه هي السبب في ظاهرة الفقر إذ تحول الأفراد إلى اغنياء وفقراء وان المجتمع هو المسؤول عن الفقر بسبب الخلل في فعآلياته وانشطته سواء الإقتصادية أو السياسية وهذه العوامل مجتمعة تقود إلى تكوين فوارق طبقية بين أفراد المجتمع الواحد لاسيما بين الريف والمدينة اي ان الفقراء لادخل لهم في وجود ظاهرة الفقر والمجتمع أو الحكومة هي المسؤولة ،إذ يجب ان تكون هناك استثمارات توجه لصالح الفقراء اي الإصلاح الهيكلي للمجتمع قبل الفرد للحد من الفقر [2] .

4-النظرية الماركسية للفقر :شخصت نظرية كارل ماركس أسباب الفقر عن طريق نظريته فائض القيمة والتي تعرف على انها الفرق بين كمية الإنتاج للعامل والحد الأدنى للأجر الذي يتقاضاه العامل فهي تعتبر العمل أساسا للقيمة الجديدة في الثروة المنتجة وان العامل يمتلك هذه القيمة الجديدة بسبب عمله هو الذي انشاءها وانه يمتلك تحقيق ناتج قومي اكبر من اجمالي الأجور عند مستوى الكفاف عند استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة بصورة صحيحة .وان سبب الفقر الرئيسي هم ملاك وسائل الإنتاج بينما العمال لا يمتلكون سوى عملهم من ثم فان الطبقة الرأسمالية تستغل العمال ابشع إستغلال مقابل اجور منخفضة لاتغطي الحاجات الأساسية للأفراد مما يجعل الفقر حتميا [3] .

([1]) محمد طعبة ،نظرية توماس روبرت مالثوس حول السكان انطلاقا من الواقع الديمغرافي الجزائري –بين التاييد والتنفيذ، مجلة رفوف –حجز المخطوطات ،جامعة ادرار ،الجزائر ،المجلد11 ،العدد 51، 2023 ،ص1141 –1142 .

(2)Alan Lewis ,The CAMBRIDGE HANDBOOK OF PSYCHOIGY AND ECONOMIC BEHAVIOUR,CambirDG University press ,New York,2008,256

([3]) سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد المجيد ،السياسات الإقتصادية والفقر مع اشارة خاصة بالوطن العربي،مركز درأسات الوحدة العربية ، ط1،بيروت 2008 ،ص 64 .

5-نظرية الرفاهية الإقتصادية :ترتبط ظاهرة الفقر بالرفاهية الإقتصادية عن طريق الاشباع أو المنفعة المتحققة من استهلاك السلع والخدمات وقد إعتمد اصحاب هذه النظرية على النقود لقياس مستوى الرفاهية أو الدخل الذي ينفق على السلع الاستهلاكية لقياس مستوى الرفاهية بسبب الصعوبة في قياسها عن طريق المنفعة ،وبناءا على ذلك اعتبرت هذه المدرسة ان الفقر يعني النقص في الرفاهية الإقتصادية محددة بالمنفعة الإقتصادية ومقاسة بالإنفاق الاستهلاكي اي يقترن تدفق السلع والخدمات اقتران مباشر بالرفاهية وعند زيادة الدخل القومي وزيادة المساواة في التوزيع ازدادت رفاهية المجتمع الإقتصادية مما يستدعي تدخل الدولة لتشجيع المشروعات المنتجة والعدالة في التوزيع عن طريق الضرائب مما يزيد الإنتاج واشباع الحاجات [1].

6-نظرية رأس المال البشري :ان لرأس المال البشري أهمية كبيرة على مستوى الفرد والمجتمع ان إمتلاك المعرفة والخبرة العلمية والمهارات الفنية بسبب التعليم الجيد سوف يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وزيادة دخل الفرد وعلى صعيد المجتمع فان نماذج الاقتصاد الكلي المعتمدة في الدراسات تؤكد على أهمية رأس المال البشري في تحفيز النمو الإقتصادي في الأجل الطويل عن طريق معالجة فجوة الفقر ،وان نظرية تراكم رأس المال البشري حافز مهم لنمو الناتج القومي الإجمالي وهناك علاقة حيث ان الاستثمار في التعليم لتعزيز مهارات وقدرات الأفراد يرفع انتاجيتهم وهنا الفقر هو نتيجة ضعف المستوى التعليمي ففي الدول المتقدمة يكون مستوى التعليم جيد ونسبة الالتحاق للمدارس عالية على خلاف الدول الفقيرة من ثم نسبة الفقر في الدول الفقيرة اعلى بكثير من نسبتها في الدول المتقدمة [2].

خأمسا – انواع الفقر

مفهوم الفقر تم تداوله في تقارير المؤسسات والهيئات الدولية والحكومية المختصة بقضايا الفقر والتنمية بتمييز بين انواع الفقر من حيث الظاهرة والتكوين إذ توجد عدة انواع من الفقر وهي كالآتي :

([1]) بله طيب الاسماء حمد ،الرفاهية الإقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الاسلأمي ،مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE،جامعة وادي النيل ،السودان ، المجلد 30 ،العدد 51،2019 ،ص 589.

([2]) المصطفى بنتور ،منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الاشارة إلى وضع الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،2019،ص8.

1.فقر الدخل : وفقر الدخل يرتبط بالمستوى اللازم من الدخل لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة ويتم تحديد الفقراء عن طريق خط الفقر الذي يمثل نسبة الفقراء إلى السكان .

2.الفقر المطلق :هو ذلك المستوى من الدخل الغير قادر على تلبية الحاجات الغذائية وغير الغذائية التي يحتاجها الفرد [1]، ويشار اليه بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملبس ومياه الشرب الصحية والصحة والماوى والدخل الكافي والخدمات الإجتماعية التي تضمن البقاء على قيد الحياة [2].

3.الفقر المدقع :هو ذلك المستوى من الدخل الغير قادر على تلبية الحاجات الغذائية فقط [3] .

4.الفقر النسبي :هو ذلك النوع من الفقر في الموارد المادية والثقافية والإجتماعية للأفراد لدرجة تبعدهم عن الانماط الحياتية في الحدود المقبولة للدولة التي يعيشون فيها [4].

5.فقر القدرات :وهذا النوع من الفقر يرتبط بسوق العمل وهو حرمان البشر من بعض القدرات مثل التغذية ،الصحة ،احترام الذات ،المشاركة الإجتماعية ...الخ ،التي تمكنهم من الدخول لسوق العمل والحصول على الاجر المجزي ليتمكنوا من تلبية حاجاتهم الأساسية والضرورية [5] .

6.الفقر البشري :وهذا النوع من الفقر يتعلق بأوجه الحرمان المختلفة كالحرمان من الصحة وتناقص العمر المتوقع لحياة الفرد والحرمان من السكن والمعرفة والمشاركة وهذه الأوجه عند تفاعلها مع بعضها البعض فهي تكون قيود على خيارات الأفراد من ثم عجزهم عن تحقيق أدنى مستوى من الحاجات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والمشاركة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية [6] .

([1]) تقرير التنمية البشرية 2008-2007،ص 78.

(2)David Satterthwaite ,The Millennium Development Goals and poverty reduction ,Environment and Urbanization ,vol 15 ,no 2 2003 ,p.16.,

([3]) UNDP ,Human Development report 1997 ,ibid,p.16.

([4])هرفي كيمف ،كيف يدمر الاثرياء الكوكب،ترجمة انور مغيث ،المركز القومي للترجمة، ط1 ،القاهرة ،2010،ص54.

([5])الأمم المتحدة ، التقرير العربي حول الفقر متعدد الابعاد، الاسكو ،يونيسف، جامعة الدول العربية ،بيروت ،2017،ص 4.

([6]) كروش صلاح الدين وبلعابد فايزة واخرون ،تحليل الفقر العربي في ضوء دليل التنمية البشرية حالة الدول العربية خلال الفترة (1990–2015)،مجلة اضافات اقتصادية ،جامعة غرداية ،الجزائر،المجلد 2،العدد 4، 2018،ص35.

7.فقر المشاركة: وهو يقصد به اكثر من عدم كفاية الدخل إذ يتضمن عوامل أخرى كالاستبعاد الاجتماعي والاقصاء من الثروة العامة أو من وسائل الحصول على الدخل والمشاركة في صنع القرار السياسي وحق التصويت والمشاركة في باقي فعاليات المجتمع [1] .

8.الفقر المتعدد الابعاد: وهو مؤشر احصائي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) لقياس عدم المساواة والفقر في العالم ويعبر عن أوجه الحرمان عبر الابعاد الثلاثة (مستوى الحياة ،الصحة ،التعليم)[2] .

وهناك انواع أخرى من الفقر مثل[3]

9.الفقر المؤقت :هذا النوع من الفقر يحدث نتيجة موقف أو ازمة ما ويزول بزوالها كالأزمات العالمية أو الكوارث الطبيعية أو المشكلات الإجتماعية كالطلاق أو المشكلات الصحية المفاجئة .

10.الفقر المتوارث :وهذا النوع من الفقر عندما يورث أفراد الأسر عبر اجيال فقيرة فجيل يورث الفقر للجيل الذي بعده.

11.الفقر المدني : ويحدث هذا النوع من الفقر في المدن الكبيرة التي يصل عدد سكانها إلى 50 الف نسمة وينشا بسبب ضغوط الكثافة السكانية وقلة الخدمات في المدن مع عدم ملائمتها اضافة إلى الضوضاء والزحأم والعنف .

12.الفقر الريفي :يظهر هذا النوع من الفقر في المناطق الريفية التي لايزيد عدد سكانهاعن 50الف نسمة وتعتمد الأسر فيها على العائل الوحيد كذلك تفتقد الأسر إلى الخدمات الأساسية أو رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة كذلك الحرمان من التعليم الجيد

ويتم توضيح اكثر لانواع الفقر كما في الجدول (2)

(1)ANTHONY CLUNIES –ROSS and othes ,DEVELOPMENT ECONOMICS, McGraw-Hill Higher Education,1st,New york ,2009 ,p.13.

([2]) التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد ،الأمم المتحدة ،اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا ،بيروت،2017 ،ص 2.

([3]) ايريك جنسن ،الفقر والتعليم ،ترجمة صفاء يوسف الاعسر،المركز القومي للترجمة ،ط1،القاهرة ،2015 ،ص 17 .

جدول(2) الدعم والفئات المستفيدة منه ونوع الفقر المرتبط

الدعم	الجهة المستفيدة منه	نوعه	مجالات الدعم	نوع الفقر
المواد الغذائية والتموينية	الأسر ذات الدخل المحدود	مباشر	غذاء ،طاقة ،دواء، سكن ،صحة، تعليم	الفقر المدقع والفقر متعدد الابعاد
دعم المنتجين والمصدرين	المستهلكين	غير مباشر	عدة مجالات لخفض كلفة الإنتاج	الفقر المطلق و الفقر متعدد الابعاد
دعم أثمان عناصر الإنتاج ومستلزماته	المنتجين والمستثمرين	مباشر غير مباشر	عبر تخفيض الأسعار الاعفاءات والمزايا في قطاعات محددة	الفقر متعدد الابعاد
توسيع قاعدة المستفيدين من الرفاه الاجتماعي المتحقق نتيجة الدعم وارتفاع القدرات الشرائية للمواطنين	أفراد المجتمع عموما	مباشر وغير مباشر	زيادة قدراتهم وتلبية احتياجاتهم	الفقر المدقع و الفقر المطلق والفقر النسبي والفقر المتعدد الابعاد

المصدر :نصر عبد الكريم ،دعم السلع الأساسية في المنطقة العربية ،شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ،لاتوجد سنة ،ص8

والشكل (2)يوضح انواع الفقر بحسب نقص الحاجات:

شكل (2)انواع الفقر

من أعداد الباحثة (بالاعتماد على خامسا انواع الفقر).

سادسا – قياس الفقر

يعد قياس الفقر من العمليات الصعبة بسبب ان الفقر ظاهرة مركبة تشمل عدة جوانب مختلفة كالحرمان من الغذاء الصحة والتعليم والسكن والمشاركة وغيرها من أوجه الحرمان إذ يتم قياسه عن طريق خط الفقر ويتحدد هذا الخط تبعا لدخل الأسرة فالأسر التي دخلها اعلى هذا الخط فهي اسر غير

فقيرة والأسر التي دخلها اسفل خط الفقر تعد اسر فقيرة وقد استخدمت طريقة خط الفقر لقياس استهلاك الفرد من المواد الغذائية (السعرات الحرارية) وكذلك كلفة الحاجات الأساسية والرقم القياسي لأسعار المستهلك [1]، و يحدد نصيب الأسرة من الدخل عما إذا كانت الأسر فقيرة أم لا ،إذ يعد الدخل المصدر الاساسي للاستهلاك الأسري فهو يعبر عن قدرتهم في الحصول على السلع والخدمات والتي تعد المحدد الرئيسي للمستوى المعاشي للأفراد كذلك يمكن ان يستخدم هذا المقياس للمقارنة بين المستوى المعاشي بين البلدان ،فالفقراء يعيشون في مستوى معاشي أقل من المستوى المقبول في مكان وزمان معينين ،ويمكن قياس نسبة الفقر عن طريق التناسب بين الأسر الفقيرة إلى اجمالي الأسر مع الاخذ بالحسبان اقتراب دخول الفقراء من خط الفقر ويمكن قياس نسبة تخفيض الفقر في المجتمع عن طريق خفض نسبة الأسر الفقيرة من اجمالي الأسر وأيضا عن طريق الزيادة المطلقة في دخول الفقراء [2]، وسيتم توضيح طرق قياس الفقر المعتمدة وهي كالآتي :

1- **طريقة الدخل** :بموجب هذه الطريقة يتم الاعتماد على الدخل لتحديد الأسر الفقيرة إذ ان الأفراد والأسر الفقيرة التي ينخفض دخلها ينخفض استهلاكها عن الحد الأدنى المقبول اجتماعيا ويتم التعبير عن فقر الدخل عن طريق نسبة الفقراء إلى اجمالي عدد السكان، وتعد طريق الدخل من اكثر الطرق ملائمة لاعتماده على بيانات عددية قابلة للقياس وهي بيانات الاستهلاك والإنفاق ،وللوصول إلى الرفاهية المادية للأسر يتم اعتماد مؤشرين وهما [3]:

أ- **مؤشر نسبة السكان** :ويعتمد هذا المؤشر على خطوط الفقر التي انشاءها عن طريق كلفة سلة الاحتياجات الأساسية اي الحد الأدنى من السلع الضرورية لبقاء الانسان على قيد الحياة [4].

([1]) وسأم مجيد علي ،تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (2007-2020)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والادارية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الانبار ،المجلد 15،العدد 2، 2023،ص 2.

([2]) مالكولم جبلز واخرون،ترجمة طه عبد الله منصور ،اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبدالله منصور ، دار المريخ للنشر ،السعودية ،الرياض ،2009 ،ص141-140.

(2) Jean-Michel Hourriez, Bernard Legris 'Lapproche monetaire de la pauvrete :methodologie resultats,'Economie statistique,N:308/309/310,1997,P.35.

([4]) محمد شريف بشير الشريف ،تحليل أسباب الفقر والاستراتيجية المرحلية لمكافحته في السودان ،مجلة العلوم الإقتصادية والادارية جامعة الأمأم محمد بن سعود الاسلأمية ،المملكة العربية السعودية ،العدد ،105،المجلد 24 ،2018،ص 464 .

ب- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي:** ويستخدم هذا المؤشر عند عدم توفر بيانات المسح الأسري للفقراء ويمكن ان يكون هذا المقياس مضلل عندما ينمو الناتج القومي بينما تبقى الدخول الشخصية ثابتة أو تنخفض لمجموعة معينة من السكان دون أخرى[1] .

2- **طريقة الحاجات الأساسية** :وهذه الطريقة من اكثر الطرق إستخداما في تحديد خط الفقر في الدول وهي كلفة الحصول سلة الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات الغذائية على ما يعادل (2100) سعرة حرارية من الغذاء للفرد في اليوم للمحافظة على نشاطه البدني وغير الغذائية مثل الملبس والمأوى[2]، وهذه الطريقة تميز بين الدخل الخاص والخدمات المقدمة من القطاع العام وأشكال مختلفة من الدخل غير النقدي للوصول إلى الاحتياجات الضرورية (الغذاء ،السكن ،الصحة ،التعليم ،مياه الشرب ،الصرف الصحي، فرص العمل)[3] .

3- **طريقة القدرات البشرية** :ويتم تحديد الفقراء على اساس قدراتهم البشرية كإنخفاض قدرتهم على العمل ،تدني انخراطهم في الفعاليات الإقتصادية ،الأمية ،عدم التمتع بحياة صحية طويلة ،انعدم المشاركة الإجتماعية [4]، إذ ان مؤشرات القدرات واضحة وصريحة ويمكن الوصول إلى بيانات الفقراء عن طريقها .

سابعا: مؤشرات الفقر

يتفاوت مستوى الفقر بين دولة وأخرى بسبب عدة عوامل مترابطة مما يستدعي مزيد من المؤشرات المعمقة لتحديد مستوى التفاوت في الفقر ومدى عمقه في المجتمعات وسيتم توضيح هذه المؤشرات كلاتي:

---

(4) E.Wayne Nafziger,ECONOMICS DEVELOPMENT,Fourth EDITHON,Cambridge University Press,New York,2006 ,p.27-28-29 .

([2]) علم الدين بانقا ،تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ،الكويت، العدد144 ،2018،ص16 .

([3]) احمد إبراهيم منصور ،عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2007،ص 133.

([4]) طالب حسين فارس الكريطي ،الاقتصاد الإسلامي والفقر،مركز كربلاء للدراسات والبحوث ،العراق، ط 1 ،2014،ص 179-178.

1.مؤشر نسبة الفقر : وهو من ابسط المقاييس واكثرها شيوعا وهو يقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع معبرا عنه بالنسبة المئوية الناتجة عن قسمة الأفراد (الأسر) تحت خط الفقر إلى اجمالي عدد السكان (الأسر) ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويحسب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية الآتية [1]:

$$H = {}^{g}/_{N} * 100 \qquad \text{.....(1)}$$

(N=عدد السكان الإجمالي،g=عدد الأفراد تحت خط الفقر ،H=نسبة الفقر)

2.مؤشر فجوة الفقر : وهو مؤشر يستخدم لقياس حجم فجوة الفقر بين دخول الفقراء وخط الفقر ويحدد مستوى الإنفاق داخل الأسرة الفقيرة وبين خط الفقر ويتم حسابه بالوحدات النقدية ويرتبط بعمق الفقر[2] ، ويمثل اجمالي المبلغ اللازم لدفع مستويات الاستهلاك للفقراء من السلع الغذائية وغير الغذائية إلى مستوى خط الفقر ويحسب كنسبة مئوية من قيمة الاستهلاك الكلية لكافة الأفراد للمقارنة عندما يساوي مستوى الاستهلاك خط الفقر ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة الرياضية الآتية [3]:

$$PG = G(Z - M) \qquad \text{.....(2)}$$

(PG=فجوة الفقر ،G=عدد الأفراد أو الأسر الفقيرة ،Z=خط الفقر المطلق أو المدقع،M=متوسط دخل الأفراد أو الأسر الفقيرة).ويتطلب هذا المؤشر حساب قيمة (M) والتي تمثل متوسط دخل الفقراء ويتم الحصول عليه بالصيغة الرياضية الآتية [4]:

متوسط دخل الفرد =الفئة الأولى للدخل +الفئة الثانية للدخل /2 ×عدد الفقراء لنفس الفئة من الدخل

([1]) الطيب لحيلح ومحمد جصاص ،الفقر...التعريف ومحأولات القياس ،مجلة الباحث،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة محمد خيضر ،سكرة ،العدد السابع ،2010،ص180.

([2]) توفيق عباس المسعودي ،دراسة معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء ،مجلة العلوم الإقتصادية ،العدد 26،المجلد 7، 2010، ص33 .

([3]) صادق زوير لجلاج ،تحليل العلاقة الدالية بين النمو الإقتصادي والفقر في العر اق للمدة(1990-2017)،اطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد،2011، 35ص.

([4])محمد كاظم المهاجر ،الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ،اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)،الأمم المتحدة ،نيويورك ،1997،ص37.

3.مؤشر شدة الفقر :يستخدم هذا المؤشر لقياس شدة الفقر وهي درجة التباين بين الفقراء انفسهم ،وهذا المؤشر هو المجموع المرجح لفجوات الفقر كنسبة من خط الفقر إذ ان الترجيحات تمثل فجوات الدخل المتناسبة فان تربيع فجوة الفقر سوف يعطي وزن اكبر لفجوة الأسرة الافقر وبهذا تصبح فجوة فقرهم اكبر ويستخدم هذا المؤشر لتلافي العيوب في المقاييس السابقة كون مؤشر فجوة الفقر لايعبر عن التغيرات في توزيع دخل الفقراء [1] ،ويتم حسابه بالصيغة الرياضية الآتية[2] :-

$$\mathbf{PS} = \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{n}} \sum_{ni-1} \left(\frac{z-yi}{z}\right) \times 100 \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

(PS=شدة الفقر ،N=اجمالي السكان ، yi=متوسط دخل الأفراد الفقراء أو الأسر الفقيرة ،z=خط الفقر)

4.**مؤشر سان للفقر**:هو مؤشر قدمه الإقتصادي سان عام 1976 وهذا المؤشر يوحد بين مؤشر نسبة الفقر وبين مؤشر فجوة الفقر ومعامل جيني الذي يقيس التباين فيما بين دخول الأفراد ويمكن احتسابه بالطريقة الآتية[3] :

$$PS = [1 - (1 - G^P)\frac{M^P}{Z}] \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

(M^P=متوسط دخل الفقراء ، G^P=هومعامل جيني لعدم المساواة ويترأوح بين (0و1)اي بين الصفر المساواة التأمة والواحد اللا مسأواة التأمة ،Z=خط الفقر)

5. مؤشر واتس :وهو مؤشر اقترحه هارولد واتس 1968 وهو مقياس للتوزيع الحساس إذ قسم الرفاهية الأسرية إلى قسمين الأول يهتم بالمؤهلات الإجتماعية للفرد (الرفاهية الانسانية)والثاني يهتم بمصادر الدخل للفرد من اجور وتحويلات نقدية وغيرها من المصادر (الرفاهية غير الانسانية)ويمكن احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة الرياضية الآتية[4] :

([1]) تقرير اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي، قياس الفقر في البلدان الاعضاء منظمة التعاون الإسلامي ،منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، 2015 ،ص11 .

(5)World Bank ,INTRODUCTION to POVERTY ANALYSIS ,Institute ,2005 ,p.73-74 .

(1)Mmapula Sekatane Brendan ,An Analysis and Application of Different Methodologies For Measuring Poverty in Sharpeville ,Submitted in accordance With The rcquirements For the degree of philosfiae Doctor in Economice at the North –West University ,2006,p.108 .

(2) World Bank ,INTRODUCTION to POVERTY ANALYSIS ,Institute ,2005 ,p.79.

$$w = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}[In(z) - In(yi)] \qquad .....(5)$$

(N=عدد الأفراد ،q=مجموع الأفراد ،z=خط الفقر،yi=دخل الفقراء)

واستكمالا للمؤشرات انفة الذكر لقياس الفقر توجد مؤشرات حديثة لقياس الفقر في المجتمعات يمكن توضيحها بصورة موجزة بالجدول (1) :

جدول (1)المؤشرات الحديثة لقياس الفقر

ت	المؤشر	هدف إستخدامه	الابعاد
1	مؤشر التنمية البشرية	لقياس تقدم الدولة في الرفاه الإقتصادي والاجتماعي	طول العمر –الصحة –المعرفة –الدخل
2	مؤشر الفقر البشري	لتحديد مستوى الفقر في الدول المتقدمة والنامية	الحرمان–المعرفة–مستوى المعيشة
3	مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس	لقياس تقدم الدولة في الرفاه الإقتصادي والاجتماعي –لقياس التباينات بين الجنسين	طول العمر –الصحة –المعرفة –الدخل
4	مؤشر الفقر متعدد الابعاد	لحساب نسبة عدد الأسر التي تعاني من الحرمان على مستوى الدولة	تعليم– صحة – مستوى المعيشة

المصدر : التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد ،الأمم المتحدة ،اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا ،بيروت،2017 ،ص 12.

ثأمنا :خطوط الفقر

وللتمييز بين الفقراء في المجتمع تستخدم خطوط الفقر وهي كالآتي :

خط الفقر: هو الكلفة الإجمالية لسلة السلع المطلوبة لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية وبناءا على تلك الكلفة يمكن تحديد الفقراء من غيرهم وتم تحديد خط الفقر بدولار أو دولارين باليوم [1] .ويمكن تقسيم خطوط الفقر إلى:

1. **خط الفقر المطلق:** وهو أدنى حد من الاحتياجات الأساسية والضرورية التي يوفرها الدخل يعبر عنه بسلة الحاجات الأساسية وتضم كلفة السلع الغذائية والسلع غير الغذائية (لتعليم والصحة

([1]) ابهيجيت بانرجي واستر دوفلو ،اقتصاد الفقراء ،ترجمة انور الشامي،دار جامعة حمد بن خليفة للنشر ،ط1،الدوحة–قطر،2016، ص11 .

والمواصلات والمسكن والملبس) [1] .ويكون هذا الخط ثابتا لتمييز الفقراء الذين يقع استهلاكهم اسفل هذا الخط .

2. **خط الفقر المدقع** : هو مقدار الدخل اللازم لتغطية كلفة الحاجات الغذائية متمثلة بالسعرات الحرارية والتي تساعد الفرد على ممارسة نشاطاته اليومية وفقا للنمط الغذائي السائد ضمن حدود معينة للمجتمع المعني بالدراسة [2] .
3. **خط الفقر النسبي**:يقدر خط الفقر النسبي عن طريق تحديد نسبة معينة من الدخل ومن يكون دخله أقل من هذه النسبة يعد فقيرا ،واختلفت الاراء حول هذه النسبة من الدخل فمنهم من حددها بنسبة مقطوعة من الدخل واخر اعتبرها الوسيط (متوسط دخل السكان)وهذه النسبة تمثل خط الدخل النسبي وهذا الخط غير ثابت بل يتغير بتغير المجتمع والزمن [3] .

([1])عبير شعبان عبده وسحر عبد الروؤف القفاش ، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها ،دار التعليم الجأمعي للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2013،ص 56.

([2]) محمد كاظم المهاجر ،مصدر سابق ،ص26.

(2)Anthany B.Atkinson,poverty in Britain and the Reform of Social Security accessional Papers .,London Cambridge University Press ,1969,p.15

المبحث الثالث

العلاقة بين برامج الدعم الحكومي و ظاهرة الفقر

ترتبط برامج الدعم الحكومي بعلاقة وثيقة مع ظاهرة الفقر إذ ان برامج الدعم تعمل بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من هذه الظاهرة ،ومعظم الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة تولي موضوع الفقر الإهتمام اللازم بوضع برامج واستراتيجيات بهدف زيادة مخصصات برامج الدعم الحكومي (الاعانة الإجتماعية ،وشبكات الحماية الإجتماعية وإعانات البطالة والضمان الاجتماعي والبطاقة التموينية ودعم الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والطاقة وغيرها من الدعم)إذ كلما زادت تخصيصات الموازنة العامة نحو برامج الدعم الحكومي كلما خفف ذلك من الفقر وكلما قلت التخصيصات الموجهة لبرامج الدعم الحكومي أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر[1]

والفقر يؤدي بدوره إلى الفوضى الإجتماعية بسبب عدم رضا المواطنين واضطرابهم لذلك فالحالة الإقتصادية لتحقيق كفاية الأفراد أمرا ضروريا للنظام الاجتماعي والانسجأم الاجتماعي فضلا عن العوامل الإقتصادية تؤثر في الظواهر المجتمعية وهذا ما يفسر اعتبار تأمين الغذاء والضروريات الإقتصادية من أولى وظائف الحكومة الجيدة لذلك هناك أهمية للاحوال الإقتصادية في التأثير على السلوك الانساني والحياة الإقتصادية [2] ،وبذلك فالدعم الحكومي يشير إلى التدخل المباشر وغير المباشر في الانشطة الإقتصادية للسكان عن طريق الأسعار أو تكاليف الإنتاج عن طريق السياسة المالية للحكومة التي تعمل على خفض الأسعار للسلع الاستهلاكية الضرورية بتسعيرها أقل من الأسعار السوقية أو عن طريق الأمكانيات المادية والمالية التي توفرها للمنتجين لخفض تكاليف الإنتاج ويعبر الدعم عن استعداد الحكومة للتخلي عن جزء كبير من دخلها مقابل تحسين مستوى قدرة السكان في الوصول إلى السلع وتوفير مستوى مناسب من الاستهلاك للسلع الضرورية [3].

وبرامج الدعم الحكومي تهدف إلى اكثر من البعد الإقتصادي في مزاولة انشطتها وبذلك فان معدل الدعم الحكومي يعتمد أيضا على الناتج المحلي الإجمالي وتنوع مصادره وكذلك على مستوى التنمية الإقتصادية في البلد إذ ان معظم الدول الفقيرة أو النامية تدعم السلع الاستهلاكية الأساسية والمعبر عنها

---

[1])وزارة التخطيط ،العراق، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ،2018-2022،ص 89.

([2])زيد بن محمد الرماني ،النوافذ الإقتصادية،دار طويق للنشر والتوزيع ،ط1 ،الرياض ،2001 ،ص5 .

(2) Jurgen G.Back haus and Richard E .Wagner,HAND BOOK OF PUBLIC FINANCE,KLUER ACADEMIC PUBLISHERS,NEW YORK-LONDON,2004 ,P.42-43-44.

بسلة الغذاء المكونة من الخبز والسكر والزيت اضافة إلى بعض الادوية أو منتجات الطاقة والدعم في المراحل اللاحقة يشمل دعم الخدمات كالصحة والتعليم والاسكان والقروض للمزارعين كذلك دعم توفير إعانات البطالة والأمن ودعم الانشطة الإنتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي وأيضا الدعم الموجه لاستدأمة بعض القطاعات الإقتصادية في مجال تنمية الصادرات لتحسين القدرات التنافسية أو السياسات الحمائية وبذلك فموضوع الدعم الحكومي مرتبطا بشكل رئيسي بحماية الطبقات الإجتماعية ذات الدخل المنخفض والفقراء لمساعدتهم في توفير السلع الاستهلاكية وخدمات المعيشة اليومية [1] .

ولتوضيح الدعم سنوضح الية أوطريقة الدعم للمستهلكين والمنتجين:

أولا: دعم المستهلكين وعلاقته بالفقر بإستخدام منحنيات السواء :

ولمعرفة الدور الذي تلعبه برامج الدعم الحكومي في التأثير في الفقر يمكن إستخدام منحنيات السواء وخط الميزانية *[2] ،في تحليل الآثار الإقتصادية للدعم فعند الرغبة لرفع المستوى المعيشي من قبل الحكومة لأفرادها يمكنها اتباع طريقتين:

-الطريقة الأولى(تقديم بطاقات):

عندما تقوم الحكومة بتقديم بطاقات لمواطنيها تمكنهم من شراء السلع الغذائية بأسعار مناسبة ولمعرفة الآثار المترتبة على هذه الطريقة لذلك نفترض وجود سلعتين هما الدخل والغذاء Y,X ومواطن واحد و من الشكل (3):

-قبل تقديم اي دعم فان التوازن يتحقق عند النقطة E1 وهي نقطة التماس بين خط الميزانية AB_1 مع منحنى سواء I1 ويحصل المستهلك على الكمية X1من المواد الغذائية ويدفع جزء من دخله النقدي مقداره AR ويتبقى لديه دخل (الدخل القابل للتصرف)مقداره OR لشراء سلع أخرى .

(1)-William J .CONGDON and others ,POLICY and CHOICE ,BROOKINGS INSTITUTION PRESS ,Washington ,2011,p.155-156-157-158-159 .

([2]) مصطفى محمد السعدني ،مبادئ الاقتصاد الجزئي،جامعة العلوم والتكنلوجيا،ط3 ،صنعاء ،2013 ،ص 149 .

* ("هو الخط الذي يعكس التوليفات الممكنة من السلعتين التي يسمح دخل المستهلك بحيازتها")

شكل (3) آثار الدعم الحكومي من خلال البطاقات بإستخدام منحنيات السواء

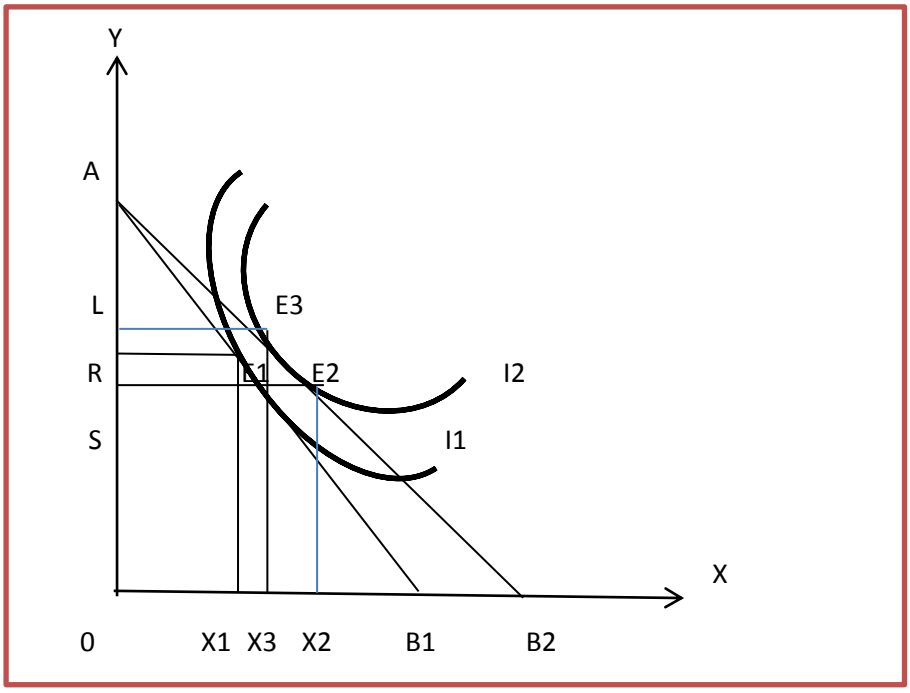

المصدر : طارق العكيلي ،الاقتصاد الجزئي ،دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل ،2001 ،ص 96.

– عند دعم الحكومة المواطنين بتقديم البطاقات لشراء المواد الغذائية بأسعار مناسبة (نصف السعر السوقي السائد)سوف ينتقل خط الميزانية من AB_1 إلى AB2 ويتحقق التوازن عن النقطة E2 ويحصل المواطن على الكمية x2 من المواد الغذائية وينفق دخلا نقديا مقداره SA اي انتقل المواطن المستوى اشباع اعلى يتمثل بمنحنى السواء I2 ومقدار ماتحملته الحكومة من نفقات هو LS

الطريقة الثانية(زيادة الدخول):-

قبل تقديم اي دعم فان التوازن يتحقق عند النقطة E1 وهي نقطة التماس بين خط السعر (الميزانية AB) مع منحنى سواء I1 ويحصل المستهلك على الكمية X1من المواد الغذائية ويدفع جزء من دخله النقدي مقداره AR ويتبقى لديه دخل (الدخل القابل للتصرف)مقداره OR لشراء سلع أخرى

– عندما تقوم الحكومة بزيادة الدخول النقدية لمواطنيها ليصبحوا قادرين على شراء كميات اضافية من المواد الغذائية بالأسعار السائدة [1] ولمعرفة الآثار المترتبة على هذه الطريقة لذلك نفترض وجود سلعتين هما الدخل والغذاء Y,X ومواطن وأحد من خلال الشكل(4):

شكل (4)

(آثار الدعم الحكومي من خلال زيادة الدخول النقدية للمواطنين بإستخدام منحنيات السواء)

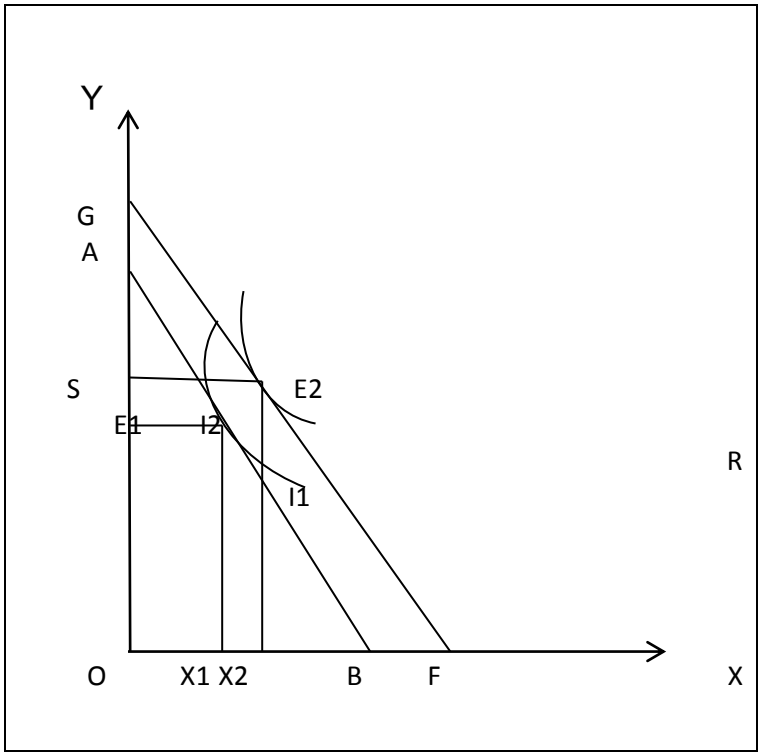

المصدر :خديجة الاعسر ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،2016،ص 113.

عند دعم الحكومة المواطنين بزيادة دخولهم النقدية فان خط الميزانية للمواطن المعني سوف ينتقل من ABإلى GF ليمس منحنى سواء اعلى هو I2 ويتحقق التوازن عند النقطة E2 إذ يستطيع المواطن شراء الكمية X2 من السلع ومقدار ما تتحمله الحكومة هو AG

ومن اتباع الطريقتين نلاحظ ما يلي:

–ان الطريقتين للدعم يحققان نفس الاشباع للمواطن لبلوغه نفس منحنى السواء I2

–ان الحكومة تتحمل تكاليف اكبر عند اتباعها طريقة الدعم الأولى LS

–ان المستهلك يحصل على كمية اكبر من السلع في الطريقة الأولى OX2>OX3

(1)طارق العكيلي مصدر سابق ، ،ص 95– 96-.

–ان اتباع اي الطريقتين يعتمد على ظروف الدولة اي عند توفر المواد الغذائية تتبع الطريقة الأولى لوجود وفرة في المواد الغذائية وعند محدودية السلع الغذائية المتاحة تتبع الحكومة الطريقة الثانية وهذه الطريقة تؤدي إلى احتمال حدوث آثار تضخمية بزيادة كمية العملة بالتداول.

ويستخدم هذا النوع الدعم لإعادة توزيع الدخل لصالح بعض فئات المجتمع وعادة ما تتركز الاستفادة من الدعم المقدم للغذاء والاسكان والرعاية الصحية في الفئات منخفضة الدخل وحدها وهي انواع الفئات التي تعاني من الفقر الذي يتعلق بدخل الفرد (الفقر المدقع والفقر المطلق والفقر النسبي) و يترتب على الدعم الحكومي السلعي مع ثبات الدخل النقدي للمستهلك زيادة دخله الحقيقي اي زيادة القوة الشرائية لديه مع ثبات أسعار السوق اي يزداد استهلاكه من الغذاء بمقدار الدعم المقدم من قبل الحكومة وتتناقص مشترياته للغذاء من السوق بمقدار الدعم أيضا إذ ان دعم الحكومة للمستهلك بقدر ثابت من السلع دون مقابل يؤدي لزيادة استهلاك السلع المدعومة وإنخفاض المشتريات من هذه السلع بالأسعار السوقية وزيادة الاستهلاك من السلع الغير مدعومة بسبب ان الدخل المتاح لدى المستهلك قد ازداد نتيجة مساعدة الدولة له عند دعمها للسلع إذا هناك علاقة ايجابية بين الدعم الحكومي وبين زيادة الاستهلاك ومن ثم علاقة عكسية مع الفقر [1].

وعن طريق الشكل البياني (5) يمكن توضيح التحليل البياني للأثر الكلي باعتماد تحليلي (هيكس وسلوتسكي)في توضيح (**أثر الإحلال** :وهو التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما بسبب التغير في سعرها مع بقاء دخل المستهلك الحقيقي ثابتا)و(**أثر الدخل** :وهو التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما بسبب تغير القدرة الشرائية للمستهلك (زيادة دخله الحقيقي))إذ يقوم كلا التحليلين على ثبات الدخل النقدي للمستهلك

- **تحليل هيكس** :وفقا لهيكس يحأول المستهلك الحصول على نفس المستوى من الاشباع والمنفعة بالنسبة للسلع الاعتيادية مع ثبات دخله الحقيقي ،ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني رقم(5) :

(1) خديجة الاعسر ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،2016،ص 116-113.

شكل (5)تحليل هيكس لأثر الدخل وأثر الإحلال

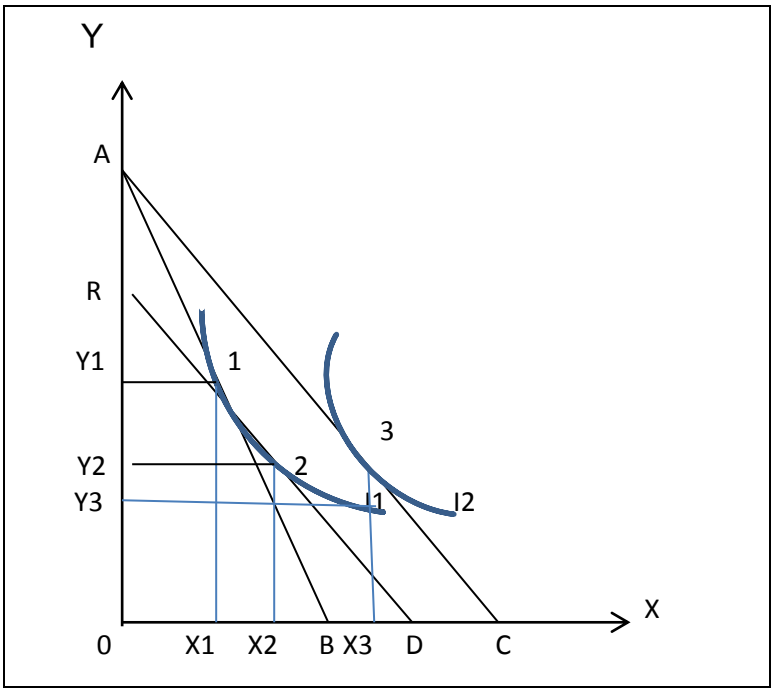

المصدر: السعيد بن لخضر وصورية شنبي ،الاقتصاد الجزئي المعمق،ط1 ،دار حميثرا للنشر ،القاهرة،2022،ص86.

-من الشكل (5) يتضح ان AB هو خط الميزانية الأولي والنقطة (1) هي نقطة التوازن الأولية نتيجة تماس خط الميزانية مع منحنى السواء I1 ليحصل المستهلك على كمية من Xمقدارها X1وسلعة من Y مقدارها Y1

ان AC هو خط الميزانية الجديد نتيجة إنخفاض سعر السلعة x و النقطة (3) هي نقطة التوازن الجديدة ويحصل المستهلك على كمية من Xمقدارها X3وكمية Y2 من السلعة Yوان RD هو خط الميزانية الوهمي نتيجة فرض ضريبة وهمية وان النقطة(2) هي نقطة التوازن الوهمية

وان النقطة $X_1 - X_2$ هي تمثل أثر الإحلال

وان النقطة $X_2 - X_3$ هي تمثل أثر الدخل

وان النقطة $X_1 - X_3$ هي تمثل الأثر الكلي

اي ان إنخفاض سعر السلعة Xمع بقاء سعر السلعة Yوالدخل النقدي ثابتين أدى إلى انحراف خط الدخل إلى اليمين مكونا نقطة توازنية جديدة وهي النقطة (3) ليحصل المستهلك على كمية من Xمقدارها X3والفرق بين X1 و x3يسمى الأثر الكلي

❖ **تحليل سلوتسكي** :يتمكن المستهلك بدخله الجديد الحصول على نفس توليفة التوازن الأولي التي حصل عليها قبل تغيير السعر والذي يؤدي إلى ثبات دخله الحقيقي ويمكن توضيح ذلك بالشكل (4):

شكل(6)تحليل سلوتسكي لأثر الدخل والإحلال

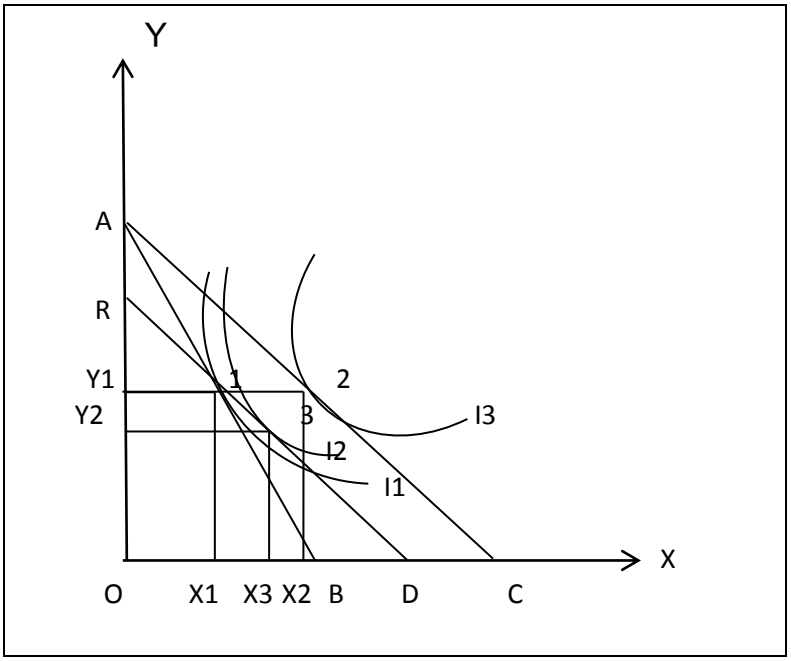

المصدر: هال فاريان ،الاقتصاد الجزئي التحليلي مدخل حديث ،ترجمة احمد يوسف عبدالخير واحمد راشد ابوزيد ،جامعة الملك سعود،الرياض ،2000 ،ص129 .

يوضح لنا الشكل(6)

–ان AB هو خط الميزانية الأولي والنقطة (1) هي نقطة التوازن الأولية نتيجة تماس خط الميزانية AB مع منحنى السواء I1 ليحصل المستهلك على كمية من Xمقدارها X1 وكمية من Y مقدارها Y1

– ان AC هو خط الميزانية الجديد نتيجة إنخفاض سعر السلعة x و النقطة (2) هي نقطة التوازن الجديدة بتماس خط الميزانية مع منحنى سواء I2 ويحصل المستهلك على كمية من Xمقدارها X2 وكمية من Yمقدارها Y2

–وان RD هو خط الميزانية الوهمي نتيجة فرض ضريبة وهمية

–وان النقطة(3) هي نقطة التوازن الوهمية

–وان النقطة (1)و(3)هي تمثل أثر الإحلال

–وان النقطة (3)و(2)هي تمثل أثر الدخل

-وان النقطة (1)و(2) هي تمثل الأثر الكلي

-اي ان إنخفاض سعر السلعة Xمع بقاء سعر السلعة Yوالدخل النقدي ثابتين أدى إلى انحراف خط الدخل إلى اليمين مكونا نقطة توازنية جديدة وهي النقطة (2) ليحصل المستهلك على كمية من Xمقدارها X2والفرق بين X1 وx2يسمى الأثر الكلي ،وبذلك فان أثر الدخل يعمل بنفس الاتجاه لأثر الإحلال والأثر الكلي هو ارتفاع الكمية المطلوبة من x وأثر الإحلال اكبر من أثر الدخل [1].

ثانيا: دعم المنتجين وعلاقته بالفقر بإستخدام منحنيات العرض والطلب : يتباين تطبيق الإعانات بين البلدان وانصب التركيز في اغلب البلدان على سلع الاغذية الأساسية التي تحظى بالدعم منذ سبعينيات القرن العشرين لاسيما القمح والرز والذرة تليها بالدرجة الثانية الابقار والالبان وتساهم هذه الإعانات الإنتاجية في خفض الأسعار وزيادة الإنتاج للاغذية الأساسية المدعومة وخاصة الحبوب وللإعانات أثر ايجابي في تحسين الأمن الغذائي عن طريق زيادة الكمية المستهلكة من السعرات الحرارية في العالم ويمكن عن طريق دعم المزرعة ان تعمل الإعانات على دعم المخرجات وعوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة إستخدام وتطوير تكنلوجيا افضل ومدخلات زراعية تعزز الإنتاجية للسلع المدعومة [2] .وهناك عدة طرق لسياسات الدعم منها:-

1-دعم أسعار المنتجين :- ولضمان دخل ثابت لمنتجي بعض السلع لاسيما السلع الزراعية والتي يؤدي إنخفاض أسعارها إلى نقص واضح في دخول اصحابها بسبب ان الطلب عليها لايتسم بالمرونة وعليه فان اغلب الحكومات تلجا إلى سياستين هما :

أ- تحديد سعر اعلى من سعر التوازن العادي لهذه السلع ويسمى هذا السعر (سعر الدعم)أو الحد الأدنى للأسعار لانه أقل مستوى يسمح للسعر ان ينخفض .وسوف نستعين بالشكل -:(7)

([1]): السعيد بن لخضر وصورية شنبي ،الاقتصاد الجزئي المعمق،دار حميثرا للنشر،ط1 ،القاهرة،2022،ص86- 87 .

([2]) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ،2022،حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ،إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الانماط الغذائية الصحية .روما ،منظمة الاغذية والزراعة ،2022.ص76.

شكل(7)(أثر الدعم الحكومي للمنتجين على سعر وكمية التوازن)

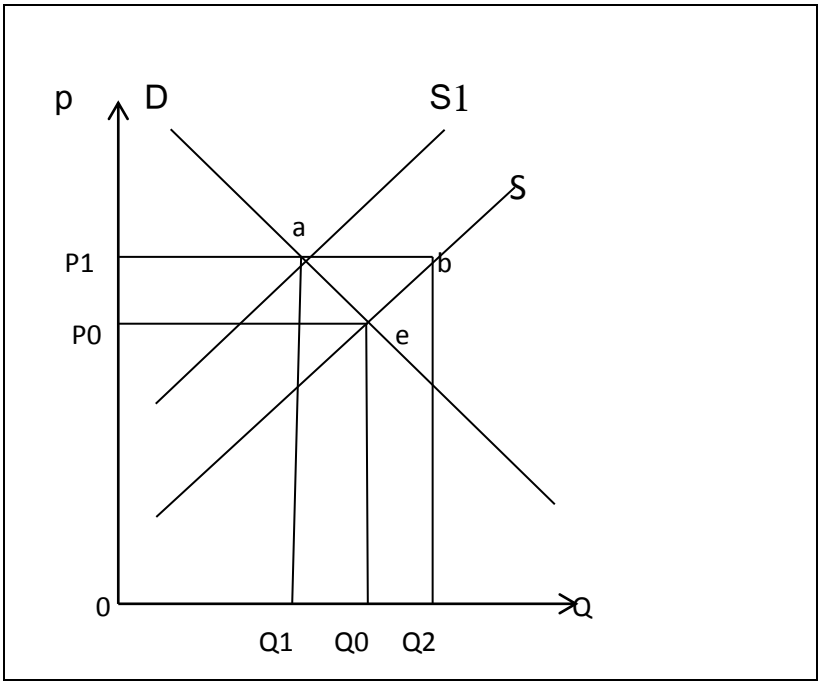

المصدر: طارق العكيلي ،الاقتصاد الجزئي ،دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل ،2001 ،ص 62-61

-وكما موضح بالشكل (7) يكون توازن السوق (تقاطع منحنى الطلبD منحنى العرضS) عند النقطة e وعندها يكون سعر التوازن P_0 وكمية التوازن Q_0 فإذا قأمت الدولة بالتدخل عن طريق فرض سعر اعلى من سعر التوازن اي عند مستوى P_1 (P_1 اكبر من P_0)وهذا يعني ان المنتجين سوف يحصلون على أسعار اعلى لمنتجاتهم اي انتقال منحنى العرض إلى الاعلى من S إلى S_1 ويتقاطع مع منحنى الطلب عند نقطة a عند الكمية Q_1 اي كمية أقل من الناتج سوف تشترى وتكون الكمية المعروضة عند السعر P_1 اكبر من الكمية المطلوبة Q_d بالمقدار (ab)ويخلق هذا الفائض مشكلة اضافية(فائض عرض) وتقوم الدولة بمعالجة المشكلة عن طريق شراء الفائض بتكلفة معينة لتقوم بتخزينه أو التخلص منه ،كما ان مقدار منفعة برامج دعم الأسعار يعتمد على مدى مرونة الطلب على السلعة المدعومة فقد يرتفع دخل المنتج أو ينخفض أو يبقى عل ما هو عليه .

ب-تحديد سعر العرض عن المستوىS_1 وهي سياسة بديلة لسياسة وضع الحد الأدنى للسعر تتبعها الدولة والتي تعني ان يكون التوازن الجديد عند نقطة (a)وهو يعطي نفس النتيجة وفي نفس الوقت حل للمشكلة الفائض (ab) .إذ تعمل الدولة على تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل(زراعة القمح)

لتكون الكمية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة عند نفس السعر المرتفع اي تقييد العرض عند المستوى S_1 عند السعر P_1.

2-تقديم الإعانات للمنتجين: تتدخل الحكومات بغرض المحافظة على تكاليف المعيشة ومنع هذه التكاليف من الإرتفاع عن طريق منع ارتفاع أسعار بعض السلع إذ تتدخل بغرض تحديد حد أدنى للسعر لضمان مستوى معين من الدخل لفئة من الشعب وكذلك من أجل تخفيض السلع المنتجة وأيضالإعادة توزيع الموارد لإصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اغلب الدول النامية إذ تصدر الحكومة تشريعا ينص على عدم التعامل بسعر يختلف عن السعر الذي حدده القانون وهذ الطريقة كثيرا ما تلجا لها الحكومات في أوقات الحروب والظروف الاستثنائية فهي تضع تسعيرة جبرية تحدد فيها أسعار المواد الغذائية وبعض السلع الأخرى التي لا يسمح بزيادة أسعارها عن الأسعار المحددة في التسعيرة الجبرية و تتحد الأسعار الادارية في ظل نظام المشروعات الرأسمالية عن طريق جهاز الثمن (العرض والطلب هو الذي يحدد السعر) وتلجا الحكومة إلى اعطاء اعانة للمنتجين والتي تمثل الفرق بين سعر التوازن والسعر الاداري وكما في الشكل (8):-

شكل (8)(أثر تقديم الإعانات للمنتجين على سعر وكمية التوازن)

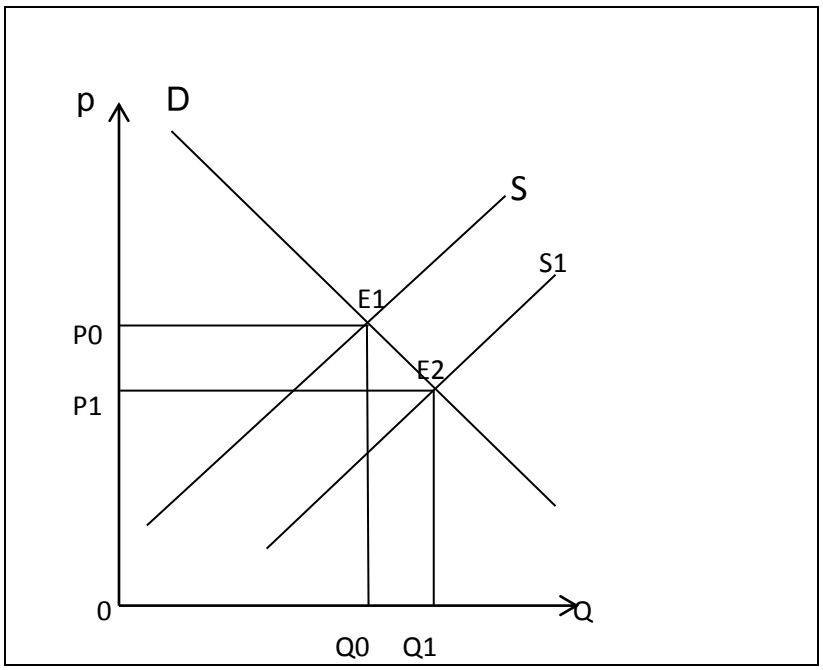

المصدر :-سامي خليل ،نظرية اقتصادية جزئية ،دار النهضة العربية،القاهرة،1993 ،ص 105.

-يوضح الشكل(8) ان D يمثل منحنى الطلب (رغبات المستهلكين)وان S يمثل منحنى العرض (تكاليف الإنتاج وأسعار عوامل الإنتاج) وعند تقاطع D مع S عند النقطة E1 يحصل المستهلك على الكمية التوازنية QO بسعرالتوازن PO اي ان العرض مسأوي للطلب

-عند تحديد الحكومة السعر الاداري بسعر أقل من سعر التوازن PO فيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى اسفل الجهة اليمنى مكونا منحنى عرض S1 الذي يتقاطع مع منحنى الطلب الاصلي D عند النقطة E2 ويحصل المستهلك على كمية اكبر من الكمية التوازنية مقدارها Q1 بسعر أقل من PO مقدارها P1 إذ ان P1 < PO وان Q1>QO

وفي هذه الحالة تلجا الحكومة إلى منح المنتجين الإعانات لتعويضهم عن الفرق بين سعر التوازن والسعر الاداري المفروض ومقدار الاعانة يمثل المسافة بين POو P1 .

ثالثا-العلاقة بين الأشكال المختلفة لبرامج الدعم الحكومي وبين انواع الفقر

يرتبط كل برنامج من برامج الدعم الحكومي بنوع معين من انواع الفقر وسوف نوضح هذه العلاقة كما ياتي:

ا- **البطاقة التموينية والفقر** :يتم اعتماد برنامج البطاقة التموينية (نظام الحصص) في الحد من الفقر عندما تكون الكمية المطلوبة من السلعة اكبر من الكمية المعروضة في السوق فتقوم الحكومة بتحديد السعر لغرض عدم ترك الحرية لبعض المستهلكين في الحصول على كل ما يريدون من السلعة بينما يحرم اخرون منها إذ يعمل نظام البطاقات على تحديد حصة معينة لكل مستهلك اي ان تكون الحصص مجموعة مساوية للكمية المعروضة عند السعر المحدد من قبل الحكومة وبهذا يتمكن جميع الأفراد الحصول على السلعة بكميات أقل مما يرغبون الحصول عليه غالبا ونجد ان هذه السلع لا تقتصر بيد الاغنياء فقط بل تستفاد منها الطبقات الفقيرة بحصولها على حصتها بأسعار أقل من السعر السوقي وبسعر في متناول اليد[1] ، ويرتبط نظام الحصص ارتباطا وثيقا بنوع الفقر المدقع (الحرمان من الحصول على الحاجات الغذائية) وأيضا بنوع الفقر المطلق(الحرمان من الحاجات الغذائية وغير الغذائية) إذ ان زيادة الدعم الحكومي لنظام الحصص يأتي في مقدمة برامج الدعم الحكومي لمواجهة الفقر التي تؤدي

([1]) سامي خليل ،نظرية اقتصادية جزئية ،دار النهضة العربية،القاهرة ،1993،ص 106.

إلى إنخفاض الفقر وزيادة استهلاك الفقراء من السعرات الحرارية اللازمة للقيام بنشاطاتهم البدنية لممارسة حياتهم الإجتماعية[1] .

2-الضمان الاجتماعي والفقر: تعد شبكات الضمان الاجتماعي الآلية التي تضمن تأمين دخول الفقراء ضد المخاطر وهي أحد مكونات إستراتيجية التخفيف من الفقر إذ ان شبكات الضمان الاجتماعي تعمل على استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عند حدوث الأزمات لانها تؤمن استمرارية الاستثمار بواسطة الأفراد في مجالات الصحة والتعليم والتغذية وهي مكونات الرفاه و التنمية الأساسية وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من اصولهم العينية برغم قلتها لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات وبالتالي فان شبكات الضمان الاجتماعي تعد استثمار طويل الأمد وليس عبئا على الميزانية الجارية للدولة [2]، وترتبط شبكات الضمان الاجتماعي بالفقر المتعدد الابعاد كونها تشمل جميع المجالات الصحية والتغذوية والتعليمية و وأيضا يرتبط بالفقر القدراتي والفقر البشري وتكون العلاقة بين هذه الانواع من الفقر وشبكات الضمان الاجتماعي علاقة عكسية إذ انه في ضل غياب هذه الشبكات يتعرض الفقراء للمعاناة والأزمات وتوفر شبكات الضمان الاجتماعي الية ضد انهيار دخول الفقراء وتشجعهم للقيام بمبادرات مرتفعة المخاطرة والعوائد أيضامما يرفع انتاجيتهم ويحفز النمو بالمستوى التجميعي [3].

3-**دعم التعليم و الفقر** :ان إعداد إستراتيجية اقتصادية لمكافحة الفقر لابد ان تضم في طياتها عملية الموائمة والإصلاح الإقتصادي بين سوقي العمل والتعليم لرفع وتائر النمو للنظام التربوي الذي يحقق الانسجام مع إستراتيجية النمو الإقتصادي وذلك يحتم على الإستراتيجية التربوية إعداد البرامج التشريعية والمؤسسية لخلق بيئة تنافسية بين القطاعين الخاص والحكومي في المجال التربوي بما يرفع كفاءة النظام الإقتصادي ومحاولة تغيير النظرة الإجتماعية التي تكتسب النظرة السلبية عند عدم الثقة بنوعية التعليم الخاص وهذا يتطلب أعداد برامج تدريجية ذات مدى زمني لإجل الأستيعاب الاجتماعي وإعطاء الدور للقطاع الخاص [4]، إذ ان العلاقة بين الفقر والتعليم تنبع من ان ضعف التعليم يؤدي إلى مخرجات تعليمية غير مؤهلة وتفتقر إلى المهارات اللازمة وبالتالي صعوبة الحصول على فرص العمل

([1]) استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ،2018-2022 ،ص41-42.

(2)E.WAYNE Nafziger and Juha Auvinen, Economic Development ,Inequality and War,PALGRAVE MACMILLAN ,New york ,2003,p182.

([3]) علي عبد القادر علي ،الفقر: مؤشرات القياس والسياسات ،سلسلة جسر التمية ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2003،ص 13.

([4]) وزارة التخطيط والتعأون الانمائي ،التربية والتعليم والفقر في العراق2008 ، ص41.

مما يؤدي إلى انتشار البطالة وتفاقم حالة الفقر، ونجد انه عند ارتفاع التحصيل التعليمي لرب الأسرة يقل الفقر خطورة إذ يقترن المستوى التعليمي المتدني للإباء بمخاطر فقر اعلى للأطفال فالأسر التي تضم بالغين غير متعلمين فان الأطفال الموجودين في هذه الأسرة هم الاكثر عرضة لمخاطر الفقر والحرمان بشتى الأشكال ورب الأسرة المتعلم تعليما ثانويا يخفف من خطر الفقر بين الأطفال بنسبة معينة بالمقارنة مع ارباب الأسر غير المتعلمين ومن الملفت للنظر فان هيكل مخاطر الفقر المقترن بالتعليم يظل مستقرا على مر الزمان لأنه يحتاج مدى زمني طويل للتغيير [1].

4-تعزيز الصحة والفقر : تتركز الجهود المبذولة لتعزيز الصحة العالمية على أهمية الرعاية الصحية الأولية وعن طريق أهداف التنمية المستدامة عدت الرعاية الصحية الشاملة هدفا اساسيا لخطة التنمية العالمية الحالية وتم الاعتراف بالرعاية الصحية الأولية كعنصر اساسي لتحقيق الهدف العالمي في القضاء على الفقر وقد التزمت الحكومات ووزراء الصحة بتوفير الرعاية الصحية الأولية العالية الجودة وقابلة للتقييم ومتاحة بأسعار معقولة للجميع وتتناول الرعاية الصحية الأولية المحددات الإجتماعية للصحة والتي تتضمن الفقراء والأزمات وتعليم الأم وتمكينها لتحفيز الأسر والأفراد والمجتمعات ليتمكنوا من الدعوة إلى سياسة فعالة تعتمد الصحة وتحميها لذلك من الضروري تقديم الخدمات والوصول إلى المنتجات الطبية واللقاحات والتقنيات وانظمة المعلومات الصحية اضافة إلى ضرورة ان يكون التحويل مدعوما بالتزام سياسي قوي وتعزيز الموارد البشرية لتعزيز الصحة وحمايتها ولتحقيق النجاح سنحتاج إلى جهود و دعم بمشاركة مجتمعية متزايدة في تصميم وتقديم الرعاية الصحية الأولية، إذ اظهرت البيانات في تقرير تشيرون عن حالة العالم لعام 2023 ان اطفال الأسر الفقيرة والتي تعاني من الدخول المنخفضة كانوا أقل عرضة للتطعيم من اطفال الأسر الاكثر ثراء من السكان إذ إن اطفال الأسر الفقيرة لم تحصل على التطعيم واللقاحات كما تشير البيانات أيضا إلى اتساع الفجوة بين الأسر الفقيرة والأسر الغنية في الدول المنخفضة الدخل وتضيق هذه الفجوة في الدول ذات الدخل المرتفع [2] ،ويرتبط الوضع الصحي ارتباطا عكسيا بالفقر متعدد الابعاد والذي يشمل الحرمان من الصحة العامة والتي تؤدي إلى الحرمان من الحصول على فرص العمل التي توفر الدخل اللازم للحصول على أدنى

([1]) تقرير يونسيف العراق قسم السياسة الإجتماعية ،فقر الأطفال في العراق ،2017،ص 26.

(2)United Nations Children's fund ,The State of the World's Children 2023 ,FOR Every Child Vaccination UNICEF Innocentl–Global office of Research and Foresight ,Florence, April 2023

ضروريات الحياة في الحصول على الرعاية الصحية الأولية والغذاء والسكن المناسب والتعليم الجيد فعدم وجود الصحة تعني إنعدام الدخل وبالتالي عدم القدرة على الحصول على الضروريات الأخرى مما يؤدي إلى الوقوع في فخ الفقر .

5-**دعم القروض والفقر** :يسهم الائتمان الأسري بشكل ايجابي وكبير في تحقيق الرفاه الإقتصادي للأسر من حيث نصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي ويحصل التأثير الايجابي للائتمان على الرفاهية الإقتصادية بغض النظر عما إذا كانوا اسر فقيرة أو غنية ويكون التأثير بشكل اكبر على الأسر الفقيرة إذ ان عمر رب الأسرة وحجم الأسرة وملكية الارض والمدخرات وتوافر الائتمان على مستوى القرية والتي تعد اشد فقرا من المدينة هي كلها عوامل رئيسية تؤثر في الأسرة وقدرتها على الاقتراض، وان توفير الخدمات المالية للفقراء أو التمويل الاصغر تعد وسيلة جيدة لتزويد الأسر ذات الدخل المنخفض بفرصة للتخلص من الفقر وتغيير حياتهم ، وتطلب الأسر منخفضة الدخل الخدمات المالية التجارية الصغيرة النطاق سواء الائتمانية أو الادخارية، وهذا يشير إلى ان وصول الأسر الفقيرة إلى الائتمان يقلل من الفقر مما يوفر الحافز لدى واضعي السياسة لوضع إطار لتقديم الخدمات المالية للأسر منخفضة الدخل ،وان وصول الفقراء للخدمات المالية يساعد مقدموا هذه الخدمات على تحسين إنتاجية اعمالهم ومهاراتهم الادارية و خلق فرص عمل وتسهيل تدفقات الدخل والاستهلاك وتوسيع اعمالهم وتنويعها وزيادة دخلهم ومزايا أخرى كالرعاية الصحية والتعليم [1] .

6-**دعم الاسكان والفقر** : يعد السكن الملائم والبيئة المستجيبة للتحديات من محصلات استراتيجية التخفيف من الفقر لضمان حصول الفقراء على مساكن وخدمات اساسية فالسكن أحد السلع الأساسية مثله مثل التعليم والصحة وان برنامج الاسكان ومبادرات السكن لها أثر ايجابي على الاقتصاد والوضع المالي للاسر لاسيما الحضرية منها ،ولها آثار في البناء والصناعة وتعمل على تحفيز الاقتصاد والقضاء على البطالة ،وتساعد السياسات الضريبية والإعانات والدعم على نجاح سياسات الاسكان إذ أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الفقراء الغير قادرين على أمتلاك وحدات سكنية ملائمة إلى تفاقم الحاجة السكنية للفقراء بسبب نقص الوحدات السكنية الملائمة مما استوجب تدخل الحكومة لإطلاق مبادرات للإسكان للتخفيف من حدة آثار العجز السكني والسكن العشوائي باعتبارها أحدى

(1)M H Quach ,ACCESS TO CREDIT AND HOUSEHOLD POVERTY REDUCION IN RURAL .VIETNAM :ACROSS-SECTIONAL STYUDY ,National Economics University of Vietnam and University of Birmingham ,The Birmingham Business School ,The University of Birmingham Edgbaston,2005,p 2-3 .

سياسات الأمان الاجتماعي للسكان كافة إذ ان تنامي التجمعات العشوائية للسكان بحاجة لمعالجة مستدامة لتحسين أوضاع الناس وجودة سكنهم [1].

([1])استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق2018–2022 ،مصدر سابق،ص68-67.

الفصل الثاني

تحليل واقع برامج الدعم الحكومي والفقر في العراق للمدة (2004-2022)

المبحث الأول :

تحليل العوامل المؤثرة في الدعم الحكومي في العراق

المبحث الثاني :

الدعم الحكومي في العراق بعد عام 2003

المبحث الثالث:

البطاقة التموينية والفقر في **العراق**

الفصل الثاني

تحليل واقع برامج الدعم الحكومي والفقر في العراق للمدة (2004–2022)

تمهيد

يعد العراق من الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والتي يمكن الاستفادة من عوائدها الضخمة في رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الشاملة ، و مر العراق بتقلبات كبيرة ومختلفة سياسيا وعسكريا أثرت على الحياة الإقتصادية ،فضلا عن العقوبات الإقتصادية التي ادت إلى تدهور الاقتصاد والبنى التحتية والتي ادت إلى قيام العراق بعقد اتفاقية النفط مقابل الغذاء، وبعد عام 2003 وتغيير السلطة الحاكمة، وهذا ما اضاف مشكلة أخرى إلى مشاكل العراق السابقة بسبب عدم الاستقرار الأمني وفتح الحدود أمام شتى البضائع دون عوائق لتزداد حالة العراق ترديا وبؤسا.و من الأسباب تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وسوء إدارة هذه الموارد والثروات وتراجع عملية التنمية، و يرتفع الفقر بشكل عام في البلدان منخفضة النمو إذ ينتشر الفقر وعدم المساواة في العراق على نطاق واسع ولم تأتِ الجهود المتصدية للفقر في العراق بالفائدة لمعالجة هذه المشكلة وأشكال الحرمان المتعددة ولا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر، فضلا عن أن الأزمات المتوالية تعمل على تأكل المكاسب المتحققة في مجال خفض الفقر .و نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق بسبب الحضر الشامل للبلد عقب أحداث اب / 1990 تم العمل بعد ذلك بنظام البطاقة التموينية وتحولت إلى اكبر نظام للتوزيع في العالم ليحصل الشعب باكمله من خلالها على احتياجاته الأساسية ولمنع وقوع مجاعة كبيرة في البلد ويأتي دور هذا النظام في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة إذ يعد شبكة الأمان الفاعلة ووسيلة انية لحالة طارئة ،وان ما شيد في عجالة شكل نظاما اعتادت والتزمت به الدولة والشعب ولم يكن في توقعات صناع القرار انه سيستمر لوقتنا الحالي إذ انه لا يحقق العدالة لانه يساوي بين جميع العراقيين بالرغم من ان هذه تعد نقطة ضعف له إذ كان من الأولى ان يستهدف النظام وصول المساعدات إلى المحتاجين فعلا وان يستثني غير المحتاجين [1]،

([1])وزارة التخطيط ،العراق ، تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية ،لجنة استهداف البطاقة التموينية ،2009،ص 5-7 .

المبحث الأول

تحليل العوامل المؤثرة في الدعم الحكومي

لدراسة التغييرات التي تحدثها عملية التنمية الإقتصادية في العراق لابد من تحليل الاختلالات الهيكلية والتي تؤثر في مختلف جوانب قطاعاته الإقتصادية وعلى المستوى القومي ولتحليل أثر السياسات ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف التنموية ،وتقوية الترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة إذ ان حدوث الاختلالات في الاقتصاد تعد مؤشرا مهما لصناع السياسات الإقتصادية لإجراء التصحيحات الإقتصادية المناسبة لمعالجتها على المستوى القطاعي والمستوى الكلي ويتم التحليل حسب البيانات والمعطيات المتوفرة في الجداول التي سيتم ذكرها وكما ياتي :

أولا :-الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

1: تحليل اختلال الناتج المحلي الإجمالي :-يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بصورة مباشرة للتغير في أسعار النفط العالمية وذلك لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل اساسي على القطاع النفطي الذي تؤثر عليه أسعار النفط العالمية فضلا عن سوء إدارة الموارد وعدم وجود قاعدة صناعية وزراعية أدى إلى اضعاف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى إذ يهيمن القطاع النفطي على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يعد من أحد المقاييس الهأمة لقياس الاداء الإقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية .

وكما يتضح من الجدول(3)ان حالة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حقق زيادة متتالية للمدة (2004-2008) التي توضح عن طريق ارتفاع قيمة GDP عام (2008)(157026062)مليون دينار عن عام (2005)والتي كانت بقيمة (73533599)مليون دينار والتي يعكسها معدل النمو السنوي والبالغ (38%)في عام(2005)و(41%)في عام (2008)،وبالمقابل على الرغم من ارتفاع الناتج لقطاع النفط في عامي (2004-2008) نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية الا ان نسبة مساهمته في GDP انخفضت إلى (57%)و(56%)على التوالي بسبب زيادة مساهمة القطاعات الأخرى والتي بلغت (43%)و(44%)على التوالي ،كما نجد انه في عام (2009)إنخفاض في GDP إذ بلغ بالأسعار الجارية (130643200)مليون دينار بمعدل نمو سالب

بلغ (17-%) [1] مع تراجع إنتاجية قطاع النفط إذ بلغت (55998048) مليون دينار وبلغت نسبة مساهمته (43%)من GDP وذلك يعود إلى التراجع في أسعار النفط العالمية على أثر تداعيات الازمة العالمية (ازمة الرهن العقاري)والتي بدات في الولايات المتحدة وانتقلت إلى بقية دول العالم مؤدية إلى تراجع النشاط الإقتصادي وهبوط الأسعار النفطية فضلا عن زيادة مساهمة القطاعات الأخرى لنفس العام إذ بلغت (57%)من GDP ،بينما شهدت الفترة من (2010)زيادة في قيمة GDP إذ بلغت بالأسعار الجارية (162064566)مليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (8%)[2]، فضلا عن ارتفاع إنتاجية قطاع النفط بالأسعار الجارية للاعوام (2012-2010)إذ بلغت(72905000-126435558)على التوالي، أما عام (2013)فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط من GDP لتصل إلى (46%)بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية .

وشهدت المدة (2016-2014)تغيرات كبيرة في مجمل الاقتصاد العراقي فقد كانت مرحلة صعبة شهدها الاقتصاد العراقي بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية وسيطرة العصابات الإرهابية على مساحة واسعة من العراق تمثلت باحتلال ثلاث محافظات وهذا بدوره أثر على مجمل الاقتصاد ومع هذه الظروف بلغ GDP بالأسعار الجارية (266332655-196924142)مليون دينار على التوالي وبمعدل سالب بلغ(1-3-)على التوالي ناتج عن تدهور الأوضاع الأمنية وسيطرة المجاميع الإرهابية على عدد من الحقول النفطية اضافة إلى تدهور أسعار النفط العالمية بالمقابل بلغت إنتاجية قطاع النفط (67400216-116852336)مليون دينار على التوالي وبلغت مساهمته من GDP (34-% 44%)على التوالي في حين ارتفعت إنتاجية القطاعات الأخرى وبلغت (149480319-129523926)مليون دينار على التوالي وبلغت نسبة مساهمتها من GDP (56%-66%).

في حين سجل GDP بالأسعار الجارية للمدة (2019-2017)تحسنا ملحوظا بلغ (221665710-276157868-)مليون دينار على التوالي[3] بمعدل نمو موجب قدره (13%-3%)على التوالي بالمقابل ارتفعت إنتاجية القطاع النفطي إذ بلغت (114386366-88664813)مليون دينار على التوالي وبلغت مساهمته من GDP (40%-41%)وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني ولو بصورة بسيطة بعد الحرب على العصابات الإرهابية برغم الظروف الإقتصادية الصعبة، في حين ارتفعت إنتاجية القطاعات

([1])التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث،2009،ص7.

([2]) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث،2010،ص9.

([3]) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث،2019،ص9.

الأخرى وبلغت(133000897-161771502)مليون دينار على التوالي وانخفضت مساهمتها من GDP إذ بلغت(60%-59%)على التوالي بسبب تحسن انتاج القطاع النفط،أما في عام (2020)سجل GDP بالأسعار الجارية إنخفاضا واضحا إذ بلغ (215661517)مليون دينار بمعدل سالب قدره (-% 22)وانخفضت إنتاجية قطاع النفط إذ بلغت (63335720)مليون دينار وانخفضت مساهمته من GDP إذ بلغت (29%)وذلك على أثر ازمة انتشار وباء (كوفيد -19) العالمية مما انعكس سلبا على إنخفاض الطلب العالمي على النفط في حين انخفضت إنتاجية القطاعات الأخرى إذ بلغت (152325797)مليون دينار وارتفعت مساهمتها من GDP بقدر (71%).

وسجلت المدة (2021-2022)تحسنا ملحوظا في GDP بالأسعار الجارية إذ بلغ(301439534-383064152)مليون دينار على التوالي بمعدل نمو موجب قدره (27%-40%)على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية والتي عمت الحالة الريعية لاقتصاد العراق إذ ارتفعت إنتاجية قطاع النفط وبلغت (137919837-227540106)مليون دينار على التوالي وارتفعت نسبة مساهمته من GDP بقدر (59%-46%)على التوالي في حين ارتفعت إنتاجية القطاعات الأخرى عام (2021)وبلغت(163519697)مليون دينار و نسبة مساهمتها من GDP قدرها (54%) عن عام (2022)إذ بلغت (155524046)مليون دينار ونسبة مساهمتها من GDP قدرها(41%).والشكل(9) يوضح تطور الناتج المحلي وناتج قطاع النفط والقطاعات الأخرى للمدة 2004-2022.

جدول (3)تطور الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاعات الأخرى بالاسعار الجارية(مليون دينار عراقي للمدة ((2004-2022)

السنة	ناتج محلي اجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	معدل النمو %	ناتج قطاع النفط مليون دينار	مساهمة القطاع النفطي %	ناتج القطاعات الأخرى مليون دينار	مساهمة القطاعات الأخرى %
2004	53235359		30235359	57	23000000	43
2005	73533599	38	42379785	58	31153814	42
2006	95587955	30	52851811	55	42736144	45
2007	111455813	17	59018095	53	52437719	47
2008	157026062	41	87166401	56	69859660	44
2009	130643200	-17	55998048	43	74645152	57
2010	162064566	24	72905000	45	89159565	55

47	102070684	53	115256424	34	217327107	2011
50	127789933	50	126435558	17	254225491	2012
54	148013640	46	125573890	8	273587529	2013
56	149480319	44	116852336	-3	266332655	2014
67	129486931	33	65194041	-27	194680972	2015
66	129523926	34	67400216	1	196924142	2016
60	133000897	40	88664813	13	221665710	2017
55	148744552	45	120174322	21	268918874	2018
59	161771502	41	114386366	3	276157868	2019
71	152325797	29	63335720	-22	215661517	2020
54	163519697	46	137919837	40	301439534	2021
41	155524046	59	227540106	27	383064152	2022

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة

والشكل 9 يوضح ذلك وكالاتي :

شكل (9) تطور الناتج المحلي الإجمالي(GDP)وناتج قطاع النفط وناتج القطاعات الأخرى للمدة 2004-2022

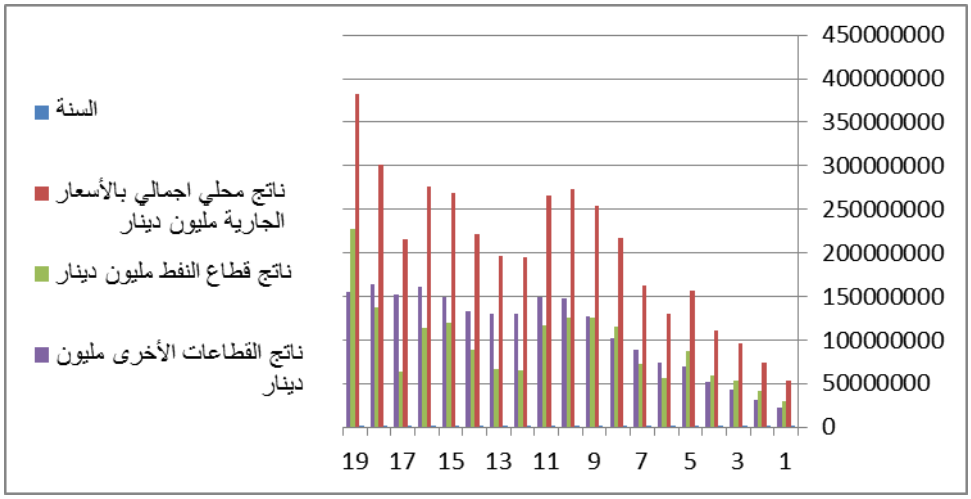

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

2- تحليل اختلال هيكل الموازنة العامة :- يغلب على الموازنة العامة للدولة ارتفاع مستوى العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة والسبب في ذلك يعود إلى الاعتماد الكبير على عوائد الصادرات النفطية وعدم تنويع مصادر الايرادات العامة الأخرى كالضريبة، وعدم تفعيل دور القطاعات الإقتصادية الأخرى للمساهمة في زيادة الايرادات للموازنة العامة الاتحادية وتلافي العجز فيها

[1]، وذلك بسبب ضعف السياسة المالية في تنويع هيكل الايرادات مما يخلق حالة من عدم اليقين نتيجة عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية ،فضلا عن اختلال جانب الإنفاق العام والذي تأخذ فيه النفقات التشغيلية الجانب الاكبر من اجمالي الإنفاق العام .

إذ نلحظ من الجدول (4) ان الايرادات اخذت بالتزايد التدريجي للأعوام (2004–2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية فضلا عن زيادة حجم الصادرات من النفط الخام ،مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة للمدة(2004–2008)، بينما سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ (613084–)مليون دينار عام(2010) وذلك بسبب إنخفاض حجم الايرادات العامة عامي (2009–2010) عن عام (2008)،وزيادة حجم الإنفاق العام إذ بلغ (64352000)مليون دينار عام (2010) على أثر تداعيات الازمة المالية العالمية،وفي الاعوام(2011–2012)شهدت الايرادات زيادة ملحوظة وبلغت(119817224–108807392)مليون دينار على التوالي بسبب تعافي النشاط الإقتصادي العالمي بعد انتهاء تداعيات الازمة المالية العالمية والذي أثر ايجابا وبشكل مباشر في ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع الأسعار العالمية للنفط،عاودت الايرادات العامة الإنخفاض مجددا بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي متمثلة بازمة التنظيمات الإرهابية التي احكمت سيطرتها على عدد من المحافظات والابار النفطية مؤدية إلى تعطيل اغلب الانشطة الإقتصادية مما أدى إلى إنخفاض الايرادات العامة للاعوام (2013–2016) وبلغت (113767400–54409270)مليون دينار عراقي على التوالي،أما في عام (2017–2018)سجلت الايرادات العامة نموا ملحوظا لتسجل الموازنة فائضا بلغ (25696640) مليون دينار عام (2018) وذلك لتحسن الأوضاع الأمنية في العراق فضلا عن زيادة أسعار النفط العالمية ،أما عام (2019)سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ(4156528–)وذلك لزيادة حجم النفقات العامة لتبلغ (111723523)مليون دينار نتيجة لزيادة حجم التوظيف ،أما عام (2020)سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ (12882754–)نتيجة إنخفاض الايرادات العامة وذلك على أثر انتشار ازمة وباء كوفيد(19) مما انعكس على توقف الانشطة الإقتصادية وإنخفاض الطلب العالمي على النفط .

[1] وزارة المالية ،الدائرة الإقتصادية ،قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2010 .

وفي عامي(2022-2021)شهدت الايرادات العامة ارتفاعا بلغ(161697437-109081464)مليون دينار على التوالي بسب ارتفاع أسعار النفط العالمية .ومن الجدول يتضح ان للإيرادات النفطية الدور الاساسي في تمويل الموازنة العامة في العراق فبزيادة العائدات النفطية تنهتج الدولة سياسة مالية توسعية مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي وعند إنخفاض العوائد النفطية تكون هناك سياسة مالية انكماشية تقشفية يترتب عليها ضغط للنفقات العامة ، مما يولد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العراقي التي تقيد النمو الإقتصادي في البلد لدرجة اللجوء إلى حالة الاقتراض للوفاء بالالتزامات المالية من قبل الحكومة وكما حدث ابان تداعيات أسعار النفط العالمية بعد عام 2014 ،كما نلحظ من الجدول ان النفقات الجارية تفوق النفقات الإستثمارية ونسبة مساهمتها إلى النفقات العامة تراوحت بين(91-70) % لمدة البحث مقارنة بالنفقات الإستثمارية التي تراوحت نسبتها بين (30-9)% لنفس المدة، وتشكل المنافع الإجتماعية وتعويضات العاملين الجزء الاكبر من النفقات الجارية في العراق لذلك لاتوجد لديها المرونة الكافية بسبب ما ينتج عنها من آثار سلبية اجتماعية لذلك غالبا ما تلجا الدولة عند اتباع سياسة تقشفية إلى ضغط النفقات الإستثمارية بدلا من النفقات الجارية لذلك نجد نسبة النفقات الإستثمارية ضئيلة جدا من النفقات العامة .

جدول (4)النفقات العامة والايرادات العامة وايرادات النفط وحالة الموازنة بالاسعار الجارية مليون دينار عراقي للمدة(2004- 2022)

السنة	النفقات العامة مليون دينار(عراقي) (1)	النفقات الجارية مليون دينار(عراقي) (2)	نسبة 2 إلى 1 % (3)	النفقات الإستثمارية مليون دينار (4)	نسبة 4 إلى 1 (5)	الايرادات العامة مليون دينار(عراقي) (6)	ايرادات النفط مليون دينار(عراقي) (7)	نسبة 7 إلى 6 (8)	ايرادات أخرى مليون دينار(عراقي) (9)	نسبة 9 إلى 6 % (10)	حالة الموازنة
2004	32117491	29102758	91	3014733	9	32982739	32627203	99	355536	1	865248
2005	26375180	21803160	83	4572020	17	40502890	39480069	97	1022821	3	14127710
2006	38806679	27460200	82	6027680	18	49055545	46534310	95	2521235	5	10248866
2007	39031232	25822100	77	7723040	23	54599451	51701300	95	2898151	5	15568219
2008	59403380	47522700	80	11880680	20	80252182	75358291	94	4893891	6	20848802
2009	52567000	39476000	75	13091000	25	55243526	48871708	88	6371818	12	2642328
2010	64352000	44880000	70	19472000	30	70178223	66819670	95	3358553	5	-613084
2011	69640000	56017000	80	13623000	20	108807392	98090214	90	10717178	10	21241110
2012	90374000	69619000	77	20755000	23	119817224	116597076	97	3220148	3	14326827

-5360161	3	3089858	97	110677542	113767400	32	34647000	68	72226000	106873000	2013
-10551139	8	8314220	92	97072410	105386620	30	24930770	70	58625460	83556230	2014
-16343359	23	15157630	77	51312620	66470250	26	18564680	74	51832840	70397520	2015
-12658167	19	10142210	81	44267060	54409270	24	15894010	76	51173430	67067440	2016
1845840	16	12264020	84	65071930	77335960	22	16464460	78	59025660	75490120	2017
25696640	10	10950010	90	95619820	106569830	17	13820330	83	67052860	80873190	2018
-4156528	8	8350677	92	99216318	107566995	22	24422590	78	87300933	111723523	2019
-12882754	14	8751175	86	54448514	63199689	4	3208905	96	72873538	76082443	2020
6231805	13	13811166	87	95270298	109081464	13	13322973	87	89526686	102849659	2021
44737837	5	8074160	95	153623277	161697437	10	12018500	90	104941100	116959600	2022

المصدر :البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

والشكل (10)يوضح ذلك وكالاتي :

شكل (10)النفقات العامة والايرادات العامة وايرادات النفط وحالة الموازنة مليون دينار عراقي (2004-2022)

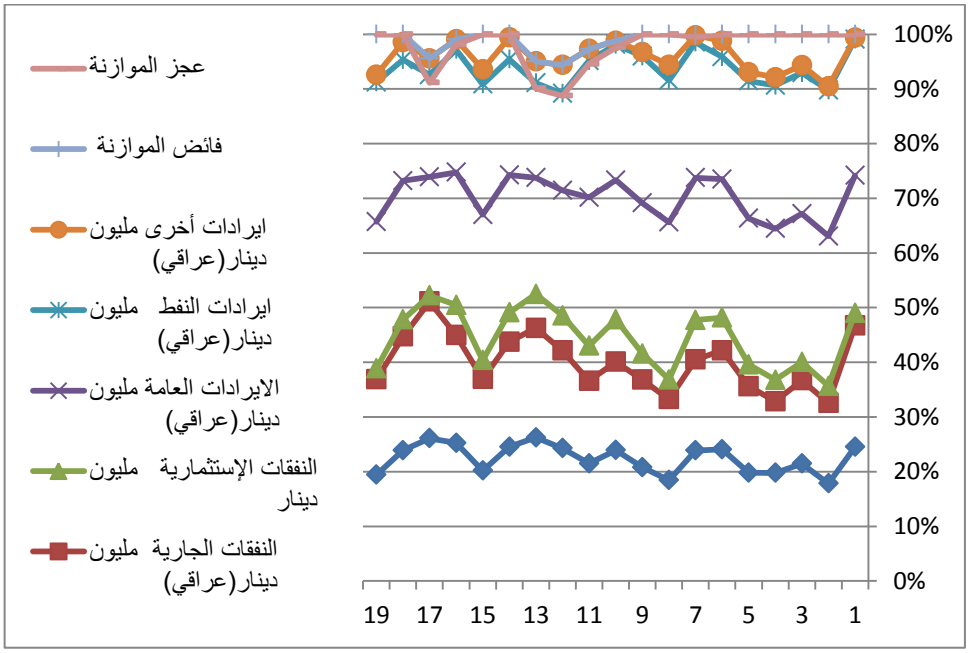

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

3-**اختلال هيكل الميزان التجاري:** تحتل الصادرات النفطية ما يزيد على (95%)من هيكل الصادرات العراقية بينما الصادرات السلعية لا تشكل اي أهمية مما يولد اختلال في هيكل الصادرات نتيجة لإنخفاض مرونات الطلب والعرض عليها مما يفقدها قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فضلا عن تركز الصادرات بإتجاه الدول المتقدمة مما يعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات قوية ومباشرة متأثرا للتغيرات الطارئة في الأوضاع الإقتصادية العالمية [1].

نلحظ من الجدول (5) إن إجمالي الصادرات واصلت الإرتفاع للمدة (2004-2008)وبلغت (25877900-76025240)مليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (53%)في عام (2008)وذلك لقيام الحكومة بإعادة تاهيل الابار والخطوط الناقلة للنفط من أجل رفع القدرة التصديرية للصادرات النفطية نتيجة الاستقرار الأمني ،فضلا عن ارتفاع أسعار النفط العالمية مما زاد من الكميات المصدرة، فيما ارتفعت قيمة الإستيرادات لنفس المدة إذ بلغت (30951800-42346730)مليون دينار على التوالي نتيجة لرفع العقوبات الإقتصادية عن العراق والانفتاح الإقتصادي مما أدى إلى تغير في النمط الاستهلاكي للأسر العراقية بسبب زيادة دخولهم والذي بدوره زاد من الطلب الكلي مقابل النقص في العرض الكلي الأمر الذي أدى إلى اغراق السوق المحلية بالبضائع المستوردة نتيجة لعدم وجود تعريفة كمركية لجميع البضائع[2]، وفي عام (2009)سجلت الصادرات معدل نمو سالب بلغ (39-%)مما أدى إلى عجزا في الميزان التجاري بلغ (2023870-)عن عام(2008) في مقابل ذلك نمت الإستيرادات لنفس العام بمعدل (15%)، وعاودت الصادرات إلى الإرتفاع مجددا للاعوام (2010-2012)ليبلغ معدل نموها (30%-18%)على التوالي بالمقابل زاد معدل نمو الإستيرادات وبلغ (23%-6%) على التوالي لنفس المدة وذلك نتيجة لتعافي الأسواق العالمية وزيادة الطلب على النفط لزيادة الطلب عليه

وسجل الميزان التجاري فائضا بلغ (9182860- 41046230)على التوالي لنفس المدة، فيما اخذت الصادرات بالتراجع للمدة (2013- 2016) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (20-%-5-%)على التوالي لنفس المدة مقابل ذلك سجلت الإستيرادات معدلات نمو سالبة بلغت(28-%,17-%,3-%)لنفس المدة باستثناء عام (2013)كان هناك معدل نمو موجب بلغ (2%)عن عام(2012)،

فيما سجل الميزان التجاري إنخفاضا في الفائض بلغ (-34584610- 8437460) على التوالي للمدة (2013- 2016)، ويعود ذلك إلى تداعيات الازمة المزدوجة الازمة المالية العالمية و الازمة الأمنية

([1]) احسان جبر عاشور ،قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2019)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والادارية المجلد 13،العدد 2 ،2021،ص7 .

([2]) جاسم محمد مصحب ،تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003-2013 مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ،العدد 48 ،2014، ص6-11.

بسبب التنظيمات الإرهابية، فيما سجل الميزان التجاري فائضا متذبذبا للمدة (2017–2019) وبلغ (2343790 –27901930) على التوالي نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية لهذه المدة، وفي عام (2020)سجل الميزان التجاري عجزا بلغ (1574632–) نتيجة الازمة الوبائية لوباء كوفيد (19)التي أدت إلى إتباع سياسات الاغلاق شبه التام للتبادل التجاري بين الدول نتيجة لذلك انخفضت الصادرات النفطية ،فيما بعد سجل الميزان التجاري فائضا بلغ (46845560– 71147219) لعامي (2021–2022)على التوالي نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية بعد انحسار الازمة الوبائية.

جدول (5) هيكل الميزان التجاري العراقي(بالأسعار الجارية)مليون دينار عراقي للمدة

(2004 –2022)

السنة	اجمالي الصادرات (1)	معدل نمو الصادرات % (2)	اجمالي الإستيرادات (3)	معدل نمو الإستيرادات % (4)	ناتج محلي اجمالي (5)	الميزان التجاري (6)	الانكشاف الإقتصادي (7)
2004	25877900.00		53235359.00		53235359.00	-5073900.00	106.8
2005	34811480.00	34.5	73533598.60	11.7	73533598.60	242970.00	94.4
2006	44786630.00	28.7	95587954.80	-11.3	95587954.80	14138070.00	8.9
2007	49681690.00	10.9	111455813.40	-19.9	111455813.40	25138910.00	66.6
2008	76025240.00	53.0	157026061.60	72.5	157026061.60	33678510.00	75.4
2009	46545170.00	-38.8	130643200.40	14.7	130643200.40	-2023870.00	72.8
2010	60563410.00	30.1	162064565.50	5.8	162064565.50	9182860.00	69.1
2011	93226190.00	53.9	217327107.40	8.9	217327107.40	37296680.00	68.6
2012	109847230.00	17.8	254225490.70	23.0	254225490.70	41046230.00	70.3
2013	104669370.00	-4.7	273587529.20	1.9	273587529.20	34584610.00	63.9
2014	97921730.00	-6.4	266332655.10	-2.5	266332655.10	29591800.00	62.4
2015	61079960.00	-37.6	194680971.80	-17.3	194680971.80	4594230.00	60.4
2016	49144980.00	-19.5	196924141.70	-27.9	196924141.70	8437460.00	45.6
2017	68495330.00	39.4	221665709.50	10.7	221665709.50	23434790.00	51.2
2018	102768280.00	50.0	268918874.00	20.8	268918874.00	48342440.00	58.5
2019	97086150.00	-5.5	276157867.60	27.1	276157867.60	27901930.00	60.2
2020	55820168.00	-42.5	215661516.50	-17.0	215661516.50	-1574632.00	52.5
2021	106320120.00	90.5	301439533.90	3.6	301439533.90	46845560.00	55.0
2022	133626713.60	26	383064152.30	5	383064152.30	71147218.80	51.2

المصدر:البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية،أعداد مختلفة

من عمل الباحثة الاعمدة(2,4,6,7)

الانكشاف الاقتصادي =مجموع الصادرات +مجموع الاستيرادات /الناتج المحلي الاجمالي ×100

والشكل 11 يوضح ذلك وكالاتي:-

شكل (11) هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022)

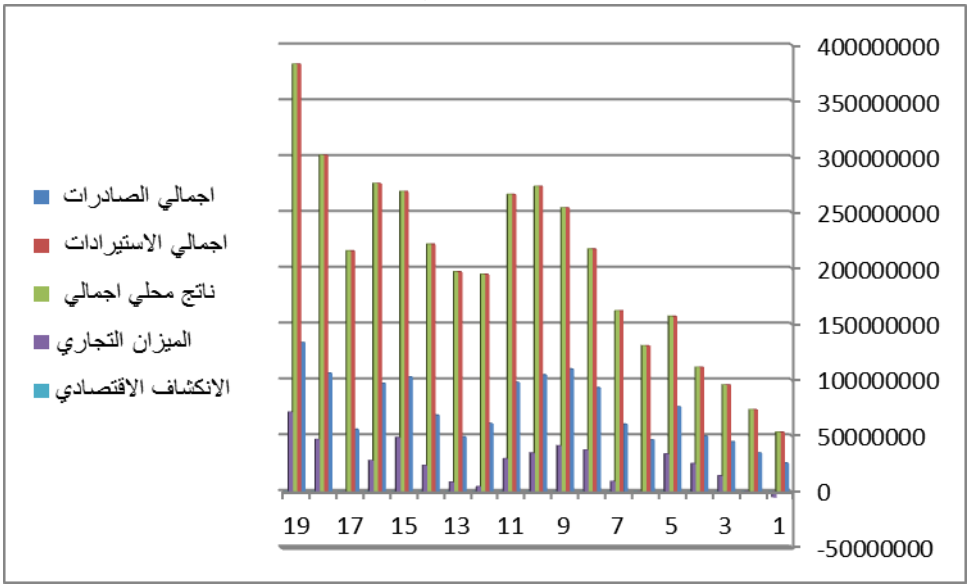

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5) باستخدام برنامج الاكسل

4- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** :يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستوى المعيشي لسكان البلد والذي يعد أحد مظاهر الاقتصاد القومي المهمة وهو ناتج عن قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان ويتأثر هذا المعيار في البلدان الريعية التي تعتمد على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تأثرا كبيرا بتغير أسعار النفط العالمية كون النفط يشكل نسبة مساهمة كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي .

نلحظ من الجدول (6) ان هناك ارتفاع في نصيب الفرد من GDP للمدة (2004-2008)وبلغ (-5 1.96)مليون دينار على التوالي وذلك بسبب ارتفاع اجمالي الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما انعكس على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي .أما في عام (2009)فقد سجل نصيب الفرد إنخفاضا بلغ (4) مليون دينار بسبب انعكاسات الازمة المالية العالمية عام (2008)والتي انعكست سلبا على أسعار النفط العالمية مما أدى إلى انخفض الصادرات النفطية وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ،أما الاعوام (2010-2013)شهدت ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد إذ بلغ (4.9-7.7)مليون دينار على التوالي بسبب التحسن في أسعار النفط العالمية ثم سجل إنخفاضا للاعوام (2014-2015) إذ بلغ (5،7)مليون دينار على التوالي وفي المدة (-2019 2017)نصيب الفرد ارتفاعا بلغ (5.9-7) بسبب تحسن الوضع المالي والأمني أما عام (2020)فقد انخفض نصيب الفرد من GDP إذ بلغ (5)مليون دينار بسبب جائحة كورونا ليسجل ارتفاعا في عام (2021)بلغ فيه(7)مليون دينار بسبب ارتفاع الصادرات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي عام (2022)ارتفع نصيب الفرد من GDPليصل إلى (9)مليون دينار وهي اعلى قيمة سجلت بسبب زادة

العائدات النفطية وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

جدول (6) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)
للمدة (2004-2022)

السنة	GDP (مليون دينار) (1)	معدل النمو لGDP% (2)	عدد السكان (نسمة) (3)	نصيب الفرد من GDP (مليون دينار) (4)
2004	53235359	-	27139585	1.96
2005	73533599	38	279629□8	2.63
2006	95587955	30	28810441	3.32
2007	111455813	17	29682081	3.75
2008	157026062	41	30577798	5.14
2009	130643200	-17	31496406	4.15
2010	162064566	24	32437949	5.00
2011	217327107	34	33402567	6.51
2012	254225491	17	34392179	7.39
2013	273587529	8	35438000	7.72
2014	266332655	-3	36004000	7.40
2015	194680972	-27	36933714	5.27
2016	196924142	1	36169123	5.44
2017	221665710	13	37139519	5.97
2018	268918874	21	38124182	7.05
2019	276157868	3	39127889	7.06
2020	215661517	-22	40150174	5.37
2021	301439534	40	41190658	7.32
2022	383064152	27	42248883	9.07

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ،النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

وزارة التخطيط العراقية ،المجموعة الإحصائية ،احصاءات السكان ،لسنوات مختلفة

نصيب الفرد منGDP= GDP/ عدد السكان ×100

والشكل 12 يوضح ذلك وكالاتي:

شكل (12)نصيب الفرد من GDP بالأسعار الجارية (مليون)للمدة (2004-2022)

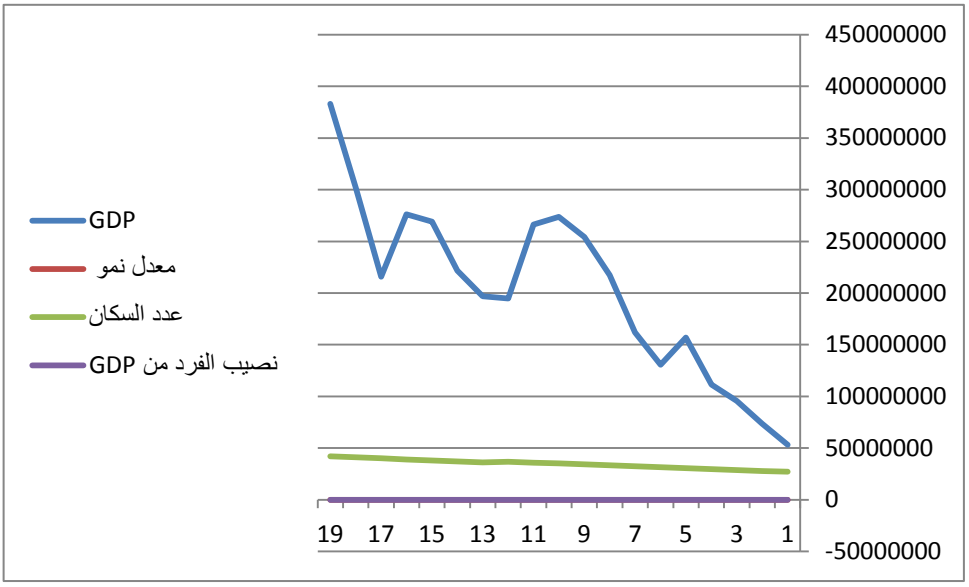

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

5- **نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية :** يحظى الدخل القومي بأهمية كبيرة من قبل كثير من الباحثين ،فهو مؤشر مهم من مؤشرات النمو الإقتصادي إذ يعبر عن قدرة البلد الإقتصادية والتفاوض في العلاقات الدولية ،وان تحقيق النمو الإقتصادي يراد به حسن توزيع الدخل بين الأفراد على الرغم انه في كثير من الاحيان عند تحقق زيادة في الدخل القومي قد لا تكون هناك زيادة مماثلة في دخل معظم الأفراد ورفاهيتهم ، إذ ان النمو الإقتصادي السريع قد لايؤدي إلى تحسن ظروف المجتمع بل على العكس فقد يحدث تراجع في الخول المطلقة لعديد من فئات المجتمع الفقيرة في وليس في حصها النسبية فقط.

و نلحظ من الجدول (7)والذي يوضح الدخل القومي بالأسعار الجارية ونصيب الفرد من GNP .إذ يتضح ان GNP قد تراوح بين الإرتفاع والإنخفاض خلال المدة (2004-2021)،إذ سجل ارتفاعا ملحوظا بلغ(46923316-14641254)مليون دينار على التوالي للمدة (2004-2008)على التوالي مؤديا إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه بقيمة (5.9-1.7)مليون دينار على التوالي لنفس المدة ويعزى هذا الإرتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية التي ادت لزيادة الايرادات النفطية من ثم زيادة الدخل القومي،فيما سجل الدخل القومي إنخفاضا بلغ (120429277)لعام (2009)مؤديا إلى إنخفاض نصيب الفرد منه لنفس العام إذ بلغ (3.8)مليون دينار ، نتيجة تداعيات الازمة العالمية (ازمة الرهن العقاري)وتأثر الاقتصاد العراقي به.

بينما شهد في المدة (2010-2013)ارتفاعا ملحوظا بلغ(243518659-146453469)مليون دينار على التوالي مؤديا إلى ارتفاع نصيب الفرد منه إذ بلغ (6.9-4.5)مليون دينار على التوالي لنفس المدة

نتيجة لتحسن أسعار النفط الخام العالمية التي ادت لزيادة الايرادات النفطية ،وشهد عام (2014)إنخفاضا بالدخل القومي بلغ(237554034)مليون دينار مؤديا إلى إنخفاض نصيب الفرد منه إذ بلغ (6.6)مليون دينار لنفس العام نتيجة الأحداث الأمنية (التنظيمات الإرهابية) والازمة المالية العالمية ،وارتفع بعد ذلك الدخل القومي للمدة (2015–2019) وبلغ (178908402–253065756)مليون دينار على التوالي وارتفع نصيب الفرد منه ليبلغ (4.8–6.5)مليون دينار على التوالي , نتيجة لتحسن الأوضاع الإقتصادية العالمية مما أدى لزيادة الصادرات النفطية لتحسن أسعارها ،أما عام (2020)انخفض الدخل القومي وبلغ (182354472)مؤديا إلى إنخفاض نصيب الفرد منه إذ بلغ (4.5)مليون دينار بسبب توقف النشاط الإقتصادي والتبادل التجاري بين الدول نتيجة ازمة (كوفيد 19)،بينما عأود الدخل القومي الإرتفاع في عام(2021)إذ بلغ (241238269)مليون دينار وبلغ نصيب الفرد منه (5.9) لتحسن أسعار النفط العالمية

جدول (7) نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليون) دينار عراقي للمدة (2004–2022)

السنة	GNP (مليون دينار) (1)	معدل النمو% (2)	عدد السكان (نسمة) (3)	نصيب الفرد GNP (4)	معدل النمو% (5)
2004	46923316		27139585	1.7	
2005	65798567	40	27962968	2.4	36
2006	85431539	30	28810441	3.0	26
2007	100100817	17	29682081	3.4	14
2008	147641254	47	30577798	4.8	43
2009	120429277	−18	31496406	3.8	21
2010	146453469	22	32437949	4.5	18
2011	192237070	31	33402567	5.8	27
2012	227221851	18	34392179	6.6	15
2013	243518659	7	35438000	6.9	4
2014	237554034	−2	36004000	6.6	−4
2015	178908402	−25	36933714	4.8	−27
2016	186397300	4	36169123	5.2	6
2017	205918226	10	37139519	5.5	8
2018	247501048	20	38124182	6.5	17
2019	253065756	2	39127889	6.5	0
2020	182384472	−19	40150174	4.5	−21
2021	241238269	32	41190658	5.9	29
2022	324848703	34	42248883	7.6	28

المصدر :البنك المركزي العراقي ،الموقع الإحصائي ،القطاع الحقيقي.

–وزارة التخطيط العراقية ،المجموعة الإحصائية ،احصاءات السكان لسنوات مختلفة.

معدل النمو=اللاحق– اللاحق/السابق×100

والشكل 13 يوضح ذلك وكالاتي:-

شكل (13)يبين نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2004-2022)

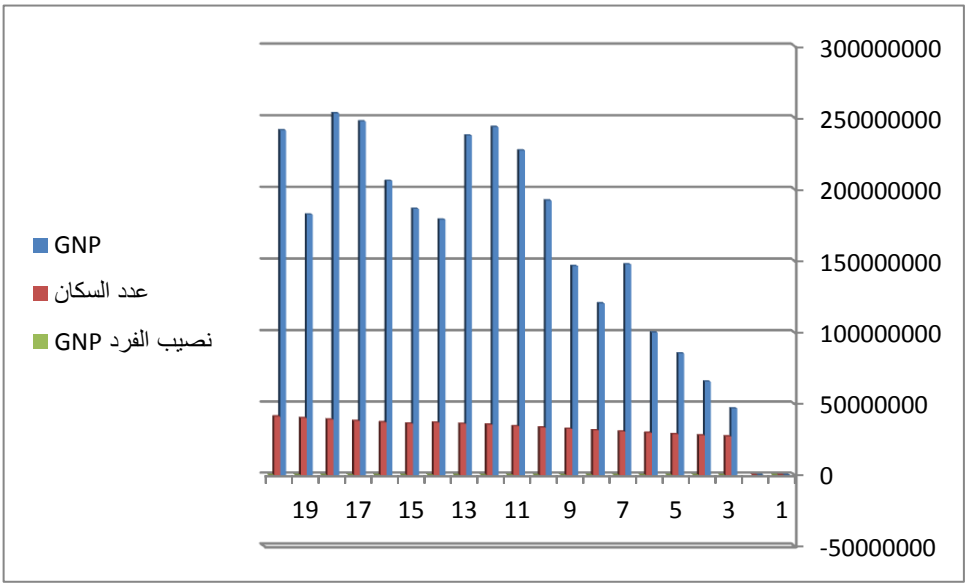

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (7)باستخدام برنامج الاكسل

المبحث الثاني

الدعم الحكومي في العراق بعد عام 2003

نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي يعيشها العراق والتي زادت من تعقيد الأوضاع الإقتصادية دفعته للدخول في مسار الإصلاحات الإقتصادية منذ عام 2003 لمعالجة الاختلالات الإقتصادية والناتجة عن ما فرضته الظروف في تلك المدة من متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وبتأثير دولي مباشر وحاسم الذي في حقيقة الأمر هو المقرر الرئيسي في رسم المسارات الإقتصادية والتنموية الكبرى للعراق حاليا ومستقبلا فضلا عن أوضاع العراق الداخلية[1] ،وتضمنت إلاستراتيجية صياغة عامة لغايتها النهائية لتحويل العراق إلى دولة مسالمة ديمقراطية فيدرالية وسوق متطورة على الصعيد الإقتصادي الأقليمي ومتكاملة ومنفتحة على الاقتصاد العالمي[2]، بما يتلاءم مع شروط الدول المنضوية في نادي باريس * من أجل اطفاء (80%)من الديون العراقية للحصول على ثقة الصندوق الدولي المتضمنة التوقيع على اتفاقية المساعدة والدعم المتمثلة بإتفاقية (SBA) ** إتفاقية الترتيبات الجاهزة والتي دخلت حيز التطبيق 23 كانون الأول 2005 [3]، وفي ظل هذا التحول خصص العراق مبلغ (750)مليار دينار عراقي للمدة (2004–2006) لتمويل إعادة الهيكلة الإقتصادية التي أوجدت أشكالا من التحول في العديد من المتغيرات الإقتصادية بشرط إستمرار القيام بالإصلاحات الإقتصادية في تطبيق آليات الاقتصاد الحر وفسح المجال للقطاع الخاص ليحل محل القطاع العام وتقليل العجز في الموازنة عن طريق الغاء السياسات المرتبطة بالتخطيط المركزي ولا سيما ما يتعلق بالدعم الحكومي والذي نجده في تخصيصات الدعم الحكومي والتي تتذبذب أقيامها كنسبة من الموازنة الجارية بتذبذب سياساتها الإقتصادية التي لم تنتهج طريقا واضحا خلال هذه المدة.

([1])علي عبد الهادي سالم ،نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 4،العدد 9 ،2012 ،ص44 ،

([2])الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات،تقرير التنمية البشرية لعام 2007،ص70.

(*) نادي باريس:مجموعة غير رسمية من الممولين من(19)دولة من اغنى دول العالم ،وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية واستراليا واليابان ،كان أول اجتماع لها في عام 1956 لمعالجة ديون الارجنتين ،ومنذ ذلك التاريخ بدات بتقديم خدماتها للدول المدينة كإعادة جدولة الديون أو الغائها بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

(**)اتفاقية (Stand-BY Arrangement)(SBA):(وهي اتفاقية لتسهيل الاستعداد الائتماني تتيح الائتمان قصير الأجل للدول التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها وهو الاداة الاكثر إستخداما للحصول على القروض من صندوق النقد الدولي وتم تصميمه ليصبح اكثر استجابة ومرونة لاحتياجات البلدان)

([3]) سالم توفيق النجيفي ،التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها إلى سياسات السوق واثر العولمة وإعادة الهيكلة ،ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية ،مركز درأسات الوحدة العربية ،2006،ص689.

اولا- مبررات الدعم الحكومي في العراق بعد عام 2003

ويمكن اجمالها كالاتي

1-الفلسفة السياسية لنظام الحكم الشمولي المدار باسلوب التخطيط المركزي

و تمتد جذور هذه الفلسفة الى حقبة التسعينات ابان الحصار الاقتصادي والذي ادى الى تردي الاوضاع المعيشية والصحية خلال سنوات الحصار الاقتصادي والذي نتج عنه انخفاض الدخول الحقيقية للافراد ولاسيما اصحاب الدخول المحدودة وبالتالي تركت اثارا اقتصادية واجتماعية بالغة السؤ على مجمل حياة المواطن العراقي اذ ارتفعت الارقام القياسية لاسعار المستهلك واسعار المواد الغذائية فضلا عن زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ومطلق في العراق هذه الاوضاع دعت الحكومة على الاخذ بسياسة الدعم الحكومي لمواجهة اثار الحصار الاقتصادي .

2-انهيار البنى التحتية

تاثرت القطاعات الاقتصادية العراقية من صناعة وزراعة ونفط بالرغم انتعاش القطاع النفطي بعد عام 2003 الا ان قطاعي الزراعة والصناعة تاثرا تاثرا كبيرا نتيجة دخول العراق ثلاثة حروب مما دعا الى اهمية الدعم الذي كان واضحا من خلال القروض والتسهيلات المقدمة للقطاعين

3-ارتفاع معدلات البطالة

، وبسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي مر بها العراق بعد عام 2003 ارتفعت معدلات البطالة وتجاوزت (50%)حسب تقديرات منظمة العمل الدولية في حين اشارت نتائج المسح الذي اجرته وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في العراق ان معدل البطالة في العراق بلغ عام 2005 (28.1%)فضلا عن تفاقم مشكلة الفقر في العراق وان (70%)من العراقيين يعيشون عند مستوى الكفاف لنفس العام لذلك لابد للحكومة الاخذ ببرامج الدعم الحكومي للتخفيف من معدلات الفقر والبطالة في العراق[1]

ثانيا :- الدعم الحكومي للبطاقة التموينية :-

نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق بسبب الحضر الشامل للبلد عقب أحداث اب / 1990 تم العمل بعد ذلك بنظام البطاقة التموينية بالرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذها الا انها تحولت إلى اكبر نظام للتوزيع في العالم ليحصل الشعب باكمله من خلالها على احتياجاته الأساسية ولمنع وقوع مجاعة كبيرة في البلد وياتي دور هذا النظام في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة إذ يعد شبكة الأمان الفاعلة ووسيلة انية لحالة طارئة ،وان ما شيد في عجالة شكل نظاما اعتادت والتزمت به الدولة والشعب

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية ، ط1،العراق،2008،ص 83-99 .

ولم يكن في توقعات صناع القرار انه سيستمر لوقتنا الحالي إذ انه لا يحقق العدالة لانه يساوي بين جميع العراقيين بالرغم من ان هذه تعد نقطة ضعف له إذ كان من الأولى ان يستهدف النظام وصول المساعدات إلى المحتاجين فعلا وان يستثني غير المحتاجين [1]، ويعنى النظام بدعم أسعار المستهلك الذي له أهمية كبيرة في البرامج الإقتصادية للدولة لما يحققه هذا النوع من الدعم من آثار مباشرة في المستهلك والمجتمع بصورة عامة في حفاضه على الدخول الحقيقية للأفراد عن طريق استقرار الأسعار بعيدا عن تقلبات الأسعار العالمية، وهو من نوع الدعم العيني الذي يوفر السلع لطبقات معينة من المجتمع بثمن أقل من ثمن تكلفتها والجدول (8)يوضح مؤشرات الحصة التموينية لعام 2014.

-نلحظ من الجدول (8)ان اجمالي نسبة الأسر التي تستلم الحصة التموينية لعام 2014 بلغت (94.9%) من عدد السكان في العراق وان متوسط كلفة الحصة التموينية التي تدفعها الأسرة إلى الوكيل لنفس العام بلغت (1012)دينار كما ان متوسط عدد الاشهر المستلمة من مادة الرز بلغت (4.6)شهر ومتوسط عدد الاشهر المستلمة من مادة الطحين بلغت (8)شهر ومتوسط عدد الاشهر المستلمة من مادة السكر بلغت (6.7)شهر [2].

جدول رقم (8) مؤشرات الحصة التموينية لعام 2014

ت	التفاصيل	القيمة
1	اجمالي نسبة الأسر التي تستلم الحصة التموينية من عدد السكان في العراق	%94.9
2	متوسط كلفة الحصة التموينية التي تدفعها الأسرة للوكيل	1012دينار
3	متوسط عدد الاشهر المستلمة من مادة الرز	4.6 شهر
4	متوسط عدد الاشهر المستلمة من مادة الطحين	8 شهر
5	متوسط عدد الاشهر المستلمة من مادة السكر	6.7 شهر

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على

-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق ،-2017 2018،ص5.

[1]وزارة التخطيط ،العراق ، تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية ،لجنة استهداف البطاقة التموينية ،2009،ص 7-5 .

[2]جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق ،-2017 2018،ص5.

1-تحليل السلة الموزعة بالبطاقة التموينية بين عامي 2009-2021

تقدر سلة الغذاء التي يحصل عليها كل فرد عراقي شهريا بحوالي (2147)من السعرات الحرارية يوميا لكل فرد ،بكلفة رمزية تصل إلى (757)دينار عراقي مقابل (0.64)دولار وذلك طبقا لنتائج المسح الإقتصادي والاجتماعي للاسرة ،وهذه العملية تدار من قبل وزارة التجارة العراقية عبر (55580) وكيل هم من اصحاب المحال والدكاكين المنتشرين في كافة انحاء العراق والجداول(8)و (9) يبين سلة السلع الموزعة وعدد السعرات الحرارية بالبطاقة التموينية لعامي 2009 و 2021 ، فضلا عن السلة الجديدة الموزعة للمشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية لعام 2022 وكما موضحة في الجدول(11) وكما ياتي:

نلحظ من الجدول (9) ان كمية البروتين التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لمواد البطاقة التموينية في اليوم الواحد لا تتجأوز (41.4 غم) وهي تمثل (8.03%) من كمية البروتين المطلوبة للجسم و التي يجب ان لاتقل عن (15%)، أما السعرات الحرارية فهي تختلف باختلاف (العمر ،الجنس،العمل)وان متوسط الاحتياج اليومي من السعرات الحرارية تسأوي (2635)سعرة حرارية في اليوم ومن الجدول فان عدد السعرات الحرارية التي توفرها مواد البطاقة التموينية تسأوي(2147)سعرة حرارية وهي أقل من المطلوب وفقا للمعايير الطبية[1] .

جدول(9) سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2009

المادة	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية (غرام)	بروتين (غرام)	عدد السعرات الحرارية
طحين	9	300	324	1065
رز	3	100	7.6	363
سكر	2	66.7	-	257
شاي	0.2	6.	14	23
زيوت	1.250	41.7	-	368
بقوليات	0.25	8.3	1.6	29
حليب كبار	0.25	8.3	21	42
المجموع	15.95	531.7	45.1	2147
حليب الأطفال	1.8	60	8.5	290

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات :تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية

([1]) ايمن سليمان مزاهرة،الغذاء والتغذية الصحية ،ط 2،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،اردن، 2010،ص68.

والشكل 14 يوضح ذلك وكالاتي

شكل (14) سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2009(كغم لكل شهر)

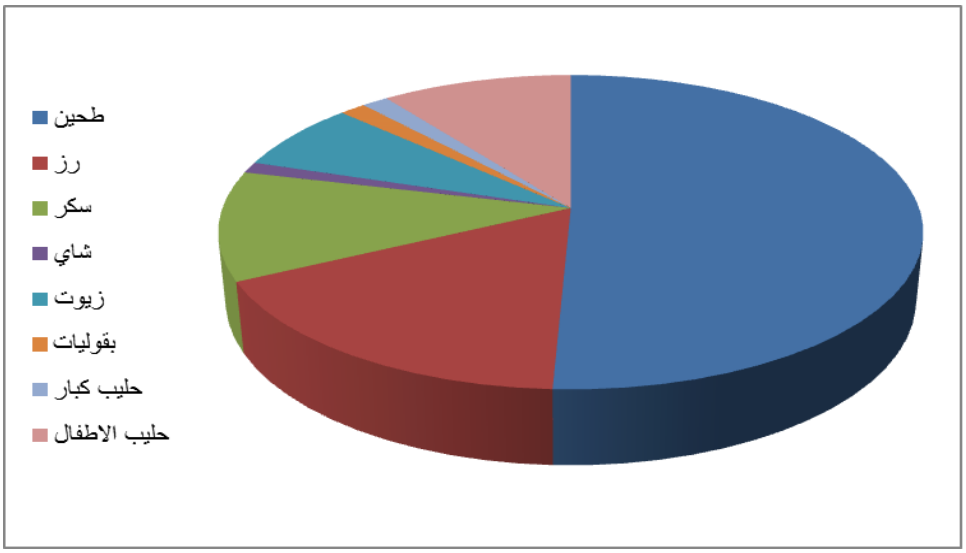

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

–و عند مقارنة الجدولين (9)و(10)نجد انه تم تقليص الكمية لمادة السكر (من 2 إلى 1) كغم كذلك مادة الزيت (من 1.25 إلى 1)لتر كما تم حذف مواد السلة المتمثلة ب(الشاي ،حليب الكبار،حليب الأطفال) وتم اضافة مادة (معجون الطماطة (400غم) وتم زيادة واضافة مواد (الحمص (500غم)،العدس أو الفاصوليا(500)) بدل البقوليات في عام 2021 عن عام 2009 . وان النقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية يقوم بتوفيرها القطاع الخاص وتجار المواد الغذائية في السوق السلعي لان المواد الغذائية مرونتها منخفضة والفرد غير قادر عن الاستغناء عنها وحتى المفردات التي توزعها الدولة جزء كبير منها انتاج محلي وخاصة الزيوت وذلك من اجل تشجيع الانتاج المحلي وجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد سوق والنهوض بالقطاع الخاص حسب شروط صندوق النقد الدولي ولكن هذا الدعم للقطاع يتم وفق سياسة لا تخلو من الاخطاء كونها على حساب رفاهية الفرد لاسيما بوجود طبقة فقيرة اضافة الى اثار ما أنتجه الوضع الامني الغير مستقر بوجود الارهاب وزيادة المهجرين والارامل والايتام والذين يعتمدون بصورة رئيسية على البطاقة التموينية التي تمثل الحد الادنى من مستوى المعيشة للفرد

جدول (10) سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2021

المواد/حصة						
الطحين /كغم	الرز/كغم	سكر/كغم	زيت الطعام/لتر	حمص مجروش/غم	عدس أوفاصوليا/غم	معجون طماطة/غم
9	3	1	1	500	500	400

المصدر:وزارة التجارة :دائرة التخطيط والمتابعة

والشكل 15 يوضح ذلك وكالاتي:

شكل(15) سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام 2021

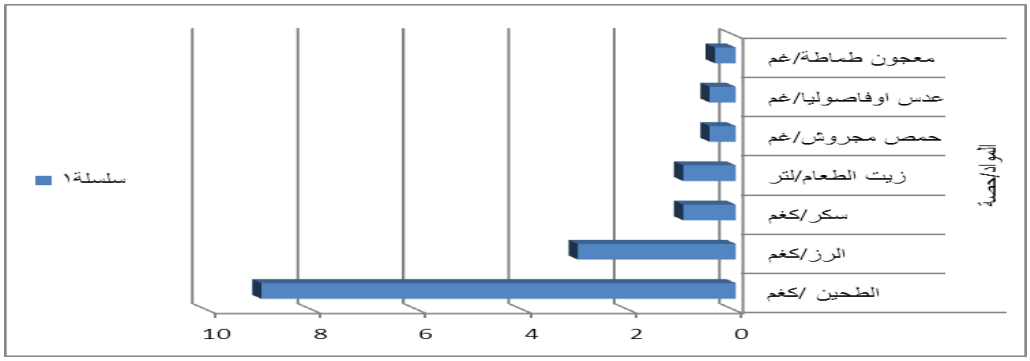

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

جدول(11) سلة السلع الغذائية المجهزة للمشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية بعد عام 2022

المواد/حصة الفرد الواحد للمشمولين بالحماية الإجتماعية				
طحين صفر/كغم	حليب كبار /غم	سكر/كغم	زيت طعام/لتر	الشاي/غم
1	250	1	1	200

المصدر:من أعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التجارة :دائرة التخطيط والمتابعة

والشكل 16 يوضح ذلك وكلاتي:

شكل (16) سلة السلع الغذائية المجهزة للمشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية بعد عام 2022

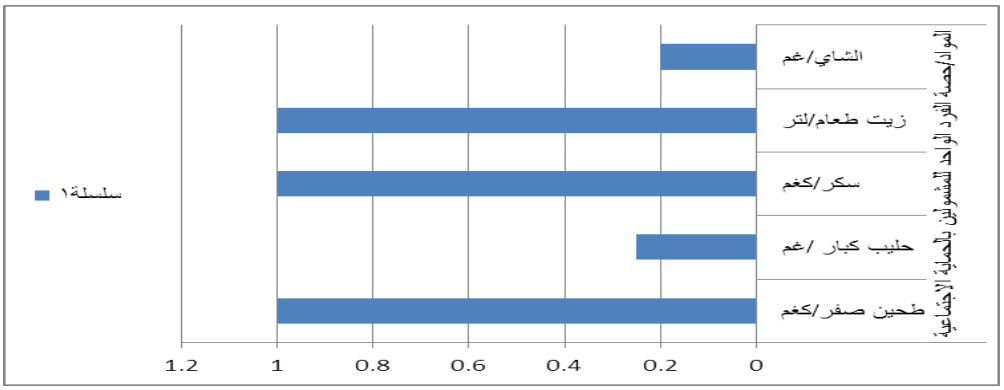

المصدر :من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

2-تحليل عدد المشمولين بالبطاقة التموينية وعدد الوكلاء للمدة (2004-2022)

نلحظ من الجدول (12)إن اجمالي عدد المشمولين بالبطاقة التموينية من الأفراد والأطفال بلغ(28177115) شخص لعام 2004 في حين زادت هذه الأعداد في عام 2005 وبلغت (29043338) شخص بواقع (545) مركز تمويني و اجمالي عدد وكلاء موزعين في عموم محافظات العراق بلغ (56270)،واخذت أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية بالزيادة لمدة البحث لتصل إلى (41185335) شخص عام 2022 وارتفعت أعداد مراكز التموين لتصل إلى (573)مركز تمويني لنفس العام وذلك لغرض ايصال مفردات البطاقة التموينية وتغطيتها لأغلب الرقعة الجغرافية في حين اخذ اجمالي عدد الوكلاء بالإنخفاض ليصل إلى (48357)من العام نفسه وذلك نتيجة للتطور التكنلوجي عبر مدة البحث والذي أدى إلى ان تكون عملية توزيع البطاقة التموينية اكثر تنظيما .

جدول (12) عدد الأفراد المشمولين بالبطاقة التموينية وعدد مراكز التموين وعدد الوكلاء للمدة (2004-2022)

السنة	عدد الأفراد	عدد الأطفال	اجمالي عدد الأفراد والاطفال	عدد المراكز	عدد وكلاء المواد الغذائية	عدد وكلاء مادة الطحين	اجمالي عدد الوكلاء
2004	27635133	541982	28177115	--	--	--	--
2005	28512185	531153	29043338	545	37471	18799	56270
2006	29749051	575451	30324502	547	37104	18796	55900
2007	30090835	568380	30659215	550	36596	18700	55296
2008	31079108	569603	31648711	550	36792	18918	55710
2009	31706434	532182	32238616	561	36337	18945	55282
2010	32270264	436035	32706299	561	36099	19010	55109
2011	33414586	545867	33960453	567	35609	18846	54455
2012	34338034	515102	34853136	567	35246	18913	54159
2013	35410637	462554	35873191	568	34987	18972	53959
2014	36118544	459412	36577956	568	34739	18929	53668
2015	36876341	444618	37320959	568	34479	18876	53355
2016	37172616	320668	37493284	572	34296	18943	53239
2017	37662735	230507	37893242	577	34296	18830	53038
2018	37668159	121797	37789956	577	33880	18840	52720
2019	38705376	94723	38800099	577	33128	18656	51784
2020	39257424	28636	39286060	576	32959	18722	51681
2021	39619189	25633	39644822	577	31260	18575	49835
2022	41163906	21429	41185335	573	29991	18366	48357

المصدر :وزارة التجارة ،دائرة التخطيط والمتابعة

والشكل 17 يوضح ذلك وكلاتي:

شكل(17) عدد (الأفراد والأطفال و مراكز التموينية و وكلاء المواد الغذائية والطحين) للمدة (2004-2022)

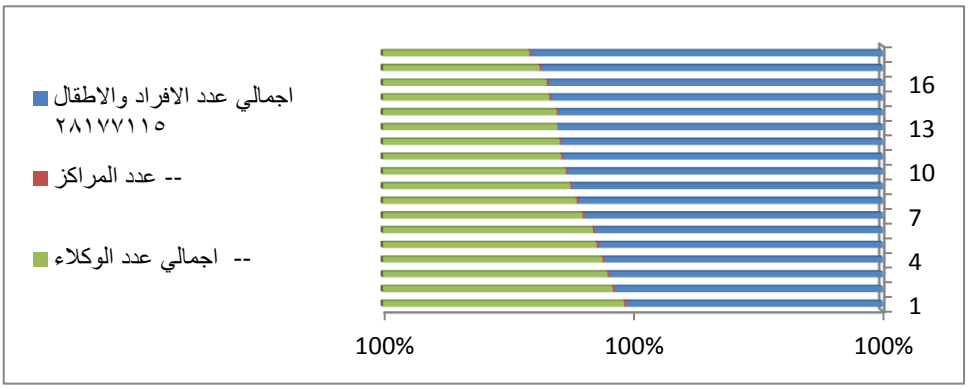

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

3- تحليل تطور الدعم الحكومي للبطاقة التموينية وابواب الدعم الأخرى للمدة (2004-2022)

نلحظ من الجدول (13)ان تخصيصات الدعم الحكومي بعد عام(2003) اتجهت إلى دعم القطاع الزراعي لاسيما دعم زراعة المحاصيل إلاستراتيجية (الحنطة والشلب والشعير) ودعم البطاقة التموينية فضلا عن دعم قطاعي الكهرباء ودعم المحروقات ومشتقات النفط الأخرى، إذ بلغت تخصيصات البطاقة التموينية عام (2005) اعلى قيمة لها بواقع(7350000)مليون دينار و نسبتها من اجمالي النفقات العامة بلغت(28%)وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث، أما في الاعوام (2004-2022)اخذت تخصيصات البطاقة التموينية بالإنخفاض إذ بلغت (4500000-794923)مليون دينار على التوالي وانخفضت نسبتها من الإنفاق العام إذ بلغت (13%-1%) على التوالي نتيجة تبني الدولة سياسة مالية توسعية هادفة من ذلك لرفع المستوى المعيشي للأفراد عن طريق زيادة الأجور والرواتب للعاملين في شتى القطاعات الإقتصادية وذلك في إطار الاتفاقية العراقية مع صندوق النقد الدولي والتي من بين شروطها الغاء الدعم الحكومي عن البطاقة التموينية باعتباره وصفة مهمة من وصفات المؤسسات الدولية في معالجة الاختلالات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي لاسيما عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات ، واستمرت التخصيصات بالإنخفاض مما أدى إلى تقليص مفردات البطاقة التموينية فضلا عن حجبها عن شرائح معينة في المجتمع والتي يزيد دخلها الشهري عن (مليون ونصف دينار)شهريا وذلك في إطار سياسات إصلاح نظام البطاقة التموينية ضمن الجهود الحكومية للإصلاح الإقتصادي،

وبلغت التخصيصات المقدمة لوزارة التجارة عام (2022)قيمة (5000)مليار دينار لغرض تحسين شراء مفردات البطاقة التموينية وشراء الحنطة المحلية والمستوردة و الشلب والخزين الاستراتيجي ودفع استحقاقات الفلاحين للسنوات السابقة ذلك وفقا لقانون "الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية" * بموجب قرار مجلس الوزراء(73) لعام (2022) وكانت الأسباب الموجبة للقانون هي "بغية تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين شرع هذا القانون " وصدر هذا القانون نتيجة عدم اقرار الموازنة الاتحادية لعام (2022)وارتفاع أسعار النفط من جانب ،وارتفاع أسعار الغذاء عالميا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية

التي اندلعت في شباط (2022) [1] . وتعتبر البطاقة التموينية عبئا على الموازنة العامة للدولة رغم الانخفاض في تخصيصاتها ومنذ عام 2010 بدات وزارة التجارة بتوجيه هذه التخصيصات الى طبقات المجتمع الاكثر حاجة اليها والذين لايزيد دخلهم الشهري عن المليون ونصف دينار مع الاخذ يعين الاعتبار ان هذا القرار يشمل ايضا العاملين بالقطاع الخاص والتجار والصناعيين وغيرهم

جدول (13)تخصيصات الدعم الحكومي ونسبته من النفقات العامة للمدة (2004-2022)مليون دينار عراقي

السنة	اجمالي النفقات العامة (1)	تخصيصات البطاقة التموينية (2)	نسبة (2) إلى (1) (3)
2004	32117491	5250000	16
2005	26375180	7350000	28
2006	33487880	4500000	13
2007	33545140	3928000	12
2008	59403380	3928000	7
2009	52567000	4200000	8
2010	64352000	3094610	5
2011	69640000	4000000	6
2012	90374000	4000000	4
2013	106873000	4916750	5
2014	83556230	3505977	4
2015	70397520	2500000	4
2016	67067440	2470000	4
2017	75490120	1693000	2
2018	80873190	1500000	2
2019	111723523	1500000	1
2020	76082443	1500000	2
2021	102849659	794923	1
2022	116959600	794923	1

المصدر:من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

والشكل 18 يوضح ذلك وكالاتي:

(*)قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية : تم تمرير هذا القانون من قبل مجلس النواب العراقي في ظل عدم اقرار الموازنة لعام 2022 إذ يتيح هذا القانون للحكومة الإنفاق على مشاريع مختلفة ذات أولوية بهدف تحقيق الأمن الغذائي

([1]) جريدة الوقائع العراقية ،العدد 4681 في 4 تموز 2022 .

شكل (18)تخصيصات الدعم الحكومي ونسبته من النفقات العامة(مليون) دينار عراقي للمدة(2004-2022)

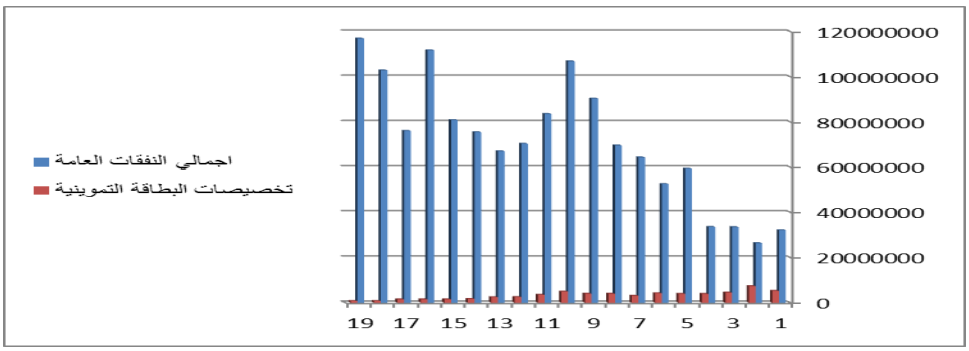

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

ثالثا – الدعم الحكومي لشبكة الحماية الإجتماعية :

يعد قانون الرعاية الإجتماعية رقم (126) لسنة 1980أول شبكة اجتماعية رسمية في العراق وهو مكمل للقرارات الخاصة في مجال الضمان والتقاعد لاستهداف (الارأمل والمطلقات والعجزة ورعاية القاصرين ورعاية الأحداث والعاطلين ومن ثم نظام البطاقة التموينية وبسبب الأحداث التي مر بها العراق فان قانون الرعاية الإجتماعية لعام 1980 اصبح غير قادر على حل المشكلات الإجتماعية فكانت هناك حاجة ملحة لنظام أو برنامج شبكة الحماية الإجتماعية الذي انشا من قبل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في عام 2005 لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء لتمكينهم من مواصلة الحياة وعد قانون الحماية الإجتماعية المرقم (11) لسنة(2014) بداية مرحلة جديدة باتجاه الشمول الأوسع للفئات المستهدفة وخطوة في طريق بناء نظام متقدم للحماية والذي ياخذ بتجارب البلدان المتقدمة [1]، والحفاظ على القوة الشرائية للفئات المتضررة نتيجة سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطة والرفع الجزئي لمواد البطاقة التموينية اي التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي مع استهداف الطبقات الاكثر تضررا [2]، لتجنب اتساع حلقات الفقر وما ينتج عنها من مظاهر سلبية [3]، ويبلغ الدخل لاسرة متكونة من فرد وأحد (50000)الف دينار و(70000)الف دينار لاسرة متكونة من شخصين ليصل اعلى سقف للدخل (120)الف دينار بواقع ستة أفراد للاسرة فما فوق وذلك عند إنعدام الدخل

(1) وزارة التخطيط ،العراق ،التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ،2019 ،ص43.

(2) الأمم المتحدة ، ملخص أوضاع العراق،الشركاء الدوليون في العراق ،2010 ، ص63.

(3) جمهورية العراق ،اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الانمائية للالفية 2012، ص 146 .

وبلغ مبلغ الاعانة الشهري بعد عام (2006) زيادة قدرها (25%)وحسب عدد الأفراد المكونة للاسرة إذ تحصل الأسرة المكونة من فرد وأحد مبلغ قدره (65000)الف دينار و(90000)الف دينار لاسرة مكونة فردين ليصل اعلى سف للدخل بعد الزيادة (150000)الف دينار بواقع ستة أفراد فما فوق[1].

نلحظ من الجدول (14) بلغ عدد المشمولين بالشبكة(100400)الف لعام (2004) بعدها اخذت أعداد المشمولين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية بالإرتفاع بشكل كبير بعد تطبيق نظام الإصلاح الإقتصادي في العراق والذي يهدف إلى خفض معدلات الفقر إذ بلغ عدد المشمولين (982595) الف في عام (2006)وبلغت المبالغ المصروفة لهم (505489)مليون دينار وفي عام (2010)اخذت أعداد المشمولين بالشبكة بالإنخفاض وبلغت (367401)الف وبلغت المبالغ المصروفة (1069861)مليون دينار نتيجة لزيادة الرقابة على أعداد المشمولين ،وبعد عام (2013) ارتفعت أعداد المشمولين وبلغت (1389916)الف في عام (2020) والمبالغ المصروفة بلغت (2410978)مليون دينار نتيجة زيادة موارد الدولة المالية.

جدول (14) أعداد المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية والمبالغ المصروفةبالاسعار الجارية للمدة (2004-2020)

السنة	عدد المشمولين	المبالغ المصروفة
2004	100400	71789
2005	131734	75287
2006	982595	505489
2007	772216	796818
2008	691707	772337
2009	754224	42522
2010	367401	1069861
2011	395131	4611833
2012	381345	474066
2013	878507	2672810
2014	884297	1056489
2015	819176	1044570
2016	905773	1108000

[1] الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،دور شبكة الحماية الإجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق 2007-2008 ،ص17.

2017	992370	1171430
2018	1078967	1234860
2019	1336506	2191259
2020	1389916	2410978

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ،دائرة الرعاية الإجتماعية للسنوات (2005-2020)

والشكل 19 يوضح ذلك وكالاتي:

شكل (19)أعداد المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية والمبالغ المصروفة للمدة (2004-2020)

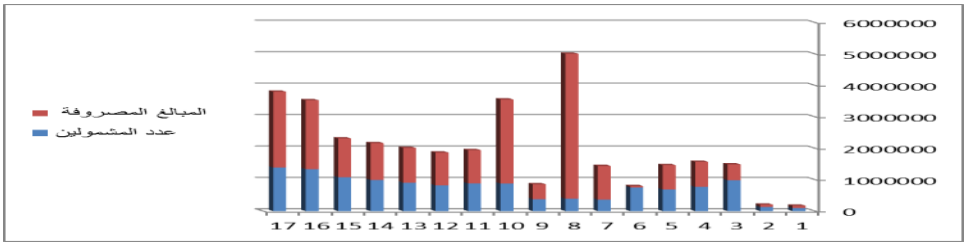

المصدر:من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

رابعا –الدعم الحكومي لبرنامج التقاعد الموحد :

تشكل المصروفات التقاعدية اعلى نسبة من كلف الحماية الإجتماعية فقد وصلت عام 2005 إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي،ونظام التقاعد يوفر الدخول للأفراد عند بلوغهم سنا معينة يكونون فيها غير قادرين على العمل ،وهو ضمان مالي للأفراد وعوائلهم بعد وفاتهم إذ يحصل أحد المنتفعين على نسبة من الراتب التقاعدي بعد وفاة مستلم الراتب الاصيل [1]، وتم تحديد سن التقاعد (60)سنة بموجب قانون التقاعد المعدل رقم (26)لسنة 2019،إذ يتم احالة الموظف إلى التقاعد عند اتمأمه سن الستون [2] والجدول (15)يبين أعداد المتقاعدين المدنيين والمبالغ المصروفة لهم للمدة (2004-2022)

(1) ديفيد روباليو واخرون ،التقاعد في العراق القضايا الرئيسية والتوجيهات العامة للإصلاح والآثار المالية المترتبة عليه ،ورقة عمل ،الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،مجموعة التطوير البشري والاجتماعي ،2006، ص 3.

(2) جريدة الوقائع العراقية ،العدد 4566 ، لسنة 2019.

جدول (15) أعداد المتقاعدين المدنيين والمبالغ المصروفة لهم بالاسعار الجارية (مليون دينار) للمدة (2004-2022)

السنة	عدد المتقاعدين المدنيين	المبالغ المصروفة (مليون دينار)
2004	**148876**	**919915**
2005	**1603275**	**1104904**
2006	**1672544**	**1996175**
2007	**1712564**	**3816717**
2008	**1787632**	**2786141**
2009	**1731624**	**1582823**
2010	**1744790**	**2307244**
2011	**1797163**	**2463307**
2012	**8126691**	**2679387**
2013	**1751587**	**3777744**
2014	**1833535**	**4346027**
2015	**2065660**	**4627049**
2016	**2072783**	**7556392**
2017	**204815**	**11672392**
2018	**193856**	**12945956**
2019	**2366515**	**6184337**
2020	**2399468**	**16789844**
2021	**3180923**	**6737910**
2022	**3313619**	**6737910**

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء ،الاحصاءات الإجتماعية ،للسنوات (2004-2022)

والشكل 20 يوضح ذلك وكالاتي

شكل (20)يبين أعداد المتقاعدين المدنيين والمبالغ المصروفة لهم (مليون دينار)للمدة (2004-2022)

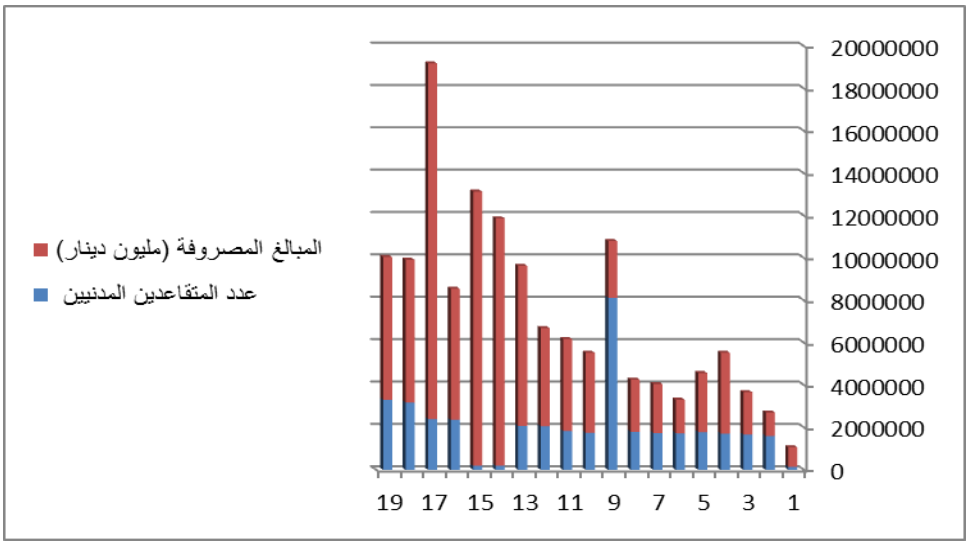

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)باستخدام برنامج الاكسل

المبحث الثالث

تحليل دور البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2022)

أولا :مؤشرات الفقر في العراق بعد عام 2003

كثير من الأسباب تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر منها عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وسوء إدارة هذه الموارد والثروات فضلا عن زيادة نسبة الإعالة نتيجة تردي نظام التوظيف وعدم وجود خطط تنموية وتراجع عملية التنمية فضلا عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة كل هذه الأسباب تعمل على تنأمي ظاهرة الفقر، و يرتفع الفقر بشكل عام في البلدان منخفضة النمو إذ ينتشر الفقر وعدم المساواة في العراق على نطاق واسع ولم تأتِ الجهود المتصدية للفقر في العراق بالفائدة لمعالجة هذه المشكلة وأشكال الحرمان المتعددة ولا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر، فضلا عن أن الأزمات المتوالية تعمل على تأكل المكاسب المتحققة في مجال خفض الفقر .

1-نسبة الفقر في عموم العراق: أخذت نسب الفقر في العراق بالارتفاع الى مستويات عالية وعدد كبير من المواطنين يعانون من سد احتياجاتهم الضرورية والاساسية نتيجة لعدة اسباب مؤدية الى تفشي الفقر في العراق متمثلة بسوء ادارة الموارد المتاحة سواء كانت موارد مادية ام بشرية مما ينعكس على ارتفاع نسبة الاعالة فضلا عن التوسع في الانفاق الغير منظم وعدم الاستثمار في الطاقات الشابة في العمليات التنموية كل هذه الاسباب ادت الى انتشار الفقر في العراق ،و نلحظ من بيانات الجدول (16) تذبذبت معدلات الفقر في العراق خلال مدة البحث بين الإنخفاض والإرتفاع ،إذ كانت للمدة (2008-2004)ثابتة بحدود (22%) وهي مرتفعة يعزى ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق بعد عام (2003) وما رافقه من عمليات النهب والتخريب الذي طال اغلب المصانع الحكومية التي كانت محتضنة اعداداً كثيرة من الأيدي العاملة مما أدى لفقدانهم لوظائفهم الأمر الذي فاقم من معدلات الفقر في حين شهدت الاعوام (2009-2013)إنخفاض في معدلات الفقر لتبلغ(21%-19%)على التوالي نتيجة استقرار الوضع الأمني وقيام الحكومة بفتح مراكز التدريب والتشغيل ودعم المشاريع الصغيرة للشباب عن طريق القروض الميسرة مما أدى لزيادة القوة العاملة والذي انعكس بدوره على إنخفاض معدلات الفقر ،أما في المدة (2014-2015) وعاودت معدلات الفقر للارتفاع لتبلغ (22%-19%)نتيجة الازمة المزدوجة التي عانى منها الاقتصاد العراقي من سوء الأوضاع الأمنية و سيطرة

التنظيمات الإرهابية على بعض المحافظات العراقية وتذبذت معدلات الفقر بين الإنخفاض والإرتفاع لتبلغ اعلى معدل لها في عام (2020)وهو(32%) نتيجة الازمة الوبائية العالمية التي ادت إلى فرض الحظر وفقدان فرص العمل لعدد كبير من الأفراد ولازالت معدلات الفقر مرتفعة في العراق على الرغم من اتباع الحكومة إستراتيجيات تخفيف الفقر [1].

جدول (16) تطور معدل الفقر في العراق للمدة(2004-2022)

السنة	معدل الفقر%
2004	22
2005	22
2006	22
2007	22
2008	22
2009	21
2010	20
2011	20
2012	19
2013	19
2014	22
2015	19
2016	18
2017	20
2018	21
2019	24
2020	32
2021	31
2022	26

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

-بيانات وزارة التخطيط الحسابات القومية للسنوات (2004-2022)

والشكل (21)يوضح ذلك وكالاتي :

[1])وزارة التخطيط ،العراق ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ،التقرير الطوعي الوطني الثاني ،2021،ص38.

شكل (21) تطور معدل الفقر في العراق للمدة(2004-2022)

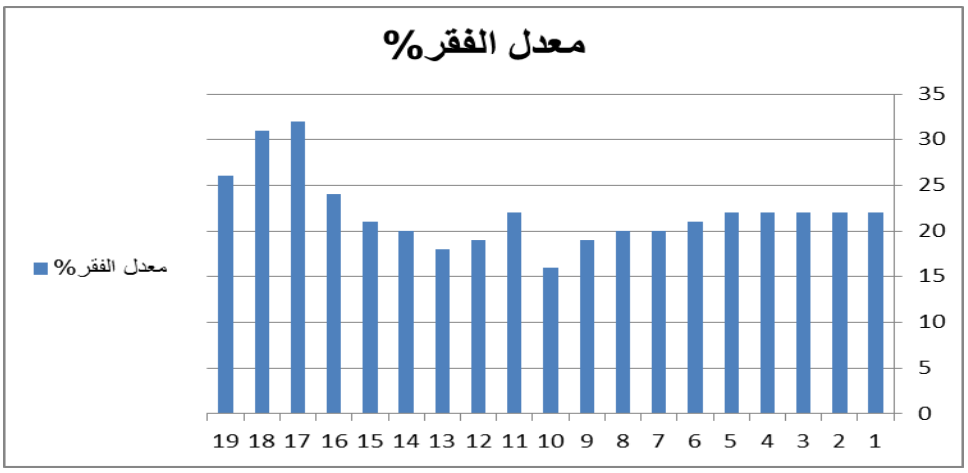

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (16)باستخدام برنامج الاكسل

2-تحليل نسبة الفقر حسب المحافظات :

تم اعتماد مسوحات ميزانية الاسرة والمعيشة التي يقوم بها الجهاز المركزي للاحصاء العراقي باشراف مؤسسات دولية ذات العلاقة اذ تم اجراء مسحين اجتماعيين في العراق في الاعوام (2007و2012)وفي الفترة الفاصلة بين هذين العامين شهد العراق احاث خطيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي مما اثر على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها ومن سلبيات هذه الاحداث والتطورات هي اعاقة الجهود الاحصائية في اجراء المسوحات الشاملة وجمع البيانات القطاعية الاقليمية مما حد من امكانية التخطيط للتنمية للتخفيف من الفقر ومن هذه المسوحات التي اعيقت هو المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014 وكذلك المسح الوطني للنازحين 2014 والتحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 ولتحليل الفقر ووضع الاستراتيجات للحد منه هناك حاجة الى تطوير اساليب وقدرات جمع البيانات بطرق وادوات غير تقليدية [1] .

([1]) وزارة التخطيط ،استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)،ص30.

يلحظ من الجدول (17) ان في عام 2007 تصدرت محافظة المثنى اعلى نسبة فقر إذ بلغت (48.8) وتليها بابل في نسبة الفقر إذ بلغت (41.5)،وفي المرتبة الثالثة تأتِ محافظة صلاح الدين إذ بلغت نسبة الفقر فيها (39.9)،وان أقل نسبة فقر في محافظة كركوك تبلغ(9.8)،أما في عام 2012 ازدادت نسبة الفقر في ثلاث محافظات (المثنى ،القادسية ،ميسان)إذ بلغت(42.3,44.1,52.5)على التوالي في حين كانت نسبة الفقر في بغداد (19%) بالمقابل اخفضت نسبة الفقر في بابل إلى (14.5) وسجلت كركوك أقل نسبة بواقع(9.1)،وفي عام 2018 مازالت محافظة المثنى محافظة على موقعها في الصدارة بنسبة بلغت (52.4)تليها القادسية بنسبة (47.7)وبعدها ميسان (بواقع (45.4) ونينوى بالمرتبة الرابعة بنسبة (37.7) وذي قار بالمرتبة الخامسة بنسبة (33.9)،في حين انخفضت نسبة الفقر في باقي المحافظات ففي بغداد بلغت النسبة (9.9)،وفي كركوك بلغت (7.6)،وسجلت بابل (11.1)والنجف (12.6) ،وكربلاء (13.8)،وتراوحت محافظات (البصرة ،الانبار، صلاح الدين)بنسبة فقر تراوحت(17.9,16.2)[1] .

جدول (17) نسب الفقر لكل محافظة(2007-2012-(2017-2018))

المحافظة	2007	2012	2018-2017
المثنى	48.8	52.5	52.1
بابل	41.2	14.5	11.1
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9
كربلاء	36.9	12.4	13.8
القادسية	35.0	44.1	47.7
واسط	34.8	26.1	18.7
ديالى	33.1	20.5	22.5
البصرة	32.1	14.9	16.2
ذي قار	32.0	40.9	33.9
ميسان	25.3	42.3	45.4
النجف	24.4	10.8	12.6
نينوى	23.0	34.5	37.7
الانبار	20.9	15.4	17.0
بغداد	12.8	12.0	9.9
كركوك	9.8	9.1	7.6

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على :وزارة التخطيط ،استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)،ص33.

[1]) وزارة التخطيط ،استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)،مصدر سابق،ص33.

والشكل (22)يوضح ذلك وكاتي :

شكل (22) نسب الفقر لكل محافظة(2007-2012-(2017-2018))

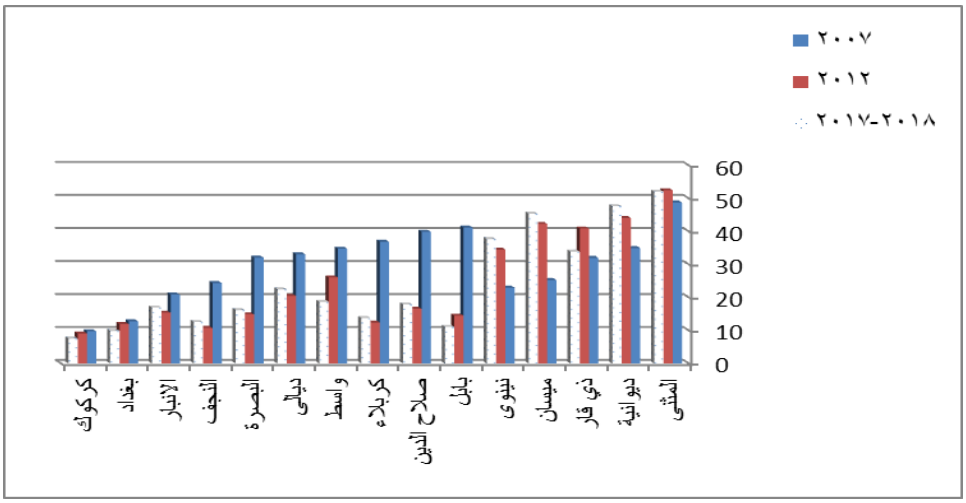

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17)باستخدام برنامج الاكسل

3-تحليل تطور مؤشرات الفقر في العراق :

نلحظ من الجدول (18) ان فجوة الفقر المطلق في العراق لمدة البحث للاعوام التي توفرت فيها بيانات مسوحات ميزانية الأسرة شهدت تقلصا بلغ عام 2005 (1.8%) وهو المبلغ الإجمالي لدفع مستويات الأفراد الفقراء إلى خط الفقر لسد الفجوة و نتيجة لطبيعة الاقتصاد العراقي وآثار التحول بعد عام 2003 في طبيعة عمل وتحسن الاداء الحكومي من احكام السيطرة على الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية مما دفع بهذه الفجوة ان تتقلص وهذا يساعد على تخفيف الفقر أما حجم التفاوت بين الفقراء والمعبر عنه بشدة الفقر فقد بلغ لنفس العام (1.8%)أيضاوهذا يدل على ان الاقتراب من خط الفقر لا يقلل التفاوت بين دخل الفقراء ،في حين نجد ان في عام 2012ارتفاعا في فجوة الفقر إذ بلغت (4.5%)، أما في عام(2018) انخفضت فجوة الفقر وبلغت(4.1%) ،أما مؤشر شدة الفقر فقد انخفض للاعوام (2007-2018) وبلغ معدل (1.4%)اي ان الفوارق النسبية بين دخول الأفراد

انخفضت مما يولد آثار ايجابية على الفقراء تكمن في ارتفاع دخولهم الحقيقية ليتمكنوا الوفاء بألتزاماتهم الأساسية من غذاء وسكن ودواء .

جدول (18) تطور مؤشرات الفقر في العراق للمدة(2005–2007–2012–2014–2018)

سنوات	عدد السكان (نسمة)	عدد الأفراد تحت خط الفقر المطلق(نسمة)	نسبة الفقر المطلق %	فجوة الفقر المطلق%	شدة الفقر المطلق%
2005	27962968	6395556	23	1.8	1
2007	29682080	6648450	22.4	4.5	1.4
2012	33725178	6465312	18.9	4.1	1.4
2014	36118544	8101125	22.5	3.9	1
2018	38124182	7644086	20.5	4.1	1.4

المصدر : العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،بحوث ميزانية الأسرة.

التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدأمة ، ،2021 ص 32.

استراتيجية التخفيف من الفقر (2022–2018)،ص38.

4–تحليل **التفاوت في توزيع الدخل**(GINI):

نلحظ من بيانات الجدول (19) للتفاوت في توزيع الدخل والفقر للمدة (2004–2021) ان معامل GINIخلال هذه المدة شهد إنخفاضا متفاوتا وبنسب تغير شبه ثابتة من سنة لأخرى إذ بلغ في عام 2004 قيمة (0.41) وفي عام 2021 بلغ قيمته (0.29) مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وبشكل متفاوت، وفي المقابل شهد خط الفقر المطلق ارتفاعا إذ بلغ في عام 2004 قيمة (98.644) الف دينار وفي عام 2022 بلغ قيمة (115.000) الف دينار نتيجة لارتفاع نسبة الفقر لنفس المدة ،ويعد التفاوت بين الفقراء والاغنياء في العراق منخفضا مقارنة بباقي دول العالم ولا تصاحبه مستويات مرتفعة من التفاوت الاجتماعي نتيجة الابتعاد عن الاستثمار الاجتماعي واللجوء إلى الدعم لتقليل التفاوت عن طريق البطاقة التموينية ،اذ يقاس التفاوت في توزيع الدخل بالاعتماد على معامل جيني والذي يقع بين (1–0) الصفر والذي يعني المساوات التامة في توزيع الدخل ،وبين الواحد الصحيح والذي يعني مقدار التفاوت في توزيع الدخل من 10%

جدول (19) تقديرات معامل جيني للمدة (2004-2021)

السنوات	GINI	نسبة الفقر	خط الفقر (الف دينار)
2004	0.41	22	98.644
2005	0.42	23	37.813
2006	0.38	22	57.894
2007	0.31	22	76.896
2008	0.31	22	86.662
2009	0.32	21	93.890
2010	0.32	20	96.197
2011	0.31	20	101.580
2012	0.29	19	101.500
2013	0.27	19	107.866
2014	0.25	23	110.285
2015	0.23	19	111.872
2016	0.24	20	111.081
2017	0.27	20	111.000
2018	0.29	20	110.880
2019	0.31	19	110.000
2020	0.31	31	111.000
2021	0.29	30	115.000

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

بيانات وزارة التخطيط الحسابات القومية ،وبيانات البنك الدولي للمدة (2004-2021)

والشكل 23 يوضح ذلك وكالاتي :

شكل (23) تقديرات معامل جيني للمدة (2004-2021)

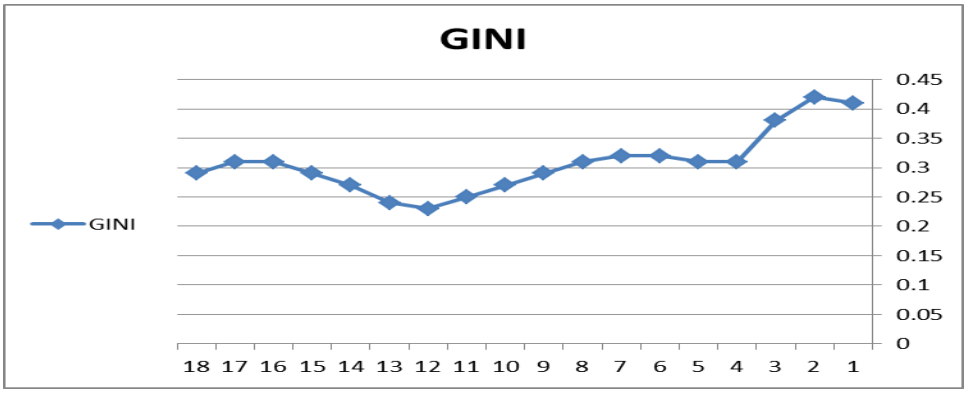

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (19)باستخدام برنامج الاكسل

ثانيا :البطاقة التموينية والفقر في العراق

نتيجة لفرض العقوبات الإقتصادية على العراق في التسعينات من القرن العشرين عملت الحكومة العراقية بنظام البطاقة التموينية لمساعدة المواطنين لاسيما الفقراء منهم على تجنب ازمة غذائية انسانية وشيكة عن طريق تقديم الحصص الغذائية الأساسية لهم إذ تعتمد اغلب الأسر العراقية على برنامج البطاقة التموينية بشكل كبير باعتباره نظام التوزيع العام و الذي يلعب دورا مهما في حياة الفقراء والسكان غير الأمنين غذائيا في ابعاد افة الفقر والمجاعة عنهم، و تسهم البطاقة التموينية في توفير السعرات الحرارية اللازمة للحياة ،إذ ان حالة إنعدام الأمن الغذائي تولد حالة من الخوف في عدم كفاية كمية الغذاء المتاح للاستهلاك لاحتياجات الفرد الغذائية، ويشار إلى ان السلع الغذائية المدعومة المتوفرة من خلال الحصص الموزعة عن طريق نظام البطاقة التموينية تشكل أهم نظام حماية غذائي مستمر للسكان ،ويغطي برنامج البطاقة التموينية حاليا اكثر من (96%)من السكان المؤلفين من الأفراد والأطفال البالغ عددهم (32706299) الف نسمة عن طريق (48357)من وكلاء بيع المواد الغذائية والطحين في عام 2022 [1].

ويعد نظام البطاقة التموينية نظام عالمي بحصول (96%) من السكان على الحصص الغذائية مع وجود اختلافات جزئية نسبية بين الفقراء والاغنياء بحصول (98%) من الفئات الفقيرة على الحصص التموينية لتنخفض هذه النسبة إلى (90%)لدى الفئات الاغنى (10%)من الأسر.

واظهر المسح التحليلي الشامل للأمن الغذائي والفئات الضعيفة في العراق لعام 2007 ان 930 الف شخص يمثلون 3.1% من مجتمع البحث يعانون من إنعدام الأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى مختلف انواع المساعدات الانسانية ،كما اشار المسح ان هناك 2.8 مليون شخص يشكلون 9.4% من سكان المسح سيضافون إلى اجمالي من يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في حال حرمانهم من المواد التموينية، اي انه في المجمل سيواجه 12.5% من المجتمع مشاكل حقيقية في أمنهم الغذائي إذا تم قطع حصصهم الغذائية دون تقييم دقيق لاحتياجاتهم [2] .

([1]) يونسيف العراق ،قسم السياسة الاجتماعية ، فقر الأطفال في العراق،2017،ص 83

([2]) العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2008-2009)،ص 104.

و يقاس فقر الدخل عن طريق انتخاب سلة غذائية تغطي مكوناتها الحاجة الاساسية من السعرات الحرارية والتي تمثل حسب خبراء التغذية القدر الكافي والمطلوب لبقاء الفرد على قيد الحياة واستمرار ممارسته الاعمال اليومية كون الغذاء من اهم الاحتياجات الاساسية الذي يمد الفرد بالسعرات الحرارية المطلوبة لاستمرار الحياة اليومية وتقوم سلة الغذاء هذه بالاسعار القائمة في السوق للحصول على خط الفقر الغذائي[1]

ونلحظ من الجدول (20) تم تقدير خطوط الفقر للمدة (2004–2021) وبلغ خط الفقر المطلق إلى (115.000)في عام 2021،و تم استبعاد القيمة السوقية للبطاقة التموينية والتي تشكل شكلا من أشكال الدعم الحكومي للعوائل العراقية و لأمكانية اعتماد خط الفقر المطلق مؤشرا اكثر دقة عن غيره من المؤشرات للتعبير عن الفقر لاخذه بالأثر السعري والبيئي للبلد ،ذلك كون البطاقة التموينية تعمل بشكل كبير على تخفيف وطاءة الفقر وغلاء الأسعار ،إذ توفر المواد الغذائية بأسعار أقل من قيمتها السوقية وكذلك توفر مبالغ نقدية للأفراد عند بيعهم ما يزيد عن حاجتهم من مفردات الحصة التموينية وهذه المبالغ النقدية تستعمل أما لشراء السلع الأساسية غير الغذائية أو لشراء سلع غذائية اكثر جودة عن ما موجود في البطاقة التموينية ونجد بعد عام 2003 هناك إنخفاض في جودة وكمية مفردات البطاقة التموينية والتخصيصات المالية الموجهة لها،

وان عدم وجود الاختلاف في خط الفقر بين وجود البطاقة التموينية وعدم وجودها لاسيما بعد عام 2007 يعزى إلى ان المشروع الحكومي المتعلق بالغاء البطاقة التموينية في إطار الإصلاحات الإقتصادية له أثر عكسي على المجتمع العراقي وطبقاته إذ انه يؤدي إلى تقليل الاستهلاك لدى الفقراء وغير الفقراء وذلك ان مستويات المعيشة مقاسة بمتوسط انفاق الفرد الواحد وخط الفقر الذي يبلغ (76.896) دينار عراقي للفرد الواحد شهريا لعام 2007 ما يجعل اغلب الفقراء يقعون تحت خط الفقر مباشرة و نسبة كبيرة من غير الفقراء هم فوق خط الفقر مباشرة [2] وبذلك فان معظم السكان يرتكزون حول خط الفقر والقليل منهم يقعون بعيدا عن هذا الخط وذلك يعني إنخفاض التفاوت بين

([1]) هبة الليثي ،تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكو ،كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2006.ص 8 .

([2])جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعأون الانمائي ،الاسترتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق ،ط 1 ،2009 ،ص 8-9.

نسبة السكان حسب متوسط انفاق الفرد[1] فعند الغاء البطاقة التموينية سوف ينخفض استهلاك الفرد وسيقع السكان القريبين من خط الفقر في هاوية الفقر والأفراد فوق خط الفقر سينتقلون الجهة الأخرى من الفقر وسيصبحون افقر لإنخفاض استهلاكهم ومن ثم زيادة الفقر وارتفاع عدم المساواة في المجتمع فضلا عن ان عملية استهداف البطاقة التموينية تقابلها عملية أخرى تقوم على اساس شمول الأسر المحتاجة بنظام الحماية الإجتماعية لتأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر وهذا ما يوجه جزء من الإنفاق على البطاقة التموينية لتلبية متطلبات الحماية الإجتماعية والربط بينهما[2]، وهذا أيضا يجعل هناك عدم اختلاف في خط الفقر بوجود البطاقة التموينية وعدم وجودها .

جدول (20) خط الفقر المدقع قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينية بالاسعار الجارية للمدة(2004-2019)الف دينار

السنوات	خط الفقر المدقع مع وجود البطاقةالتموينية	خط الفقر المدقع بدون البطاقة التموينية
2004	27.728	20.728
2005	21.632	25.271
2006	28.096	19.096
2007	34.249	34.249
2008	37.982	37.982
2009	44.763	44.763
2010	45.996	45.996
2011	47.401	47.401
2012	50.473	50.473
2013	50.678	50.678
2014	52.048	52.048
2015	51.877	51.877
2016	50.622	50.622
2017	49.526	49.526
2018	49.012	49.012
2019	48.892	48.892

المصدر :الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجاميع الإحصائية سنوات مختلفة .

([1])جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مواجهة الفقر في العراق ،تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي ،2010 ، ص

([2]) الأمم المتحدة ،ملخص أوضاع العراق ،الشركاء الدوليون في العراق ، 2010،ص63.

والشكل 24 يوضح ذلك وكالاتي:

شكل (24)خط الفقر المدقع قبل و بعد طرح قيمة البطاقة التموينية للمدة(**2004–2019**) الف دينار

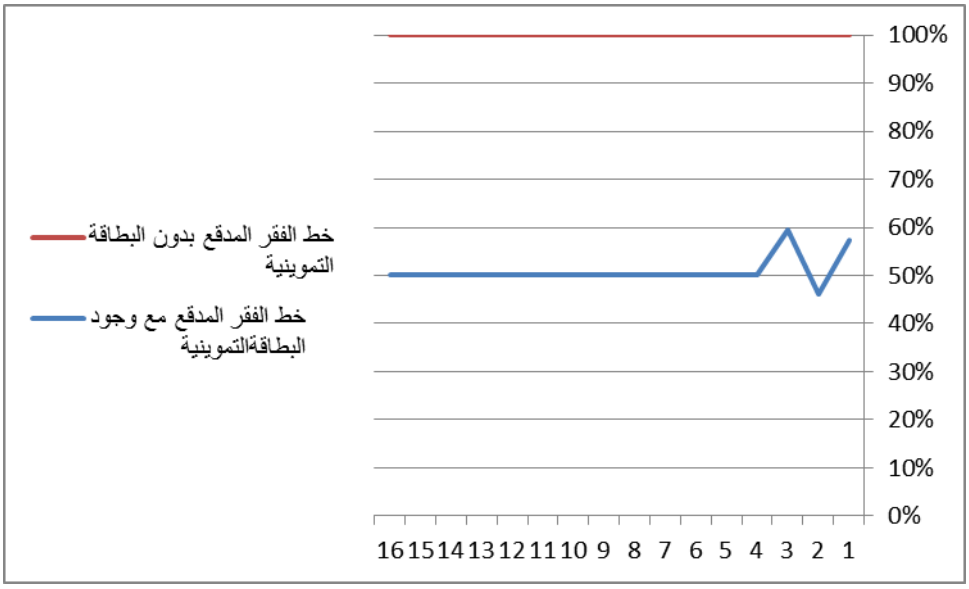

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(20)

جدول (21)خط الفقر المطلق قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينية بالاسعار الجارية للمدة(2004–2021)الف دينار

السنوات	خط الفقر المطلق مع وجود البطاقة التموينية	خط الفقر المطلق بدون البطاقة التموينية
2004	98.644	42.644
2005	37.813	50.262
2006	57.894	48.894
2007	76.896	76.896
2008	86.662	86.662
2009	93.890	93.890
2010	96.197	96.197
2011	101.580	101.580
2012	101.500	105.500
2013	107.866	107.866
2014	110.285	110.285
2015	111.872	111.872
2016	111.081	111.081
2017	111.000	111.000
2018	110.880	110.880

2019	110.000	110.000
2020	111.000	111.000
2021	111.000	115.000

المصدر :الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

–وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجاميع الإحصائية سنوات مختلفة .

والشكل 25 يوضح ذلك وكالاتي:

شكل (25)خط الفقر المطلق قبل و بعد طرح قيمة البطاقة التموينية للمدة(2004–2021) الف دينار

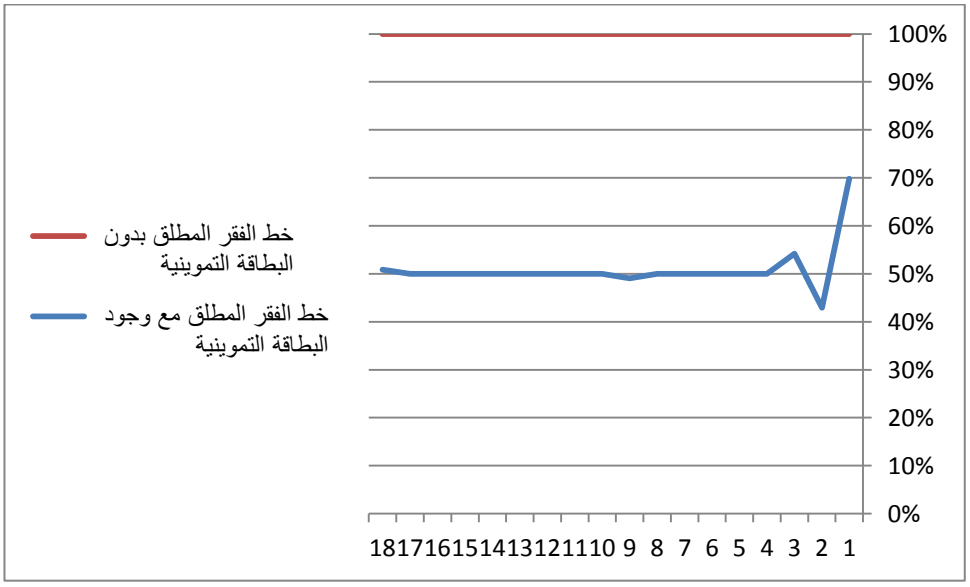

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(21)

1:أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية و نسبة الفقر

نلحظ من الجدول (22) والذي يبين أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية والفقراء من اجمالي السكان للمدة (2004–2022)ان أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية في ارتفاع مستمر طيلة مدة البحث إذ بلغت هذه الأعداد (27635133) نسمة في عام 2004 و(41163906)نسمة في عام 2022 [1] ،كما انها تفوق أعداد السكان اي يوجد زيادة ملحوظة في أعداد المشمولين بالبطاقة عن أعداد السكان لاعوام البحث باستثناء المدة بعد عام 2017 ، وهذه الزيادة الغير منطقية في أعداد المشمولين جاءت لأسباب عديدة منها الفساد المالي والاداري الذي يعاني منه البلد في مختلف المستويات والجوانب فضلا عن عدم وجود الرقابة الصارمة نتج عنها الازدواجية في تسجيل الأفراد

(1) وزارة التجارة ،دائرة التخطيط والمتابعة.

باكثر من مركز تمويني أو عدم حذف المتوفين بسبب غياب التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التجارة واجراء التحديثات في أعداد المشمولين أولا بأول،أما بعد عام 2017 بدأت الأعداد للمشمولين تظهر بشكل منطقي اي أقل من عدد السكان وهذا يبرز الدور الرقابي من قبل وزارة التجارة في متابعة أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية لايصالها إلى مستحقيها الحقيقيين وبعد عام 2022 بدات عملية الاتمتة للبطاقة التموينية لاصدار البطاقة التموينية الالكترونية وتم التحديث الالكتروني منعا للتلاعب في أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وضمان حقوقهم في مفرداتها ، ونلحظ من الجدول أيضا أنه بإنخفاض تخصيصات البطاقة التموينية هناك ارتفاع مستمر في خط الفقر المطلق طيلة مدة الدراسة إذ بلغ قيمة (51)الف دينار في عام 2004 ليصل إلى(115)الف دينار في عام 2022 وكذلك هناك ارتفاع متذبذب في نسبة الفقر وأعداد الفقراء في عام 2022 إذ بلغت نسبة الفقر (22%) وعدد الفقراء (10562220) نسمة عن عام 2004 الذي بلغت فيه نسبة الفقر (22%)وعدد الفقراء (6081980) نسمة، فإنخفاض تخصيصات البطاقة التموينية أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وخط الفقر المطلق وعدد الفقراء لكون اغلب الفقراء يعتمدون على مفردات البطاقة التموينية في تأمين الغذاء بالرغم من قلة مفرداتها وعدم تغطيتها لكافة اشهر السنة ،"إذ يعتمد افقر 10% من العراقيين على نظام التوزيع العام(البطاقة التموينية) للحصول على 80% من سعراتهم الحرارية اليومية فيما يستغني اغنى 10% من العراقيين على نظام التوزيع العام للحصول على ما يقارب 30% من سعراتهم الحرارية اليومية"

جدول(22) أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وأعداد الفقراء للمدة **(2004-2022)**

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد الأفراد المشمولين بالبطاقة التموينية (نسمة)	تخصيصات البطاقة التموينية	أعداد الفقراء (نسمة)	نسبة الفقر%
	1	2	3	4	5
2004	27139585	27635133	5250000	6081980	22
2005	27962968	28512185	7350000	6395556	23
2006	28810441	29749051	4500000	6430392	22
2007	29682081	30090835	3928000	6648450	22
2008	30577798	31079108	3928000	6780877	22
2009	31496406	31706434	4200000	6570280	21
2010	32437949	32270264	3094610	6630720	20
2011	33402567	33414586	4000000	6565840	20
2012	34392179	34338034	4000000	6465312	19

19	6698770	4916750	35410637	35438000	2013
23	8101125	3505977	36118544	36004000	2014
19	6854741	2500000	36876341	36933714	2015
20	7114740	2470000	37172616	36169123	2016
20	7446570	1693000	37662735	37139519	2017
20	7644086	1500000	37668159	38124182	2018
19	7536980	1500000	38705376	39127889	2019
31	12359550	1500000	39257424	40150174	2020
30	12271240	794923	39619189	41190658	2021
25	10562220	794923	41163906	42248883	2022

المصدر :وزارة التجارة ،دائرة التخطيط والمتابعة.

وزارة المالية ،الموازنة للسنوات **(2004-2022)**

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مسوحات احوال المعيشة والسكان .

شكل(26) أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وأعداد الفقراء للمدة **(2004-2022)**

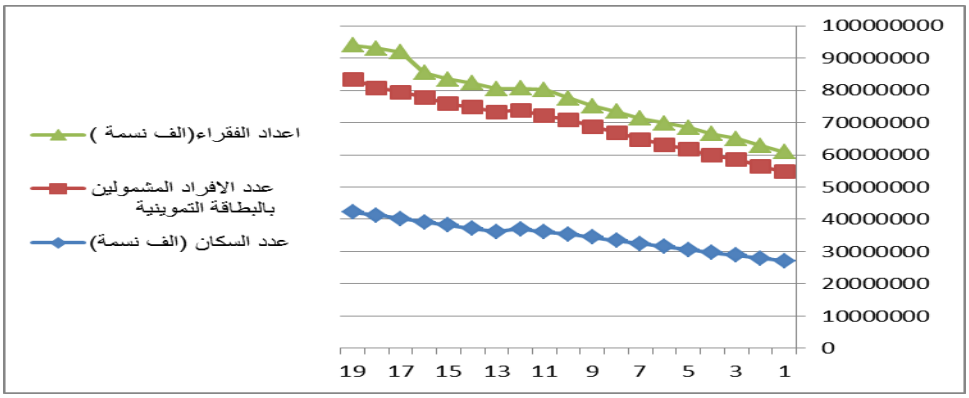

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (22)باستخدام برنامج الاكسل

2 :ميزانية الأسرة والبطاقة التموينية :

يعد نظام البطاقة التموينية من التحويلات الإجتماعية العينية للدولة وتقدر نقدا بقيمة (12000) الف دينار عراقي لكل فرد شهريا اي ما يقارب (10)دولار وتشكل مساهمة البطاقة التموينية في المتوسط نسبة (7%)من ميزانية الأسرة العراقية ، وتزداد أهمية هذه المساهمة بالنسبة لافقر (10%)من السكان الذين لديهم مشكلة في توفير الضروريات الأساسية وتبلغ (17%)من ميزانيتهم في حين تبلغ

(2%)من ميزانية الأسر الاغنى بنسبة(10%)من السكان[1] ،ويمثل الدعم المقدم للبطاقة التموينية دخلا للسكان لاسيما الفقراء ويكون الدخل بمقدار الدعم المقدم وهو الفرق بين قيمة السلع داخل البطاقة وبين قيمتها السوقية فيما لو تم شراء المواد الغذائية من السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للفقراء وإنخفاض أسعار السلع الغذائية المدعومة في الأسواق ،كما ان الدخل الذي يحصل عليه الفقراء من جراء الدعم يمكنهم من شراء سلع أخرى غير غذائية ، وان الزيادة في تخصيصات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية تؤدي إلى المساهمة في الحد من الفقر لاسيما فقر الدخل (الفقر النسبي ،الفقر المدقع ،الفقر المطلق)،فضلا عن ذلك فعند قيام الاغنياء ببيع مفردات البطاقة التموينية لعدم رغبتهم في جودتها لشراء نوعيات افضل فان ذلك سوف يوفر هذه الكميات المباعة بأسعار أقل من قيمتها لذوي الدخول المحدودة ،وتعمل الدولة على رفع الدخل الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة من خلال المدفوعات التحويلية ودعم السلع والخدمات بتوفير السلع الاستهلاكية الاساسية باسعار مدعمة عن طريق البطاقة التموينية لمساعدة الفقراء وذوي الدخل المنخفض للتخفيف معاناتهم من الفقر [2]،وان تخفيض الانفاق على التحويلات العينية والنقدية من قبل الحكومة للافراد يؤدي الى انخفاض الدخول الحقيقية للافراد ومن ثم زيادة الفقر كما ان الغاء دعم السلع والخدمات لاسيما البطاقة التموينية التي يستخدمها الفقراء يؤدي الى ارتفاع اعداد الفقراء فتعمل الدولة على وضع سياسات مالية من شانها خفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لايترتب عليها ضغوط تضخمية وبالتالي ينعكس على نجاح هذه السياسات في كبح التضخم على شكل ايجابي للفقراء[3].

3:كلفة البطاقة التموينية :

تبلغ نسبة الإنفاق على برنامج البطاقة التموينية (4.2%)من اجمالي الإنفاق العام بكلفة اجمالية تقدر(4.88)تريليون عراقي ما يساوي (4.2)مليار دولار اي مايمثل اضعاف كلفة برامج الحماية الإجتماعية الأخرى في العراق مجتمعة وهي لاتصل إلى الخمس من اجمالي الإنفاق الحكومي على

([1]) يونسيف العراق ،قسم السياسة الاجتماعية ، فقر الأطفال في العراق،2017،ص 85.

([2])فطيمة حاجي ،تحليل وقياس الفقر في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل واستشراف اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة منتوري قسطنطينة ،2008-2009 ،ص44-45.

([3])وداد عباس ،دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر –دراسة حالة :الجزائر ،الاردن اليمن ،دكتوراة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة فرحات عباس،سطيف01، (2017-2018) ،ص84.

البطاقة التموينية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع بنسبة (25%) [1]، كما أن كلفة ايصال دولار واحدة من المواد التموينية إلى فقير واحد يكلف الدولة ما يقارب (6.30)دولار وهي تعد كلفة باهظة حسب المعايير الدولية

4:البطاقة التموينية واستقرار الاسعار

يحتل دعم اسعار المستهلك اهمية كبيرة في البرامج الاقتصادية للدولة لما يحققه هذا الشكل من الدعم من اثر مباشر على المستهلك والمجتمع عامة من خلال المحافظة على الدخول الحقيقية للافراد عن طريق استقرار الاسعار بعيدا عن تقلبات الاسعار العالمية اذ يتضمن دعم اسعار المستهلك دعم مفرادات البطاقة التموينية والذي يدخل ضمن اطار الدعم الحكومي الموجه للتاثير في اسعار السلع والخدمات ويتحدد الدعم الحكومي السعري ضمن السياسة السعرية التي تحددها ايدولوجية النظام الاقتصادي والسياسي بالتقدير الواقعي للفئات الاجتماعية المختلفة على وفق ذلك تتحدد السلع المدعومة وفئات المجتمع المدعومة ومستوى التاثير المرغوب في تنظيم الاسواق وفي المستوى المعاشي لافراد المجتمع عن طريق تقديم السلع باسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية [2] ،

اذ تمثل البطاقة التموينية مصدر قوة للضغط على مستويات الاسعار في السوق ،والذي يعكس تدخل الحكومة لمنع ارتفاع الاسعار للسلع الغذائية بغرض المحافظة على تكاليف المعيشة ومنع ارتفاع هذه التكاليف بوضع حد ادنى للسعر لضمان مستوى معين من الدخل لفئة من الشعب وكما يوضحه الشكل البياني الاتي:

([1])يونسيف العراق ،قسم السياسة الاجتماعية ،مصدر سابق ،ص86.

([2]) توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار علي ،نموذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية باستخدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المستهدفة في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،السنة التاسعة ،العدد 28,2011 ،ص42 .

شكل (27)يوضح تثبيت الاسعار بواسطة البطاقة التموينية

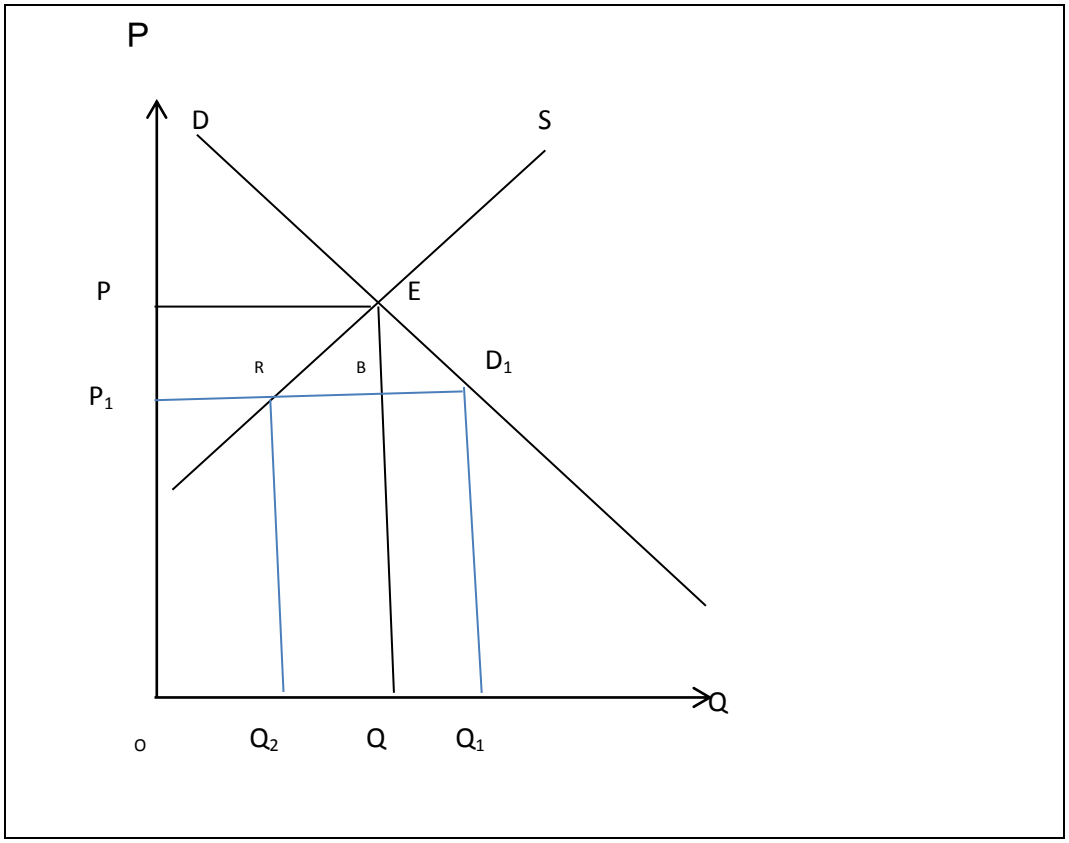

المصدر سامي خليل ،مصدر سابق ،ص 107

يتضح من الشكل البياني (27) على فرض تحديد سعر ادنى لسلعة الطحين مثلا وهي احدى السلع الغذائية المهمة من البطاقة التموينية ان D يمثل منحنى الطلب على السلعة و s يمثل منحنى العرض عليها والسعر يتحدد عند P و الكمية هي Q وعند تدخل الحكومة بواسطة السياسة السعرية بتحديد حد ادنى للسعر عند P_1 فان الكمية المطلوبة من السلعة تكون Q_1 والكمية المعروضة من السلعة تكون Q_2 أي ان الكمية المطلوبة تزيد على الكمية المعروضة بمقدار Q_2Q_1 فافضل وسيلة لمواجهة هذه الزيادة في الطلب هي اتباع نظام البطاقة التموينية أي يتحدد حصة لكل فرد بحيث تكون مجموع الحصص مساوية للكمية المعروضة في السوق [1]

و يترتب على الدعم الحكومي السلعي مع ثبات الدخل النقدي للمستهلك زيادة دخله الحقيقي اي زيادة القوة الشرائية لديه مع ثبات أسعار السوق اي يزداد استهلاكه من الغذاء بمقدار الدعم المقدم من قبل

[1]) سامي خليل ،مصدر سابق ،ص 107

الحكومة وتتناقص مشترياته للغذاء من السوق بمقدار الدعم أيضا إذ ان دعم الحكومة للمستهلك بقدر ثابت من السلع دون مقابل يؤدي لزيادة استهلاك السلع المدعومة وإنخفاض المشتريات من هذه السلع بالأسعار السوقية وزيادة الاستهلاك من السلع الغير مدعومة بسبب ان الدخل المتاح لدى المستهلك قد ازداد نتيجة مساعدة الدولة له عند دعمها للسلع إذا هناك علاقة ايجابية بين الدعم الحكومي وبين زيادة الاستهلاك ومن ثم علاقة عكسية مع الفقر [1].

5-اراء المؤيدون والمعارضون لبرنامج البطاقة التموينية :-

بعد عام 2003 اخذ العراق جملة من الاصلاحات الاقتصادية ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي في اطار اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي التي كانت احدى اهدافها خفض تخصيصات الدعم الحكومي وبرزت عديد من الاراء حول نظام التوزيع العام(البطاقة التموينية) فهناك من يرى ضرورة الغاءها واخر يدعو ابقاءها والقيام بالإصلاحات المطلوبة ولكل واحد منهم مبرراته الا انهم بالرغم من الاختلاف في الراي ولكنهم يتفقون في ضرورة توفير الامن الغذائي للمواطن وان تبني أي من الرأيين قد لايكون الحل الامثل للمشكلة اذا ما كان قرارا مدروسا من كافة الاتجاهات لتوفير البدائل الت تبعث الطمأنينة للمواطنين لاسيما الفقراء منهم ، وفيما يلي ابرز الآراء للمؤيدين والمعارضون:

اولا: اراء المعارضون :تبنى المعارضون رايهم في المطالبة بإلغاء برنامج البطاقة التموينية بناءا على عدة اسباب منها ان تطبيق هذا النظام احدث تشوهات في سوق السلع الغذائية نتيجة الى زيادة في عرض السلع التي تقدمها البطاقة التموينية مما يؤدي الى انخفاض اسعارها الى ما دون سعر الكلفة فضلا عن تدهور انتاجها على المستوى المحلي هذا من جانب العرض اما من جانب الطلب فقد ادى هذا النظام الى انخفاض الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا مما اجبر كثير من الفلاحين الى ترك مزارعهم والبحث عن عمل في كبرى المدن فضلا عن تكلفته العالية التي تحد من امكانية تطوير الخدمات التعليمية والصحية والصعوبات اللوجستية في عملية التوزيع في ظل تدهور الوضع الامني وتعرض اساطيل وزارة التجارة لعمليات ارهابية او اعمال سلب ونهب[2] واتساع شبكات الحماية الاجتماعية والذي يؤدي الى تخفيض الدعم عن البطاقة التموينية واعادة توزيع مبالغها على الفئات

([1]) خديجة الاعسر ،مصدر سابق 2016،ص 116-113.

([2]) برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة والجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ،ص34.

الفقيرة في المجتمع كما تشكل البطاقة التموينية عبئا على الموازنة العامة للدولة في العراق فضلا عن الفساد المالي والاداري المرافق لنظام البطاقة التموينية لضخامة الاموال المخصصة لها وكذلك تراكم الديون الخارجية [1].

ثانيا :اراء المؤيدون :-تبنى المؤيدون رايهم في ابقاء برنامج البطاقة التموينية والقيام بالإصلاحات المطلوبة او ايجاد البدائل لها لاسباب منها ان هذا النظام لم يكن نتاجا للسياسات الكفيلة بالحد من الفقر وانما جاء تلبية للظروف التي فرضتها الحروب والعقوبات فقد ساهم في التخفيف من الاعباء المعيشية للسكان كما انه يشكل جزءا مهما من من نفقات الحكومة اذ بات يوجه حركة اسعار المواد التموينية في السوق فالقصور في توزيع واحدة او اكثر من سلع البطاقة التموينية ينعكس في ارتفاع اسعار تلك السلعة في المحلية فضلا عن الاعتماد الكبير عليها في تحقيق الامن الغذائي في البلد ،كما ان التزام الحكومة بتوفير مفرداتها ساهم في خفض اسعار السوق دون المستوى العام للاسعار في البلدان الاخرى [2]

(1) سرمد النجار ،تحليل مديات فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية 2008،ص6.

(2))الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات واخرون،التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة ،برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة 2008،ص17.

الفصل الثالث

التحليل القياسي لدور برامج الدعم الحكومي ولاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2022)

المبحث الأول :

الإطار النظري للاختبارات القياسية

المبحث الثاني:

تقدير النموذج القياسي وتحليل تأثير البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022)

الفصل الثالث

التحليل القياسي لدور برامج الدعم الحكومي ولاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004–2022)

تمهيد

يعد إستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة في التحليل القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية محل البحث من أهم الوسائل المستخدمة في فهم طبيعة النظام الإقتصادية ،وبهدف تحديد طبيعة ودور برامج الدعم الحكومي ولاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004–2022)بالاعتماد على الجانب التحليلي، لابد من تعزيز هذا الدور بالأخذ بأساليب القياس الإقتصادي لاختبار ومقارنة النظرية بالواقع من خلال معرفة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات بتطبيق اختبار جذر الوحدة والمتمثلة ب(ديكي–فولر)واختبار التكامل المشترك (ARDL)، وتم تحويل البيانات إلى نصف سنوية لغرض ادخال الفجوات الزمنية الملائمة، والتي تحتاج إلى ان تكون البيانات المستخدمة كبيرة نوعا ما، لإعطاء مصداقية اكبر لنتائج البحث المتحصل عليها والتي تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة .ويتضمن الفصل مبحثين:

المبحث الأول:الإطار النظري للاختبارات القياسية

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل تأثير البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022)

المبحث الأول

الإطار النظري للاختبارات القياسية

أولا :اختبار سكون السلاسل الزمنية :

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من البيانات لظاهرة ما اقتصادية أو اجتماعية مرتبطة مع بعضها البعض خلال مدة زمنية معينة وغالبا ما تكون متساوية ومتتالية وتكون أما أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية [1]، ومن أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في المجال القياسي هو إثبات سكون هذه السلاسل من عدمه إذ إن السلاسل الزمنية غير الساكنة تؤدي إلى الانحدار الزائف [*] وهو يدل على وجود اتجاه عام (Trend)في السلسلة الزمنية للمتغيرات الإقتصادية وهو قد يؤدي إلى نتائج غير واقعية ومضللة ،إذ لابد التاكد من استقراريه كل متغير من متغيرات الانموذج[2]، لذا يتم اللجوء إلى اختبارات السلاسل الزمنية والتي يقصد بها عدم وجود اتجاه عام للظاهرة اي انها متذبذبة نزولا وصعودا في المسار الزمني للسلسلة فضلا عن عدم وجود تقلبات موسمية بمعنى عدم تغير خصائصها عبر الزمن ومن ثم تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن [3] . والسلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا ما تحقق الشروط الآتية [4] :

---

*(الانحدار الزائف: يقصد به ان التغير في المتغيرات يمكن ان يكون مرده الزمن الذي يؤثر فيها جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة وبالتالي فان العلاقة بينهما هي علاقة اقتران اوارتباط وليس علاقة سببية وعليه يجب اضافة الخطا الى المعادلات والذي يسمى نموذج تصحيح الخطا)

([1]) محمد النعيمي وحسن طعيمة ،الاحصاء التطبيقي ،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ،2008 ،ص 329.

([2]) عبد القادر محمد عطية ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1 ،الدار الجأمعية للنشر والتوزيع ،مصر،2005 ،ص 643 .

([3]) فاضل عباس الطائي ونجلاء سعد الشرابي ،المنطق المضبب لنموذج سلسلة زمنية غير المرأوحة مع التطبيق ،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ،العدد 18 ،2010 ،ص 93 .

([4]) محمد صالح سلمان الكبيسي وقادر حسن نضال ،تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)،مجلة العلوم الإقتصادية والادارية جامعة بغداد ،المجلد (20) العدد (78) ،2014 ،ص 78 .

أ- **ثبات متوسط القيم عبر الزمن** $E(Y_t)=U_1.....(1)$

ب- **ثبات التباين عبر الزمن** $Var(Y_t)=E(Y_t-U)^2=\delta^2$ .....(2)

ت- **التباين المشترك بين اي قيمتين** يعتمد على الفجوة الزمنية (K)بين القيمتين ولا يعتمد على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عند التباين

$$Cov(Y_{t1}\ Y_{t-k})=\sum[(Y_t-U)(Y_{t-k}-U)]=Y_K.....(3)$$

U=الوسط الحسابي،ð=التباين ،Y_K=معامل التباين المشترك (التغاير)

وعليه فإن سكون السلسلة الزمنية عند المستوى أو الفرق الأول أو عند كلأهما هو الذي يحدد النموذج الذي سوف يستخدم في القياس والتقدير للسلاسل الزمنية عينة البحث ،وتوجد هناك عدة طرق لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية واكثر الاختبارات شيوعا هي اختبارات جذر الوحدة(Unit – root) والذي يعد من ابرز الأساليب الإحصائية الحديثة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية ويمكن توضيح أهمها وكالآتي [1] :

1-اختبار ديكي فولر البسيط(DF) (Dickey-Fuller Test):وهو من أبسط اختبارات جذر الوحدة يبحث مدى استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها عند نموذج الانحدار الذاتي لكل سلسلة زمنية مع فرقها الأول كمتغير تابع وإدخاله كمتغير مستقل بتباطؤ سنة وأحدة ويكون باتجاه عام أو بدون اتجاه عام ويوجد له ثلاث صيغ [2] :

ا-بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني عام

ب-مع وجود حد ثابت

ت-مع حد ثابت واتجاه عام

وللتاكد من استقرارية السلسلة الزمنية يتم مقارنة قيمة (t)المحتسبة مع قيمتها الجدولية والتي يطلق عليها القيم الحرجة عند حجم العينة (n-k)ومستوى المعنوية (1%,5%,10%)

(1)Regis Bourbonnais , Econometris ,Dunod, 2013 ,p 239.
(2)Gujarati N.Damodar ,Basic Econometries ,Fourth Edition,The published by MeGraw-HILL companies ,2004,p815.

n=حجم العينة ،k=عدد المتغيرات المستقلة والتابعة

-إذا كانت قيمة (t)المحتسبة أكبر من الجدولية في هذه الحالة نرفض فرضية العدم * (H_1:B=0)والتي تنص على (عدم وجود مشكلة بين المتغيرات) ونقبل الفرضية البديلة* (H_1:B=1) والتي تنص على (وجود مشكلة الترابط الخطي المتعدد بين المتغيرات)وهذا يدل على أن السلسلة الزمنية ساكنة.

-إذا كانت قيمة(t)المحتسبة اصغر من الجدولية في هذه الحالة نقبل فرضية العدم (H_1:B=0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1:B=1) اي يدل على ان السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة وفي هذه الحالة يتم اخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية .

2-اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF)(Augmented Diekey –Fuller Test):طور كل من (ديكي فولر) اختبار لتحليل خصائص وطبيعة السلاسل الزمنية سمي باختبار ديكي فولر الموسع ،بهدف تلافي السلبيات التي تحتويها الصيغة البسيطة المتمثلة بعدم الإهتمام بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ،ويتضمن هذا اختبار (ADF) ثلاثة معادلات انحدار مختلفة بهدف اختبار وجود مشكلة جذر الوحدة ويتم تطبيق هذا الاختبار من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS)بإضافة قيم متباطئة للمتغير التابع إذ لا تحتوي المعادلة الأولى على الحد الثابت ولاعلى الاتجاه العام في حين المعادلة الثانية تحتوي على الحد الثابت والمعادلة الثالثة تختلف عن المعادلتين السابقتين إذ تحتوي على حد ثابت واتجاه عام ويتم توضيح ذلك من خلال الصيغ الآتية [1] :

$$Y_t=ß_1+ß_2Y_t+U_i \quad \text{.....} \quad (4$$

$$Y_t=ß_1+ß_2Y_t+ ß_3 Y_{t-1} +U_i \quad \text{.....} \quad (5$$

$$Y_t=ß_1+ß_2Y_t+ ß_3 Y_{t-1} + ß_4Y_{t-2} +U_i \quad \text{.....} \quad (6$$

* فرضية العدم هي(الفرضية الصفرية)وهي فرضية محايدة ويرمز لها بالرمز (HO)وتعرف انها الفرضية التي يتم اختيار امكانية رفضها مع فرض انها صحيحة

* الفرضية البديلة هي (وهي فرضية مكملة لفرضية العدم ويرمز لها بالرمز (H1)وتبين فيها ان تقديرات المعلمات التي يتم الحصول عليها قد لاتكون مطابقة للمجتمع

([1]) محمد ادريوش دحماني ،سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي ،جامعة جيلالي لياس ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية علوم التيسير قسم العلوم الإقتصادية ،2006،ص115.

إذ يتم اختبار السكون بنفس طريقة ديكي فولر البسيط من حيث المستوى والفرق الأول والفرق الثاني بإستخدام الفرضيات الآتية :

$H_0: r=0$

$H_1: r<0$

3-اختبار فيليبس- بيرون (P-P)(Phillips-Peron Test):استخدم هذ الاختبار لأول مرة في عام 1988 وهو من اشهر اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية ويتميز بانه لا يحتوي على القيم المتباطئة للفروق بهدف معالجة مشكلة الارتباط الذاتي ويختلف عن اختبار (ADF)بتصحيحه للارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة فضلا عن أمتلاكه قدرة اختبارية احصائية ادق وافضل من اختبار (ADF)لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا ويعد اختبار (PP)غير حساس بسبب عدم توفر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية وهذ الاختبار يتطلب تقدير المعادلة الآتية [1] :

$$\Delta Y\tau = \alpha + \alpha 1 Yt - 1 + \alpha 2 T + et \qquad (7)$$

ويتشابه هذا الاختبار مع اختبار (ADF) بإستخدامه القيم الحرجة نفسها لاسيما في العينات الكبيرة فعندما نرفض فرضية العدم ($H0:\beta=1$) فان السلسلة الزمنية تكون ساكنة وعند قبول فرضية البديلة ($H0:\beta \neq 1$)فان السلسلة الزمنية تكون غير ساكنة اي تحتوي على جذر الوحدة .

ثانيا :التكامل المشترك :يعد من الاختبارات المهمة التي تستخدم قبل تقدير النموذج القياسي لتجنب حالات التقدير الخاطئ إذ يوضح العلاقات السببية طويلة الأجل بين المتغيرات ويمثل عملية ارتباط بين سلسلتين زمنيتين أو اكثر ،حيث ان التغيرات في الأولى تؤدي إلى الغاء التغيرات في الثانية ،والعكس مع بقاء قيمتها ثابتة مع مرور الوقت [2]، وهذا الاختبار يسمح للتحقق من التقارب بين السلاسل الزمنية ولاجراء التكامل المشترك يجب ان يكون هناك تشابه بين المتغيرات الدراسية ورتبة التكامل .ويقوم الاختبار على اساس تقدير انحدار التكامل المشترك.

([1]) محمد شيخي ،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ،ط 1،دار الحأمد للنشر والتوزيع ،عمان ،2012،ص 212.

([2]) قاسم سعد صكبان ابو شتيوي ،مؤشرات الانذار المبكر للازمات المصرفية واثرها على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق،اطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،2022،ص152 .

$$X=C+dy_t+u\ldots\ldots\ldots\ldots(8$$

ثالثا :الانحدار الذاتي للابطاء الموزع(ARDL):

(**Autoregeressive Distributed Leg Estimate**)ويعد هذا النموذج مزيجا من نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء [1]،ويستخدم لاثبات وجود علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عبر ادخال متغيرات تفسيرية متباطئة زمنيا في النموذج [2]، ويمتاز نموذج (ARDL)بعدة مميزات من أهمها [3] :

1-يمكن تطبيق منهجية (ARDL)سواء كانت المتغيرات المستقلة متكاملة ورتبتها صفرية (0)أو رتبتها (1)أو مزيج بينهما وبالاعتماد على نتائج اختبار (F-statistic)إذ يتم اختبار فرضية العدم (HO;ß=1)القائلة بعدم وجود تكأمل مشترك بين متغيرات الانموذج مقابل الفرضية البديلة (HO;ß≠1)

2-يمتاز باعطاء نتائج متناهية في الدقة في حال كون العينة صغيرة جدا ،على عكس الاختبارات الأخرى للتكأمل المشترك التي تتطلب حجم عينة كبير .

3-يمكن من اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) باعتباره أهم الاختبارات الإحصائية في الاقتصاد القياسي ،فضلا عن انه يساعد على تقدير مكونات الأجل القصير والأجل الطويل معا في معادلة وأحدة .

([1]) اسماء طارق البلدأوي وعفاف صالح الحاني ،تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال نمإذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)للمدة (1970-2014)،مجلة العلوم الزراعية العراقية ،العدد(6)،المجلد(48)،2017،ص 174.

([2]) محمد ادريوش دحماني وناصور عبد القادر ،دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الاندار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ،ابحاث المؤتمر الدولي 12-11مارس ،جامعة سطيف ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2013 ،ص 17-16.

(2)Narayan ,p.,The Saving and investment nexus for ;Evidence form cointegration tests.Applied Economics ,vol.37 ,pp.1979-1990.

المبحث الثاني

تقدير الانموذج القياسي وتحليل تأثير البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022)

أولا :توصيف النموذج القياسي

تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي وصياغته من أهم وأصعب مراحل بناء النموذج الإقتصادي وذلك لما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يتضمنها الأنموذج ويتم الاعتماد في هذه المرحلة على النظرية الإقتصادية فضلا عن المعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة ،لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى صيغ رياضية معبرا عنها بالرموز والمعادلات رياضية لتحديد اتجاه العلاقة و نوع بين المتغيرات الإقتصادية التابعة والمستقلة [1] ، بهدف بناء النموذج القياسي الذي يوضح طبيعة دور برنامج البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق بعد عام 2003وهذه المرحلة تتضمن الخطوات الآتية :

1:بناء الانموذج

الانموذج القياسي هو أنموذج خطي يقيس دور برنامج البطاقة التموينية وهو أحد برامج الدعم الحكومي في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة 2004–2022، عبر إستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كاستقرارية السلاسل الزمنية ومنهجية (ARDL)وذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

2:تحديد متغيرات الأنموذج

تم إستخدام تخصيصات الدعم لبرنامج البطاقة التموينية والتي لها دور مباشر أوغير مباشر في معدلات الفقر اعتمادا على ماجاءت به النظرية الإقتصادية، وفيما يأتي وصفا لمتغيرات الأنموذج :

([1]) وليد اسماعيل سيفو واحمد محمد مشعل ،الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، ط1 ،عمان ،2003،ص 21.

ا-المتغيرات المستقلة (التفسيرية)

وهي المتغيرات التي تحددها قوى خارج الانموذج ولا يمكن السيطرة عليها(مثل متغيرات الاسعار وتسمى بالمتغيرات الخارجية) والتي تؤثر ولاتتأثر بالمتغير التابع وقد تم اعتماد المتغيرات الآتية كمتغيرات مستقلة:

-تخصيصات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية(GR)

-عدد المشمولين بالبطاقة التموينية (NP)

ب-المتغير التابع (المعتمد)

وهي المتغيرات التي تحدد من داخل النموذج او النظام الاقتصادي وتسمى بالمتغيرات الداخليةويمكن السيطرة عليها مثل (متغيرات العرض والطلب ،الدخل،الاستهلاك ،الانتاج ،المنفعة والكثير من المتغيرات الاخرى) ، والتي تتأثر بالمتغيرات المستقلة والمتمثلة بالمتغير التابع الفقر(PR) .

3:صياغة الانموذج القياسي

يصاغ الانموذج القياسي وفقا لمعادلة تضم متغيرا تابعا ممثلا بنسبة (الفقر) ومتغيرين مستقلين هما (تخصيصات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية وعدد المشمولين بالبطاقة التموينية)و يمكن التعبير عن دالة الانموذج القياسي بالصيغة العامة الآتية:

$$PR=ß_0 -ß_1 GR -ß_2 NP +Ui$$

إذ ان:(PR=معدل الفقر، GR =تخصيصات البطاقة التموينية ،NP =عدد المشمولين بالبطاقة التموينية ،UI=متغير عشوائي)

ويتم تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الانموذج استنادا للافكار والاسس النظرية الإقتصادية وكما ياتي :

ا–العلاقة بين تخصيصات برنامج البطاقة التموينية (GR)وظاهرة الفقر(PR) وفقا للنظرية الإقتصادية ،إذ ان زيادة التخصيصات تؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر اي توجد علاقة عكسية بينهما من ثم فان قيمة (a_1)تصبح سالبة

ب–ان العلاقة بين عدد المشمولين بالبطاقة التموينية NP ومعدلات الفقر PR علاقة عكسية ،على افتراض ان الزيادة في عدد المشمولين بالبطاقة التموينية تؤدي إلى خفض معدلات الفقر من ثم فان قيمة (a_2)ستكون سالبة .

وليس كل المتغيرات تؤول بهذا المنوال وانما هناك متغيرات لايمكن السيطرة عليها بالرغم من التقدم التقني مثل متغير المناخ وغيرها من المتغيرات التي ليس للانسان سيطرة عليها .

ثانيا :تحليل النتائج وفقا لمنهجية ARDL

1:المؤشرات الإحصائية :يتضح من الجدول (**23**) أهم النتائج الإحصائية لاختبار المتغيرات محل الدراسة ،والتي اشتملت على مجموعة من الاختبارات أهمها الوسط الحسابي والوسيط والقيم العظمى والصغرى لها والانحراف المعياري إذ يتضح من الجدول ادناه ان المتغير (GR) تخصيصات الدعم الحكوميللبطاقة التموينية بلغت اعلى قيمة له (40.000) وأدنى قيمة لها بلغت(47.01–)وبلغ وسطها الحسابي (5.691–)وبلغ الانحراف المعياري لها (24.6870)،أما المتغير (NP)عدد المشمولين بالبطاقة التموينية بلغت القيمة العظمى له(5.3839) وأدنى قيمة له (0.0661–) وبلغ وسطه الحسابي (2.3661)،والانحراف المعياري (1.3324)،أما المتغير التابع (PR)الفقر فكانت قيمته العظمى (32.6214)وقيمته الدنيا(17.4968) خلال مدة البحث والوسط الحسابي له بلغ (21.8883)والانحراف المعياري له(3.4826) .

جدول (23)المؤشرات الإحصائية للمتغيرات (GR ,NP ,PR)

	GR	NP	PR
Mean	-5.0691	2.3661	21.8883
Median	-9.9422	2.1137	20.7251
Maximum	40	5.3839	32.6214
Minimum	-47.01	-0.0661	17.4968
Std. Dev.	24.687	1.3324	3.4826
Skewness	0.164	0.3677	1.686
Kurtosis	2.1408	2.6685	5.2774
Jarque-Bera	1.3038	1.0032	25.5264
Probability	0.521	0.6055	2.8642
Sum	-187.56	87.5484	809.8696
Sum Sq. Dev.	21940.3	63.9198	436.6476
Observations	37	37	37

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

2: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية: إذ يتضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية انها غير مستقرة وتتارجح قيمتها ارتفاعا وإنخفاضا

شكل بياني (28) للسلاسل الزمنية

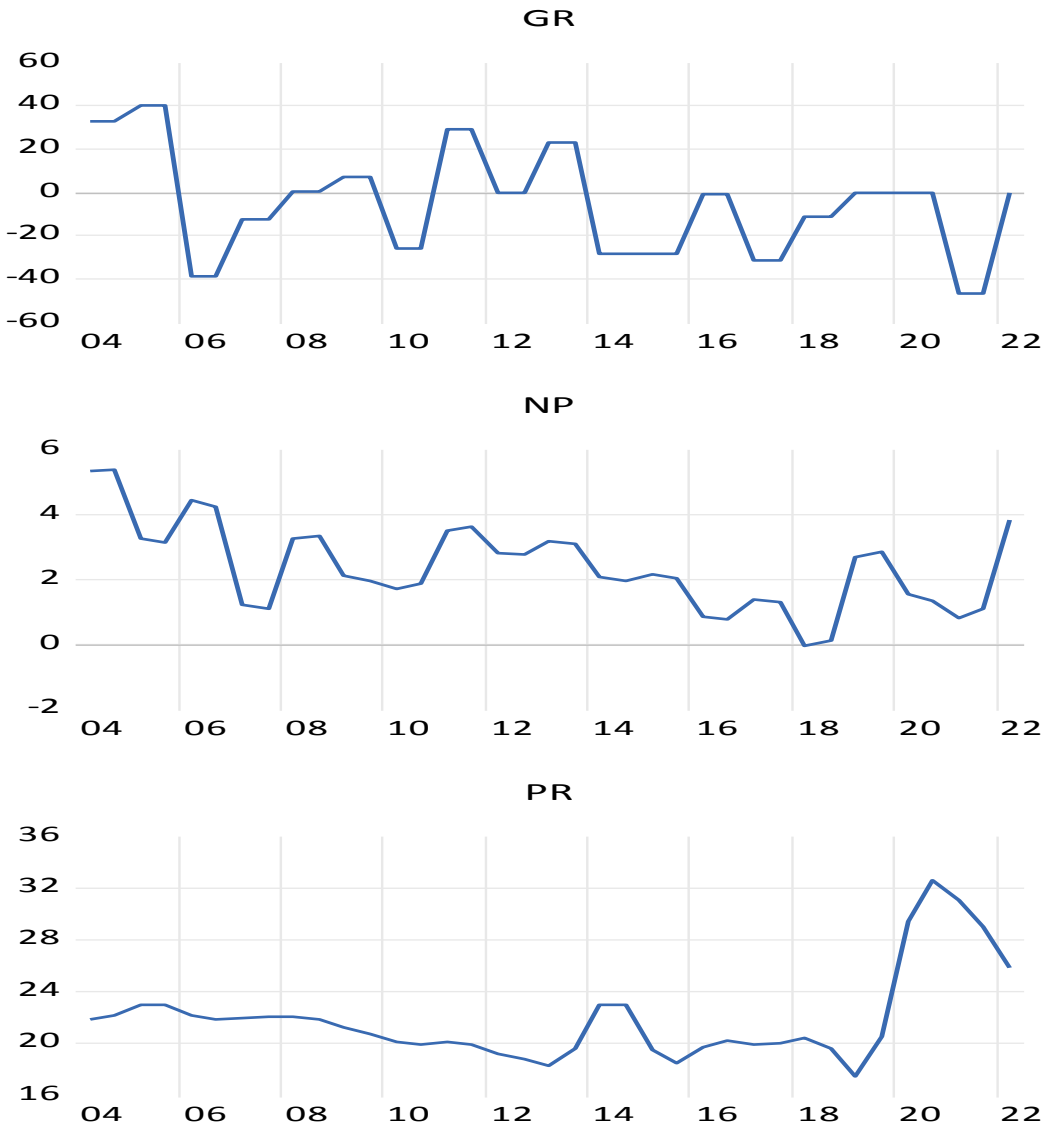

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews)

3:اختبار جذر الوحدة

وهي المرحلة الاولى للتحليل الاحصائي وهي اختبار السلاسل الزمنية لمعرفة مدى استقرار المتغيرات الداخلة بالانموذج على المدى القصير وعندما تحتوي معادلة الانحدار على متغيرات غير مستقرة تعطي (OLS) تفسيرات مضللة واي سلسلة زمنية يجب دراسة خصائصها العشوائية فاذا كان متوسطها وتباينها يتغيران عبر الزمن فان هذه السلسلة تكون غير مستقرة اما اذا كانت خصائصها مستقلة عن الزمن فان هذه السلسلة تكون مستقرة ،ويتضح من الجدول (24) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع)اعتمادا على السلاسل الزمنية ان المتغيرات(PR,NP) لم تستقر عند المستوى (At Level)أما المتغير (GR) استقر بوجود قاطع فقط أو قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) لذلك يتم اخذ الفروق(At First Difference) وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة عند الفروق الأولى يتضح ان اغلب المتغيرات استقرت عند الفرق الأول إذ استقر متغير (GR)بوجود قاطع واتجاه وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%)،في حين يتضح ان المتغير (PR)لم يستقر بوجود قاطع واتجاه وبوجود قاطع واتجاه عام ولكنه استقر بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%)أما المتغير (NP) استقر بوجود قاطع عند مستوى معنوية (1%)وبوجود قاطع واتجاه عند مستوى معنوية (5%) و بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية(1%) وبما ان هناك متغيرات استقرت عند المستوى وأخرى استقرت عند الفرق الأول لذا نرفض فرضية العدم (H_o) التي تشير إلى وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة (H_1), وان الانموذج الملائم للاختبار هو (ARDL)

جدول (24)اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية (unit root)ديكي –فولر الموسع للمدة 2004–2022

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root				
		At Level		
		GR	PR	NP
With Constant	t-Statistic Prob.	-4.6814 0.0006 ***	-1.7180 0.4119 n0	-2.1312 0.2342 n0
With Constant & Trend	t-Statistic Prob.	-4.9574 0.0016 ***	0.1789 0.9967 n0	-1.7084 0.7255 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic Prob.	-3.0328 0.0035 ***	0.2392 0.7480 n0	-1.4455 0.1357 n0
		At First Difference		
		d(GR)	d(PR)	d(NP)
With Constant	t-Statistic Prob.	-6.9850 1.1416 ***	-1.6421 0.4481 n0	-3.9355 0.0049 ***
With Constant & Trend	t-Statistic Prob.	-6.9173 7.3255 ***	-2.6095 0.2791 n0	-4.2560 0.0104 **
Without Constant & Trend	t-Statistic Prob.	-7.0231 1.1660 ***	-1.8643 0.0602 *	-3.9597 0.0002 ***
Notes: b: Lag Length based on SIC **Dr. Imadeddin AlMosabbeh** **College of Business and Economics** **Qassim University-KSA**				

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews)

4:تقدير نموذج ARDL

–يتضح من الجدول (25) نتائج التقدير الأولي وفقا لمنهجية (ARDL) والتي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع إذ ان قيمة (R–squared) بلغت (0.89) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (89%)من التغير الحاصل في المتغير التابع والنسبة المتبقية (11%) تعود لمتغيرات أخرى خارج الانموذج ،وان قيمة معامل الارتباط الكالي (Adjusted R–squared)بلغت (87%)(ان معامل الارتباط الكلي هو الذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهو

ايضا نسبة مئوية تعتمد على مدى قرب اوبعد النقاط المشتركة مابين المتغيرين المستقل والتابع من خط الانحدار فاذا بلغت قوة العلاقة نسبة عالية كانت جميع النقاط المشتركة قريبة من خط الانحدار والعكس بالعكس) ،و ان قيمة (F–statistic)بلغت (41.016)وهي تشير إلى ان الانموذج معنوي عند مستوى(1%)(ان العلاقة بين ,Fومعامل التحديد R^2 هي كلما كان معامل التحديد ذو قيمة عالية فان قيمة F ستكون عالية ايضا و Fتقيس جوهر معامل التحديد ،وعليه سنرفض فرضية العدم (H_o) ونقبل الفرضية البديلة اي ان النموذج المقدر معنوي

الجدول (25)نتائج تقدير انموذج(ARDL) الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PR(-1)	1.560901	0.130524	11.95873	0.0000
PR(-2)	-0.767603	0.141495	-5.424965	0.0000
GR	0.014424	0.013614	1.059490	0.2984
NP	-0.434675	0.344846	-1.260490	0.2179
NP(-1)	0.999879	0.424917	2.353116	0.0259
NP(-2)	-0.680133	0.296528	-2.293651	0.0295
C	4.879534	1.603800	3.042483	0.0051
R-squared	0.897848	Mean dependent var		21.90241
Adjusted R-squared	0.875958	S.D. dependent var		3.467084
S.E. of regression	1.221091	Akaike info criterion		3.414223
Sum squared resid	41.74976	Schwarz criterion		3.725292
Log likelihood	-52.74890	Hannan-Quinn criter.		3.521604
F-statistic	41.01694	Durbin-Watson stat		1.318523
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ا-تحليل فترات الابطاء المثلى

يعد (AKaike)مقياسا للجودة النسبية للنماذج الاحصائية لمجموعة معينة من البيانات ويقدر نوعية كل نموذج نسبة الى كل من النماذج الاخرى وبالتالي فانه يوفر وسيلة لاختيار النموذج ،أي انه يتناول المفاضلة بين حسن تناسب النموذج وتعقيده ولكنه في نفس الوقت لايوفر اختبارا لنموذج بمعنى اختبار فرضية العدم ،لذلك لايمكنه ان يقدم شيئا عن نوعية الانموذج بالمعنى المطلق اذا كانت جميع النماذج المرشحة غير مناسبة، أي ان (AKaik)سوف لا يعطي أي تنبوء، يتضح من الشكل البياني(29) ان مدة الابطاء المثلى هي(2,0,2) وذلك اعتمادا على معيار (AKaike) والذي إذ ان القيمة (0) تدل على عدم وجود تخلف زمني وان القيمة (2)تدل على وجود تخلف زمني لمدتين زمنيتين

الشكل (29)معيار (Akaike)للتخلف الزمني للانموذج

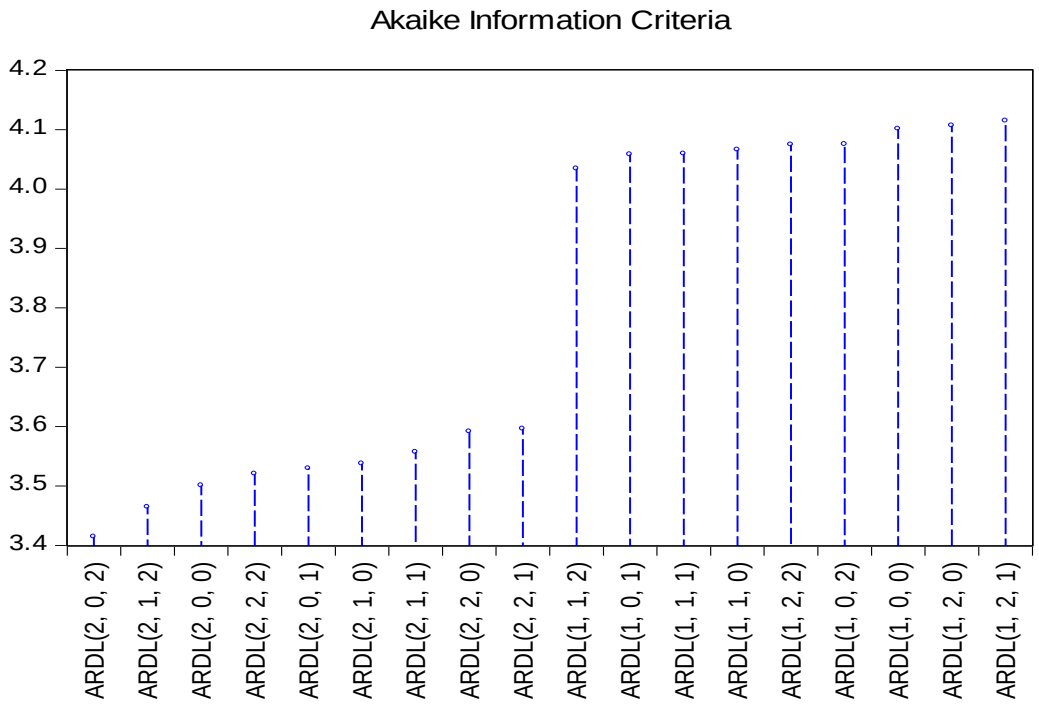

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ب-اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

يتم القيام باختبار الحدود (Bound Test)للتاكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمها، وذلك من خلال قيمة (F-statistic) , واختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (ويعني التكامل المشترك ان تكون السلسلتان المتكاملتان ذات سلوك متشابه بمرور الزمن ،وهو ما يشكل علاقة توازنية في الاجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات متوسط معدوم وتباين ثابت والسلسلة الغير مستقرة يتم تحويلها الى سلسلة مستقرة باجراء الفروقات عليها ،فروقات اولى وثانية وهكذا)ولمعرفة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية يجب معرفة رتبة تكامل تلك السلاسل

-من الجدول (26) نجد ان قيمة Fالمحتسبة (4.100) وهي اكبر من الحد الأدنى واصغر من الحد الاعلى عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نقع في منطقة القرار غير الحاسم لذلك نفرض ان المتغيرات المستقلة(تخصيصات البطاقة التموينيةGR,عدد المشمولين NP) لذلك نبني على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (26)اختبار الحدود(Bound Test) والتكامل المشترك

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.100308	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ج-الاختبار التشخيصية

عند مقارنة قيمة F المحتسبة مع قيمتها الجدولية على مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية معينة فاذا كانت F المحسوبة اكبر من الجدولية نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تباين غير متجانس ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح

❖ **الاختبار التسلسلي بين البواقي**

- يتضح من الجدول(27) ان القيمة الاحتمالية F المحتسبة (0.1506) وChi-Square (0.019)وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% .وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة

جدول (27)اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.197971	Prob. F(2,26)	0.1506
Obs*R-squared	7.833678	Prob. Chi-Square(2)	0.0199

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

❖ **-اختبار عدم تجانس التباين :**

-يتضح من الجدول(28) ان القيم الاحتمالية غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج لايعاني من مشكلة عدم تجانس التباين

جدول (28)عدم التجانس(Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.166058	Prob. F(6,28)	0.3522
Obs*R-squared	6.997078	Prob. Chi-Square(6)	0.3211
Scaled explained SS	7.851740	Prob. Chi-Square(6)	0.2492

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

د-اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية

-من الرسم البياني (28)يتضح ان القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera (0.43)وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية لذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم(H_0).

شكل (30)اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية(Histogram)

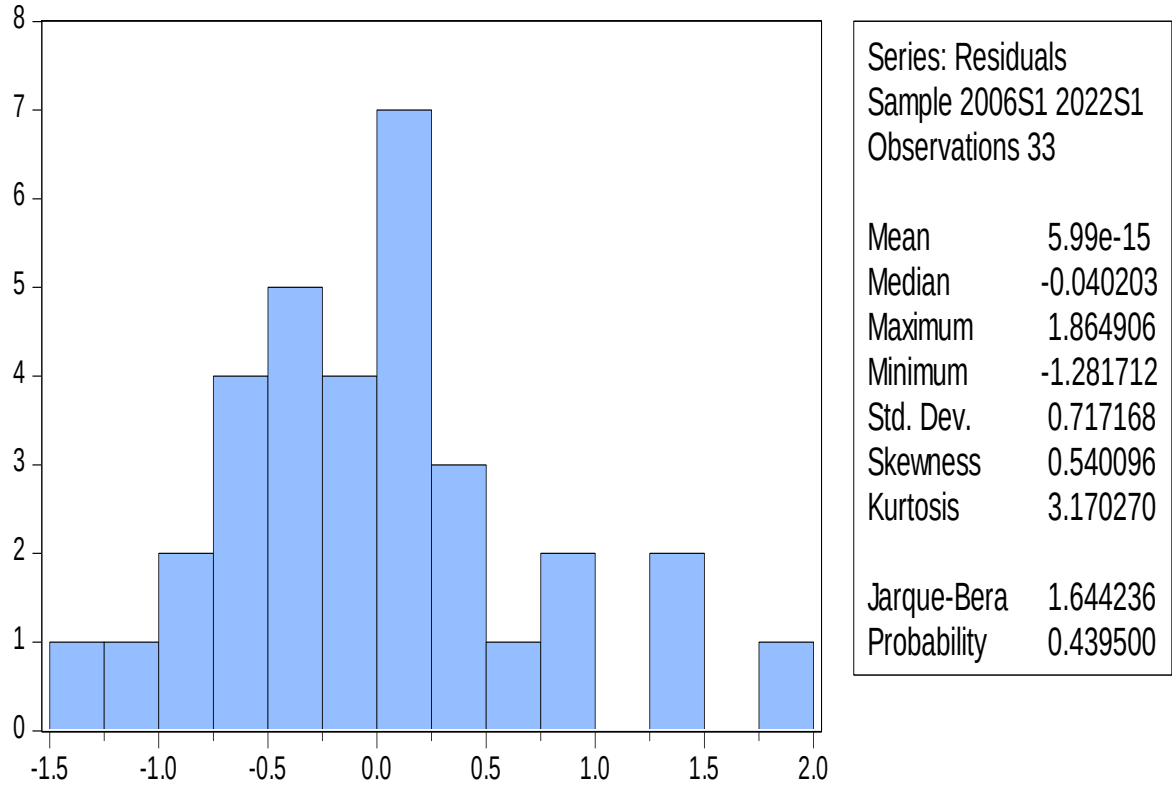

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

هـ-اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر

❖ ا- اختبار استقرارية المعلمات (CUSUM)

-يتضح من الشكل(29)خلال هذا الاختبار ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمودي أو حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات مستقرة عند مستوى معنوية 5%

شكل (31)اختبار (CUSUM)

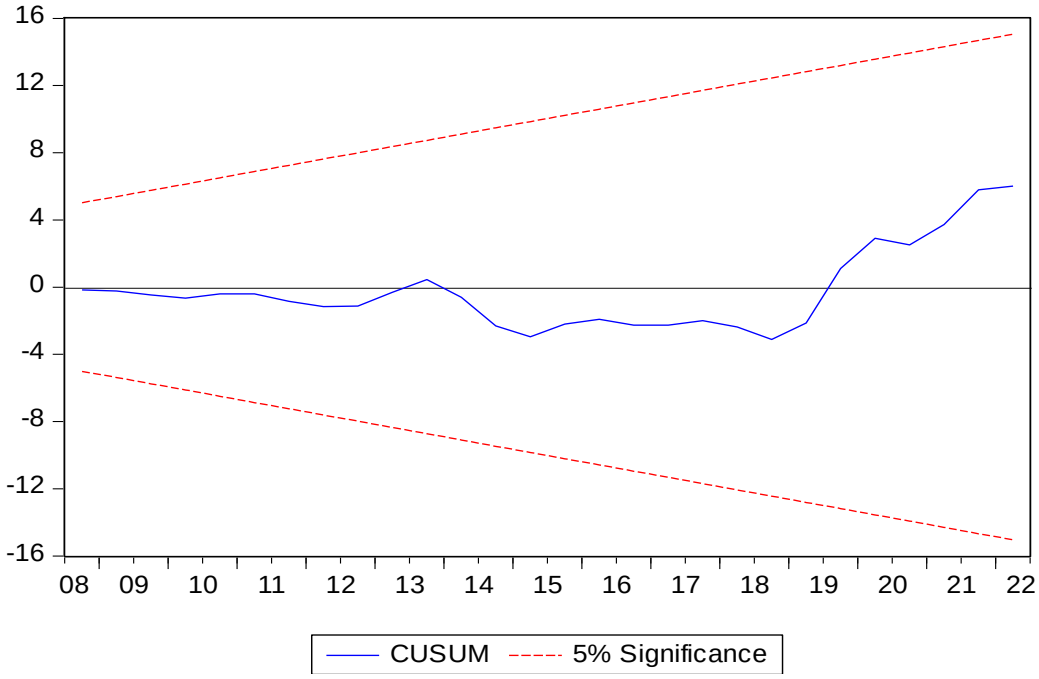

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من خلال الشكل اعلاه اختبار المجموع التراكمي للبواقي والتي تقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى ،الحد الادنى)عند مستوى معنوية 5%وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطا غير المقيد المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة الزمنية للدراسة كذلك الحال بالنسبة لاختبار المجموع الكلي التراكمي لمربعات البواقي

❖ **اختبار استقرارية المتغيرات الداخلة (CUSUM OF Squares):**

– يوضح الشكل البياني (30)ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع خارج القيم الحرجة في بعض الفترات لذلك فان المعلمات غير مستقرة خلال الفترة الطويلة

شكل (32)(CUSUM OF Squares)

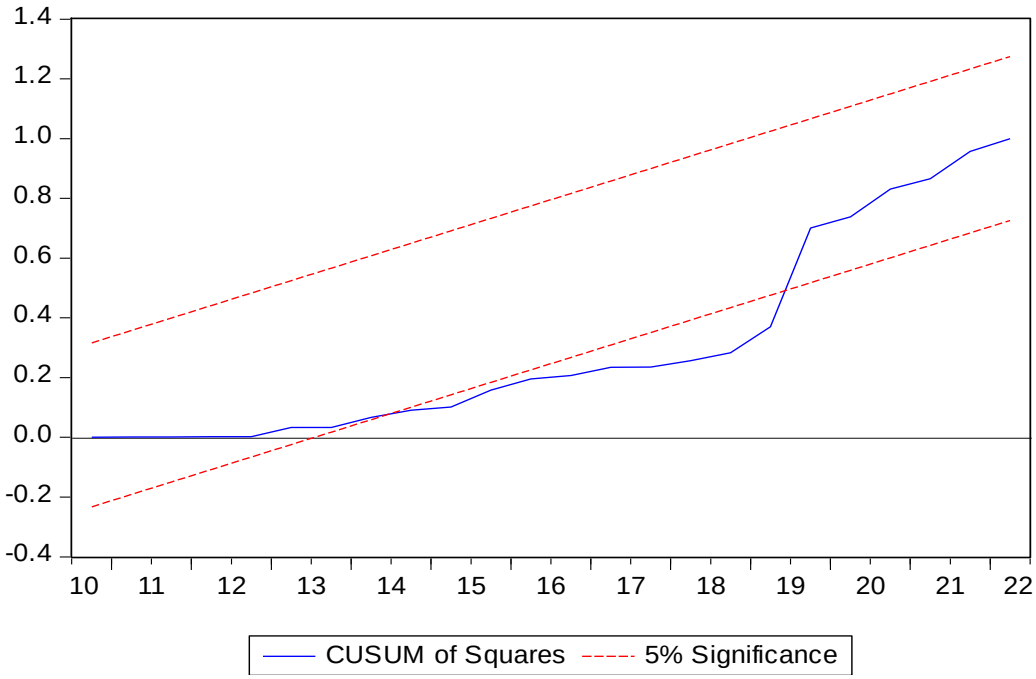

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من خلال الشكل اعلاه اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي والتي تقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى ،الحد الادنى)ماعدى بعض الفترات عند مستوى معنوية 5%وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطا غير المقيد المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة الزمنية للدراسة

و–اختبار الاداءات التنبؤية للنموذج:

– يتضح من الشكل (31) ان قيم معامل (Theil U2 Coefficient)هي (0.42)وهي أقل من عدد الواحد الصحيح ،وان قيمة نسبة التحيز(Bies proportion)(0.000)وهي قريبة إلى الصفر ،كما

يتضح ان نسبة التباين (Variance proportion)(0.655)،ونسبة التغاير (Covarian proportion)(0.344) وهي أقل من الواحد

شكل (33)الاداء التنبؤي للنموذج(Forecast)

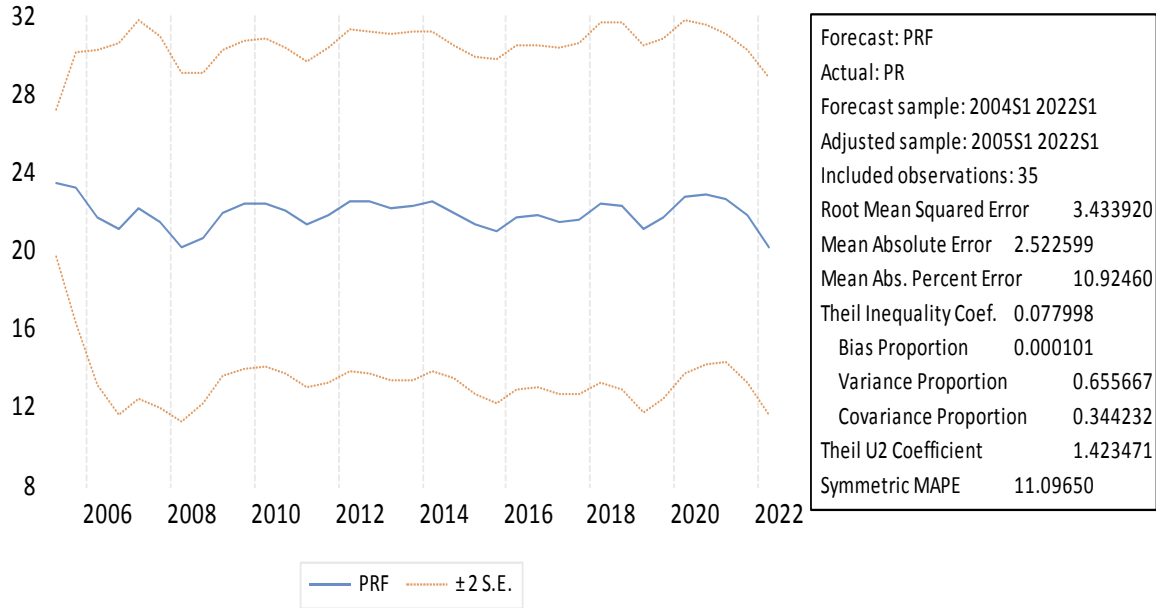

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الشكل اعلاه ان النموذج المقدر يمكن إستخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة للسياسات الإقتصادية بشرط ان تكون قيمة Theil قريبة من الصفر .

ر-تقدير معالم الأجل القصير والأجل الطويل

-من الجدول (28)يتضح ان هناك علاقة طردية بين PR(-1) و PR في السنة الحالية وهي معنوية عند مستوى 5% حسب قيمة prop اي ان زيادة PR(-1) بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة PR بنسبة 0.7% وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية ،أما المتغير GR فلم يكن معنوي عند مستوى 5% ،أما علاقة NP مع PR نلاحظ وجود علاقة عكسية وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان زيادة NP(-1) بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض PR بنسبة (0.68%) وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية ،في

حين كانت معلمة تصحيح الخطأ(cointEq(−1)) سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.20) اي ان 20% من الأخطاء يتم تصحيحها خلال نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل مما يعني التعديل والعودة الى الوضع الافضل في الحافظة على خصائص الاجل الطويل ،أما في الأجل الطويل نلاحظ عدم معنوية المتغيرات (NP−GR) عند مستوى معنوية 5%

جدول (29) معالم الأجل القصير والأجل الطويل و نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PR
Selected Model: ARDL(2, 0, 2)
Date: 05/06/24 Time: 09:59
Sample: 2004S1 2022S1
Included observations: 35

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PR(-1))	0.767603	0.141495	5.424965	0.0000
D(GR)	0.014424	0.013614	1.059490	0.2984
D(NP)	-0.434675	0.344846	-1.260490	0.2179
D(NP(-1))	-0.680133	0.296528	-2.293651	0.0295
CointEq(-1)	-0.206703	0.074752	-2.765194	0.0100

Cointeq = PR - (0.0698*GR -0.5560*NP + 23.6065)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR	0.069782	0.080085	0.871350	0.3910
NP	-0.556009	1.394336	-0.398762	0.6931
C	23.606522	3.664890	6.441263	0.0000

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ويتم استخدام نموذج تصحيح الخطا بهدف تفادي الانحدار الزائف الناجم عن التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية

الاستنتاجات

1- -وجود علاقة عكسية طويلة الامد بين تخصيصات البطاقة التموينية وعدد المشمولين فيها وبين خط الفقر في العراق وان الزيادة في تخصيصات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية تؤدي إلى المساهمة في الحد من الفقر لاسيما فقر الدخل (الفقر النسبي ،الفقر المدقع ،الفقر المطلق)،فضلا عن ذلك فعند قيام الاغنياء ببيع مفردات البطاقة التموينية لعدم رغبتهم في جودتها لشراء نوعيات افضل فان ذلك سوف يوفر هذه الكميات المباعة بأسعار أقل من قيمتها لذوي الدخول المحدودة

2- إن تخفيض تخصيصات دعم برنامج البطاقة التموينية تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي في مسار الإصلاحات الإقتصادية في إلغاء الدعم الحكومي أدى إلى استيراد مواد غذائية رديئة النوعية فضلا أن مفردات البطاقة التموينية بعد عام 2003 تميزت بعدم التنوع و تقليص مفردات البطاقة التموينية دون الإهتمام بالدخول الحقيقية التي يحصل عليها الأفراد أو واقع القطاع الإنتاجي في العراق وعدم توزيع مفردات البطاقة التموينية ل (12)شهرا بل هناك نقص في عدد الأشهر الموزعة بسبب عدم وجود خزين إستراتيجي لدى وزارة التجارة يغطي كل اشهر السنة لأكثر مواد السلة الغذائية.

3- يوجد هناك زيادة في أعداد المشمولين ببرنامج البطاقة التموينية بالنسبة إلى عدد السكان في بداية مدة البحث نتيجة غياب الرقابة وعدم وجود نظام الكتروني لتوحيد المعلومات لمنع الفساد الإداري والمالي.

4- إن عدم التمييز بين الفقراء وغير الفقراء في توزيع مفردات البطاقة التموينية عمق من مشكلة الفقر وزاد من معاناة الفقراء في العراق .

5-يتأثر نظام التموين في العراق بالأوضاع الأمنية والإقتصادية إذ ان المناطق التي كانت تعاني من الارهاب وسيطرة داعش لم تحصل على التموين في تلك الفترة .

6-إن للقطاع الزراعي في العراق دور كبير في تأمين السلع الأساسية الضرورية للسلة الغذائية (الحنطة والشلب)

7-عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من الأزمات المالية الداخلية والخارجية التي عمقت من الاختلالات التي لاتزال متجذرة في البلد، مما نتج عنه ماياتي:

ا- إن تأصل جذور الفقر في العراق لا تطابق حالة الدول الأخرى من حيث نقص الموارد المادية للدولة أو ضعف إمكانياتها الاقتصادية بل كان نتيجة للحروب وسيطرة الأنظمة الحاكمة على الموارد الاقتصادية للدولة وعدم توزيعها بشكل عادل، فضلا عن ضعف الاستراتيجيات الخاصة بمعالجة الفقر

ب- إن تزايد أعداد الفقراء ونسبة الفقر في العراق هو نتيجة لعدم تنويع مصادر الدخل بسبب الاعتماد على الايراد الريعي للنفط والذي يتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط العالمية بالرغم من ان النفط يمثل 97% من الصادرات إلا أنه لايوفر سوى 3%من فرص العمل للفقراء

ج-لم تستطع الموازنة العامة للدولة توجيه انفاقها لحل مشكلة الفقر ضمن أهدافها في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق السياسة المالية .

د- بسبب زيادة الإستيرادات وإنخفاض الصادرات أصبحت التجارة الخارجية تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد

-التوصيات

1- زيادة تخصيصات دعم البطاقة التموينية ضمن الموازنة العامة للدولة لتحقيق زيادة في عدد مفردات البطاقة التموينية و توفير الكميات الكافية من كل مادة ولتنويع في مفردات البطاقة التموينية و لغرض تحسين برنامج البطاقة التموينية لابد من اعتماده كنظام غذائي أساسي ليس له بديل بسبب اعتماد الفقراء عليه بصورة رئيسية لتأمين الغذاء

2- هناك حاجة ملحة إلى برنامج البطاقة التموينية وذلك بسبب الزيادة في نسبة الفقر إذ وصلت إلى 25%في عام 2022 أي أن ربع السكان يقعون تحت خط الفقر ولا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية وغير الغذائية من متطلبات العيش .

3- قيام الدولة بإقامة مشاريع حكومية للإنتاج (الزراعي والصناعي) ودعم القطاع الزراعي وتشجيع القطاع الخاص لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير مواد السلة الغذائية محليا لتقليل أو الغاء الاستيراد لهذه المواد وتوفير فرص العمل للعاطلين مما يقلل نسبة الفقر.

4-توجيه الإنفاق الحكومي للاستثمار في إنتاج مفردات السلة الغذائية بدل استيرادها من الخارج وإنفاق أموال طائلة في إبرام العقود الخاصة بها، وتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي وإقامة المصانع لصناعة الزيوت والسكر وباقي مفردات السلة محليا مما يوفر فرص العمل لكثير من الفقراء في كل المجالات وبالتالي القضاء على الفقر، على أن تكون وزارة التجارة هي المسؤول الرئيسي لهذه العمليات الإنتاجية كونها لديها الدراية الكافية باحتياج الشعب من المواد التموينية وذلك حتما بمساندة الوزارات الأخرى.

5-زيادة عدد مفردات السلة الغذائية باضافة البروتين الحيواني(الدجاج واللحوم) وبيض المائدة ومساحيق التنظيف والصابون والشاي إذ ان المفردات الحالية لاتلبي الحاجة الفعلية للفقراء .والعمل على توفير مفردات السلة الغذائية ذات النوعية الجيدة ومن المناشئ العالمية التي تضاهي الموجود في السوق العراقي الذي يعج بانواع عديدة ومن مختلف المناشئ .

6-إعادة النظر بالأفراد المشمولين بحجب البطاقة التموينية الذين يزيد راتبهم عن المليون ونصف إذ إن هناك منهم من لديه عائلة مؤلفة من عدد كبير من الأفراد لايكفي راتبه لسد احتياجاتهم بدون البطاقة التموينية مما ينقله من مرتبة الدخل المتوسط إلى مرتبة الفقر و يمكن إيجاد الحل بانه لاتحجب البطاقة

التموينية عن الموظفين الذين يزيد راتبهم عن المليون ونصف عندما يزيد عدد أفراد الأسرة عن الخمسة أفراد

7-أن تكون لكل فرد بطاقة تموينية خاصة به وليس على مستوى الأسرة لضمان حقوق كل مواطن في استلأم حصته المقررة من الدولة ،فمثلا(هناك فرد في عائلة مكونة من خمسة أفراد راتبه مشمول بالحجب وهو ليس رب الأسرة وليس المعيل لها فما ذنب بقية الأسرة عند حجب البطاقة)فعند حجب البطاقة ستحجب بطاقته هو فقط وليس باقي الأفراد

8-العمل على إكمال برنامج البطاقة التموينية الكترونيا عبر الاتمتة الالكترونية وإصدار بطاقات إلكترونية لاستلام حصة التموين من الوكيل وذلك يتطلب تدريب وتاهيل الوكلاء على كيفية العمل بهذا البرنامج وتزويدهم بالأجهزة الالكترونية الخاصة، إذ يمكن للفرد استلام حصته من اي محافظة وأي وكيل في العراق استنادا إلى رصيده التمويني الموجود في البطاقة مما يجنب المواطنين ولاسيما الفقراء منهم كثير من التكاليف مثل أجور النقل ،وأيضا يخفف من الروتين في معاملات الإضافة أو الشطر للبطاقة لدى دوائر التموين مستقبلا.

9-القيام بإجراء التقاطع المعلوماتي للبيانات بين برنامج البطاقة التموينية وبرنامج شبكة الحماية الإجتماعية وذلك لغرض التمييز بين الفقراء وغير الفقراء لتحقيق عملية الاستهداف للفقراء بشكل دقيق

ويجب أن يكون هنالك برنامج سلة غذائية للمشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية والعمل على دعمه وتطويره بعد التاكد من استحقاقهم وتوفير مفردات السلة الغذائية مجانا للفقراء إذ إنهم لايستطيعون حتى على دفع السعر الرمزي للسلة .مع شمولهم بمفردات اضافية لإعانتهم وتخليصهم من الفقر

المصادر

أولا :القران الكريم

ثانيا :الكتب

(1) الأعسر ،خديجة ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،2016.

(2) الأفغاني ،محمد عيسى، الكفاح الإسلامي في مشكلة الفقر،مطبعة الضمان–النجف الاشرف،1973 .

(3) الأفندي، محمد احمد،مقدمة في الاقتصاد الجزئي ،الأمين للنشر والتوزيع ،صنعاء ،2012 .

(4) بانرجي ، دوفلو،ابهيجيت واستر،اقتصاد الفقراء ،ترجمة انور الشأمي ،ط1 ،دار جامعة حمد بن خليفة للنشر ،الدوحة–قطر،2016.

(5) الببلاوي، حازم ،دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، ط 1، دار الشروق،القاهرة ، 1995 .

(6) بن الهاشمي، يخلف سهيل بن رشيد،تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي الجزائر انموذجا،الطبعة العربية ، دار أمجد ،عمان،2015.

(7) بن لخضر،السعيد و شنبي صورية ،الاقتصاد الجزئي المعمق،ط1 ،دار حميثرا للنشر ،مصر– القاهرة،2022.

(8) بو السعود، محمد فوزي واخرين،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار التعليم الجأمعي،الإسكندرية ،2015.

(9) بو كرين حسن، السبل والمنى في صناعة الفقر والغنى ،ترجمة ليلى الطويل ، ط1، مركز درأسات الوحدة العربية ،بيروت ،2019.

(10) جالبرت، جون كينيث ، تاريخ الفكر الإقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع ،الكويت ،2000.

(11) جبلز، مالكولم واخرون،ترجمة طه عبد الله منصور ،اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبدالله منصور ، دار المريخ للنشر ،السعودية ،الرياض ،2009.

(12) الجزائري ،معإذ سعيد الشرقاوي، الاقتصاد الجزئي ،الجامعة الافتراضية السورية ،2018 .

(13) جنسن ،ايريك،الفقر والتعليم ،ترجمة صفاء يوسف الاعسر ،ط1 ،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2015.

(14) الحسناوي، كريم مهدي ،مبادئ علم الاقتصاد ،دار السنهوري ، بيروت ، 2015 .

(15) الحسني، احمد خليل،الفقر والدولة، مطبعة الدار العربية ، بغداد،2019.

(16) خليل، سأمي ،نظرية اقتصادية جزئية ،دار النهضة العربية،القاهرة،1993 .
(17) راشواي ،اريك ،الكساد الكبير والصفقة الجديدة ،ترجمة ضياء وراد ،مؤسسة هندأوي للنشر ،2014.
(18) الرماني، زيد بن محمد ،النوافذ الإقتصادية ،ط1،دار طويق للنشر والتوزيع ،الرياض ،2001 .
(19) زوريج ،فرديناند ،ترجمة عمر قباني ،الفكر الإقتصادي ،دار الكتب المصرية ،وكالة الصحافة العربية، مصر ،2019.
(20) سأمويلسون، هأوس بول ،ويليأم د.نورد ،ط 15 ،الاقتصاد ،ترجمة هشأم عبد الله ،الدارالاهلية للنشر والتوزيع،الاردن–عمان ،2006.
(21) سردار، عبد الرحمن سيف ،اقتصاد الفقروتوزيع الدخل،دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان ،2015.
(22) السعدني، مصطفى محمد،مبادئ الاقتصاد الجزئي،ط3 ،جامعة العلوم والتكنلوجيا ،صنعاء ،2013.
(23) سعيد ،مجدي، تجربة بنك الفقراء ، الدار العربية للعلوم–ناشرون ،بيروت ،2006.
(24) سيجل ،باري ،النقود والبنوك والاقتصاد،ترجمة طه عبدالله وعبد الفتاح عبد الرحمن ،جامعة الملك سعود ،1998.
(25) الشمري ،فهد مغيمش حزيران واخرون ، ط 1 ،السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدأمة قياس وتحليل ،دار الايأم للنشر والتوزيع ،عمان ،2017.
(26) الشيرازي ،محمد حسيني ، من أسباب الفقر والحرمان في العالم ، ط1،مؤسسة المجتبى ،بيروت،2005.
(27) الشيرازي ،مرتضى الحسيني،استيراتيجية مكافحة الفقر في منهج الأمأم علي ابن ابي طالب (عليه السلأم)،ط1 ،مؤسسة النبا للثقافة والاعلأم ، كربلاء المقدسة ،2012 .
(28) الصالح ،محمد بن احمد ،الرعاية الإجتماعية في الاسلأم وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودي، جامعة الأمأم محمد بن سعود الاسلأمية، ط1، بيروت،2008 .
(29) الطاهر ،عبد الله الشيخ محمود،مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ،مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ،1412هـ.
(30) العامري، الحلو، سعود جايد وعقيل حميد، مدخل معاصر في علم المالية العامة ،ط 2، دار المناهج للنشر،2022.
(31) عباس، محرزي محمد ،اقتصاديات المالية العامة ،ط 2 ،ديوان المطبوعات الجأمعية ،الجزائر ،2005.
(32) عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة ،الدار الجأمعية للنشر ،الاسكندرية ،2005

(33) عبده ،عبير شعبان والقفاش،سحر عبد الروؤف ، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها ،دار التعليم الجأمعي للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2018.
(34) عتلم، باهر محمد،اقتصاديات المالية العامة ،مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،1998.
(35) عجمية ،محمد عبد العزيز ،التنمية الإقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات،مكتبة طريق العلم،2008.
(36) عطية، محمود رياض ،موجز في المالية العامة ،دار المعارف ،مصر ، 1969.
(37) العكيلي ،طارق ،الاقتصاد الجزئي ،دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل ،2001.
(38) علام، عبد العال ،سعد طه وفريد احمد،اقتصاديات التنمية البشرية ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،2012 .
(39) العلي ،احمد ابريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ،ط2 ،القصر الأوسط ،بغداد ،2021
(40) العلي ،عادل فليح ،المالية العامة والقانون المالي والضريبي ،ط 2 ،أثراء للنشر والتوزيع ،عمان –الاردن ،2011 .
(41) العلي، عادل فليح،المالية العامة والتشريع المالي،جامعة الموصل ،2002.
(42) عمارة ،رانيأمحمود ،المالية العامة الايرادات العامة ،ط1 ،مركزالدرأسات العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2015
(43) العمر ،صلاح نجيب،اقتصاديات المالية العامة ،مطبعة العاني ،بغداد ،1981.
(44) العوضي ،رفعت السيد،تاريخ الفكر الإقتصادي ، دار الفكر الجأمعي ،الاسكندرية،2019.
(45) الفارس، عبد الرزاق ،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ،ط 1 ،مركز يوان الوحدة العربية ،بيروت ، 2001.
(46) الفضلي ،عبد الهادي ،مشكلة الفقر ،ط4 ،دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،1977 .
(47) القريشي، مدحت ،تطور الفكر الإقتصادي ، ط1، دار وائل للنشر، عمان ،2008.
(48) قناوي ،عزت ،اساسيات في المالية العامة ،دار العلم للنشر والتوزيع ،الفيوم،2006.
(49) الكريطي ،طالب حسين فارس ،الاقتصاد الاسلأمي والفقر، ط 1 ،مركز كربلاء للدرأسات والبحوث ،العراق ،2014.
(50) كيمف، هرفي،كيف يدمر الأثرياء الكوكب ، ط1 ،ترجمة انور مغيث ،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2010.

(51) كينز، جون مايناردالنظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ،ترجمة الهأم عبدارأوس ،هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ،كلمة،2010 .
(52) لسكي، روبرت سكيد ،جون مينارد كينز (مقدمة قصيرة جدا)،ترجمة عبد الرحمن مجدي،مؤسسة هندأوي دار اليسر الجامعة،المملكة المتحدة،2015 .
(53) لطفي، شريف ،حماية المستهلكين في اقتصاد السوق ،الجزء لثاني،دار الشروق للطباعة،سنة 1993
(54) مشكور،سعود جابر و جابر،عقيل حميد،مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق .جامعة المثنى .العراق .ط1 ،2016.
(55) معروف هوشيار ،تحليل الاقتصاد الأقليمي والحضري،ط1 ،دار صفاء للنشر ،الاردن ،عمان،2006.
(56) المعموري، عبد علي كاظم،تاريخ الافكار الإقتصادية ، ط1 ، إدارة ومكتبة حأمد للنشر والتوزيع ،عمان،2021 .

(57) ملوخية ،احمد فوزي،الاقتصاد الجزئي، جامعة الاسكندرية ،مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ،الاسكندرية ،2005.
(58) منصور ،احمد إبراهيم،عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية رؤية اسلأمية مقارنة، ط1 ، مركز درأسات الوحدة العربية ،بيروت ،2007.
(59) ميرفي، روبرت،دروس مبسطة في الاقتصاد ،ترجمة رحاب صلاح الدين ،مؤسسة هندأوي ،المملكة المتحدة ،2013.
(60) النجفي، عبد المجيد ،سالم توفيق واحمد فتحي،السياسات الإقتصادية والفقر مع اشارة خاص بالوطن العربي ، ط1 ،مركز درأسات الوحدة العربية ، مكتبة الاسكندرية، الرياض ،1999.
(61) نصر الله ،عباس محمد،ط1 ،المالية العامة والموازنة العامة،مكتبة زين الحقوقية والادبية ،البقاع، 2015.
(62) هارفورد، تيم،المخبر الإقتصادي ،ترجمة زينب حسن البشاري ،مؤسسة هندأوي للنشر،المملكة المتحدة ،2017 .
(63) الوادي ،محمود حسين ،وزكريا احمد عزأم ،مبادئ المالية العامة ، ط 1، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2007.
(64) يونس،عدنان حسين و عبيس ،رائد خضير،دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة ، ط 1 ،دار الايأم للنشر ،عمان ،2015.

(65) عبد الرضا، نبيل جعفر،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، ط1 ، مؤسسة وارث الثقافية ،العراق،2008.

(66) النجيفي،سالم توفيق ،التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها إلى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة ،ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية ،مركز درأسات الوحدة العربية ،2006
(67) النعيمي محمد و طعيمة حسن ،الاحصاء التطبيقي ،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ،2008 .
(68) عطية عبد القادر محمد ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1 ،الدار الجأمعية للنشر والتوزيع ،مصر،2005 .
(69) دحماني، محمد ادريوش،سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي ،جامعة جيلالي لياس ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية علوم التيسير قسم العلوم الإقتصادية ،2006.
(70) شيخي ،محمد،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتتطبيقات ،ط 1،دار الحأمد للنشر والتوزيع ،عمان ،2012.
(71) سيفو ،وليد اسماعيل مشعل واحمد محمد،الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، ط1 ،عمان ،2003.

ثالثا :البحوث والدرأسات

(1)الاسدي ،صلاح هاشم زغير وماهر ناصر عبد الله ،النمو السكاني ومشكلة السكن في مدينة السمأوة 2012–2025 ،أوروك للعلوم الانسانية ،المجلد 7،العدد 4 –ج 2 ،2014.
(2)حمد، بله طيب الاسماء ،الرفاهية الإقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الاسلأمي ،مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE،جامعة وادي النيل ،السودان ، المجلد 30 ،العدد 51، 2019.
(3)حمود،هناء عبد الغفار ومحمد اثير عبد الخالق،تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،السنة الحادية والاربعون ،العراق،الجامعة المستنصرية ،بحث غير منشور العدد 117 ،2018.
(4)خطاب، أميرة و سليمان وحيد شلال حميد،أسباب اختلال الأمن الإقتصادي "الفقر انموذجا "دراسة نظرية ،مجلة اداب الرافدين ،جامعة الموصل ،العدد 91 ، 2022.

(5)الشمري ،ثأمر عبد العالي كاظم،المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ،العدد 2 ،2012 .

(6)صلاح الدين، كروش و فايزة بلعابد واخرون ،تحليل الفقر العربي في ضؤ دليل التنمية البشرية حالة الدول العربية خلال الفترة (1990–2015)،مجلة اضافات اقتصادية ،جامعة غرداية ،الجزائر،المجلد 2 ،العدد 4، 2018.

(7)عاشور، احسان جبر ،قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2003–2019)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والادارية المجلد 13،العدد 2 ،2021

(8)عامر، احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،العدد التاسع والثمانون ،2011.

(9)عبد القادر، فاطمة سيد،تحديات الأمن الصحي وآثارها الإقتصادية التنموية بالتطبيق على جائحة كورونا ،المجلة العربية للتنمية الادارية،جامعة الدول العربية،المجلد 44،العدد 4، 2021.

(10) عبد، رشا خليل ،ضمانات حق العمل والضمان الاجتماعي على الصعيدين الدستوري والدولي ،جامعة ديإلى،كلية القانون،مجلة الفتح،العدد السابع والثلاثون،2008.

(11) علي، وسأم مجيد ،تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (2007–2020)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والادارية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الانبار ،المجلد 15،العدد 2، 2023،

(12) عودة، بسمة عبد الرحمن و عبد الباقي سوزان،مشكلة الفقر الحضري العراقي المعاصر ،دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والإقتصادية ،المجلد السادس عشر ،العدد(1)،2016.

(13) فرج، خولة غريب،الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق انموذج)،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية ، لتربية بغداد الرصافة 3،العراق ،جامعة بابل،العدد 36،2017.

(14) لحيلح، الطيب و جصاص محمد ،الفقر...التعريف ومحأولات القياس ،مجلة الباحث،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة محمد خيضر ،سكرة ،العدد السابع ،2010.

(15) محمد ،بشير الشريف ،تحليل أسباب الفقر والإستراتيجية المرحلية لمكافحته في السودان ،مجلة العلوم الإقتصادية والادارية جامعة الأمأم محمد بن سعود الاسلأمية ،المملكة العربية السعودية ،العدد ،105،المجلد 24 ،2018.

(16) محمد، طعبة ،نظرية توماس روبرت مالثوس حول السكان انطلاقا من الواقع الديمغرافي الجزائري –بين التاييد والتنفيذ، مجلة رفوف –حجز المخطوطات ،جامعة ادرار ،الجزائر ،المجلد11 ،العدد 51، 2023

(17) مزاحم ،ماهر علي ،الإنتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (2010–1990) مجلة المستنصرية للدرأسات العربية والدولية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،العدد 38 ،2012.

(18) المسعودي، توفيق عباس،دراسة معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء ،مجلة العلوم الإقتصادية ،العدد 26،المجلد ,7 ،2010،ص33 .

(19) مقداد ،جاسم عبد واخرون ،القطاع الزراعي ودوره في معالجة البطالة في محافظة المثنى للمدة (2017–2003)مجلة المثنى للعلوم الادارية والإقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المثنى ،2019.

(20) المهدأوي وفاء و مزيد انعام ،إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،العدد الرابع والعشرون ،2010 ،

(21) مهودر ،هيفاء نجيب،الدعم الحكومي في الفكر الإقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي ،مركز درأسات البصرة والخليج العربي،جامعة البصرة، العدد 23، 2012.

(22) موسى سيدعلي، ملياني فاطمة،دور الضمان الاجتماعي في التماسك الاجتماعي ،مجلة درأسات في علم اجتماع المنضمات ،المجلد 1،العدد 9، 2020.

(23) الندأوي ،خضير عباس ،البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ،المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، العدد12 ،2009.

(24) الطائي، فاضل عباس و الشرابي نجلاء سعد ،المنطق المضبب لنموذج سلسلة زمنية غير المرأوحة مع التطبيق ،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ،العدد 18، 2010.

(25) الكبيسي، محمد صالح سلمان و نضال قادر حسن ،تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2011–1990)،مجلة العلوم الإقتصادية والادارية جامعة بغداد ،المجلد (20) العدد (78) ،2014.

(26) اسماء ،طارق البداوي وعفاف صالح الحاني ،تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال نمإذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)للمدة (2014–1970)،مجلة العلوم الزراعية العراقية ،العدد(6)،المجلد(48)،2017.

(27) روباليو ديفيد واخرون ،التقاعد في العراق القضايا الرئيسية والتوجيهات العامة للإصلاح والآثار المالية المترتبة عليه ،ورقة عمل ،الشرق الأوسط وشمال افريفيا ،مجموعة التطوير البشري والاجتماعي ،2006.

(28) عبد الكريم احمد قندوز، موجز سياسات، صندوق النقد الدولي،العدد الثاني والعشرون ، سبتمبر 2021.

(29) علي عبد القادر علي ،الفقر: مؤشرات القياس والسياسات ،سلسلة جسر التمية ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2002.

(30) ماركو ايليا،التمويل متناهي الصغر (نصوص وحالات دراسية)،ترجمة فادي قطان ،جامعة تورينو،كلية الإدارة ،ايطاليا ،2006.

(31) المصطفى بنتور ،منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الاشارة إلى وضع الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،2019.

(32) المهاجر محمد كاظم ،الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ،اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)،الأمم المتحدة ،نيويورك ،1997.

(33) دحماني ادريوش محمد و ناصور عبد القادر،دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الاندار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ،ابحاث المؤتمر الدولي 12-11مارس ،جامعة سطيف ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2013 .

رابعا :النشرات والتقارير :

(1) الأمم المتحدة ، التقرير العربي حول الفقر متعدد الابعاد، الاسكو ،يونيسف، جامعة الدول العربية ،بيروت ،2017.

(2) الأمم المتحدة ، ملخص أوضاع العراق،الشركاء الدوليون في العراق ،2010.

(3) برنامج الأمن الغذائي العالمي ،المراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق،2018.

(4) البنك الدولي للسنوات 2022-2004.

(5) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،النشرة الإحصائية السنوية ،أعداد مختلفة.

(6) البنك المركزي العراقي ،الموقع الإحصائي ،القطاع الحقيقي .

(7) تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية ،لجنة استهداف البطاقة التموينية ،2009.

(8) تقرير التنمية البشرية 2008-2007.
(9) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدأمة ،2019 .
(10) التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد ،الأمم المتحدة ،اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا ،بيروت،2017.
(11) تقرير اللجنة الدائمة للتعأون الإقتصادي، قياس الفقر في البلدان الاعضاء منظمة التعأون الاسلأمي ،منظمة التعأون الاسلأمي (الكومسيك)، 2015.
(12) تقرير يونسيف العراق قسم السياسة الإجتماعية ،فقر الأطفال في العراق ،2017.
(13) جريدة الوقائع العراقية ،العدد 4566 ، لسنة 2019.
(14) جريدة الوقائع العراقية ،العدد 4681 في 4 تموز 2022 .
(15) جمهورية العراق ،اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الانمائية للالفية 2012.
(16) جمهورية وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2018- 2017.
(17) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية .
(18) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،دور شبكة الحماية الإجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق 2007-2008 .
(19) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،قسم احوال المعيشة في العراق 2006، التقرير التحليلي ،بغداد 2007.
(20) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات،تقرير التنمية البشرية لعام 2007.
(21) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات واخرون ،التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة ،برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة ،2008.
(22) العراق ،وزارة التخطيط والتعأون الانمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2009-2008).
(23) العراق ،وزارة التخطيط، إلاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ،(2022-2018).
(24) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ،2022،حالة الأمن

الغذائي والتغذية في العالم ،إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الانماط الغذائية الصحية .روما ،منظمة الاغذية والزراعة ،2022

(25) وزارة التجارة ،دائرة التخطيط والمتابعة .

(26) وزارة التخطط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الإحصائية ،أعداد مختلفة .

(27) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،بحوث ميزانية الأسرة في العراق.

(28) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء،النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

(29) وزارة التخطيط الحسابات القومية للسنوات 2022-2004.

(30) وزارة التخطيط العراقية ،المجموعة الإحصائية ،احصاءات السكان ،لسنوات مختلفة.

(31) وزارة التخطيط والتعأون الانمائي ،التربية والتعليم والفقر في العراق,2008.

(32) وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ،دائرة الرعاية الإجتماعية للسنوات 2020-2005.

(33) وزارة المالية ،الدائرة الإقتصادية ،قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ,2010 .

خأمسا :الدوريات:

(1) علم الدين بانقا ،تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (2017-1960)،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ،الكويت، العدد144 ،2018.

<u>سادسا:ا لرسائل و الإطاريح:</u>

(1) لجلاج ،صادق زوير،تحليل العلاقة الدالية بين النمو الإقتصادي والفقر في العر اق للمدة(1990-2007)،اطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد،2011.

(2) حمود ،مهند خميس عبد،قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الإقتصادي والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019)،اطروحة دكتوراه ،جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد ،العراق،2021.

(3) عياد ،هشأم،أثر النمو الإقتصادي على الفقر في وجود اللأمسأواة الإقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 2013-1970 ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بلقايد تلسمان ،2017-2016

(4)صكبان، ابو شتيوي قاسم سعد،مؤشرات الانذار المبكر للازمات المصرفية وأثرها على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق،اطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،2022.

(5)حصروري ،نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر (رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2009-2008.

المصادر والمراجع الاجنبية

(1)) haus Jurgen G.Back and E .Wagner Richard,HAND BOOK OF PUBLIC FINANCE,KLUER ACADEMIC PUBLISHERS,NEW YORK-LONDON,2004 .

(2) Angel Black and M Patrice Morin, The impact of Poverty on child development and educational Outcomes , MINISTRY OF SOCIAL , TEMANATO WHAKAHIATO ORA.

(3) B.Atkinson Anthany,poverty in Britain and the Reform of Social Security accessional Papers .,London Cambridge University Press ,1969.

(4) Brady David,Theories of the Causes of poverty,ANNUAL REVIEWS. 2019.

(5) CLUNIES ANTHONY –ROSS and othes ,DEVELOPMENT ECONOMICS, McGraw-Hill Higher Education,1st,New york ,2009.

(6) INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS WORD BANK ,institute August 2005.

(7) J .CONGDON William and others ,POLICY and CHOICE ,BROOKINGS INSTITUTION PRESS ,Washington ,2011.

(8) Lewis Alan ,The CAMBRIDGE HANDBOOK OF PSYCHOlGY AND ECONOMIC BEHAVIOUR,CambirDG University press ,New York,2008.

(9) Mmapula Sekatane Brendan ,An Analysis and Application of Different Methodologies For Measuring Poverty in Sharpeville ,Submitted in

accordance With The rcquirements For the degree of philosfiae Doctor in Economice at the North –West University ,2006.

(10) Nafziger E.WAYNE and Auvinen Juha, Economic Development ,Inequality and War,PALGRAVE MACMILLAN ,New york ,2003.

(11) Nafziger E.Wayne,ECONOMICS DEVELOPMENT,Fourth EDITHON,Cambridge University Press,New York,2006 .

(12) p.Todaro Michael,Economic Development,Elighth Editin,2003.

(13) Quach M H ,ACCESS TO CREDIT AND HOUSEHOLD POVERTY REDUCION IN RURAL .VIETNAM :ACROSS–SECTIONAL STYUDY ,National Economics University of Vietnam and University of Birmingham ,The Birmingham Business School ,The University of Birmingham Edgbaston,2005.

(14) R.Schiller Bradley ,The Macro Economy Today,TWELFTH EDITIN,2010,.

(15) Roncaglia Alessandro , THE Wealth OF Ideas AHISTORY OF ECONOMIC THUGHT Cambridge University Press ,New York ,2005 .

(16) Sachs Malaney and Jeffrey Pia ,The economic and Social burden of malaria,USA,2010.

(17) Satterthwaite David ,The Millennium Development Goals and poverty reduction ,Environment and Urbanization ,vol 15 ,no 2, 2003.

(18) SORENSEN PETER BIRCH AND JACOBSEN HANS JORGEN WHITTA–,INTRODUCIN ADVANCED GROWTH MACRO ECONOMICS AND BUSINESS CYCLES , SECOND EDITION , ,2010 .

(19) UNDP ,Human Development report 1997 ,ibid.

(20) United Nations Children's fund ,The State of the World's Children 2023 ,FOR Every Child Vaccination UNICEF Innocentl–Global office of Research and Foresight ,Florence, April 2023.

(21) Ursula Hicks,public Finance,1948.

(22) World Bank ,INTRODUCTION to POVERTY ANALYSIS ,Institute ,2005.

(23) YUDP.human development report poverty.oxfotd university.(New York.UNDP).1990.

(24) Regis Bourbonnais , Econometris ,Dunod, 2013.

(25) Gujarati N.Damodar ,Basic Econometries ,Fourth Edition,The published by MeGraw-HILL companies ,2004.

(26) Narayan ,p.,The Saving and investment nexus for ;Evidence form cointegration tests.Applied Economics ,vol.37 ,pp.1979-1990.

Abstract

The research aims to study the role of government support programs, especially the ration card program, in reducing the phenomenon of poverty, as most economies, especially the Iraqi economy, exalt poverty as it is one of the problems that have serious effects and repercussions in society. The research relied on the descriptive analytical approach within the framework of economic theories and the standard quantitative approach based on econometrics by applying modern standard methods that are based on the autoregressive lag gaps (ARDL) model methodology to measure and analyze the relationship between the support allocations directed to the ration card and the poverty rate for the years of study using the standard statistical analysis program (Eviews). The research problem is that government support programs are represented by the ration card program, which It aimed to achieve food security in Iraq and prevent the worsening phenomenon of poverty. It faced many challenges and various reform attempts. In order to understand this problem, the following question can be asked: What is the role of government support programs, represented by the ration card program, in reducing poverty in Iraq after 2003 in light of the challenges it faced? The program and the reforms that attempted to improve its work. The results of the analysis showed a decrease in the ration card support allocations in Iraq after the year (2003) for the period of the study (2004-2022). The research hypothesis was that the ration card program contributed to reducing the phenomenon of poverty within the limits of the size of the actual agreement on the program and within There are many limitations, including attempts to reform the program, the efficiency of its management, and the fairness of its outputs reaching those who are entitled to it. The most important The research conclusions were that there is a long-term inverse relationship between the allocations of the ration card and the number of those included in it and the poverty line in Iraq, and that the increase in the allocations of government support for the ration card leads to contributing to reducing poverty, especially income poverty (relative poverty, extreme poverty, absolute povertyitems

The Key Word: **Ration Card،Poverty**

The Republic of Iraq

The Ministry of Higher Education

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Economics

The role of government support programs in reducing of poverty in Iraq After 2003

- the ration card is a case study-

Aletter Submitted to the

Council of the of the College of Administration and

Economics-University of Karbala

Which is part of the requirements for obtaining a master's degree in

Economic Sciences

By the student

Alaa Abbas Hussein Abd

Supervised by

Assistant Professor Dr

Shaima Rashid Muhaisen

1446 **2024**